AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

فتحي الفضل "للهدف":
النظام الدكتاتوري في السودان قد وصل إلى نهايته، وطريق القوى الجذرية؛ استمرار النضال لإسقاطه وتفكيكه وتصفيته.

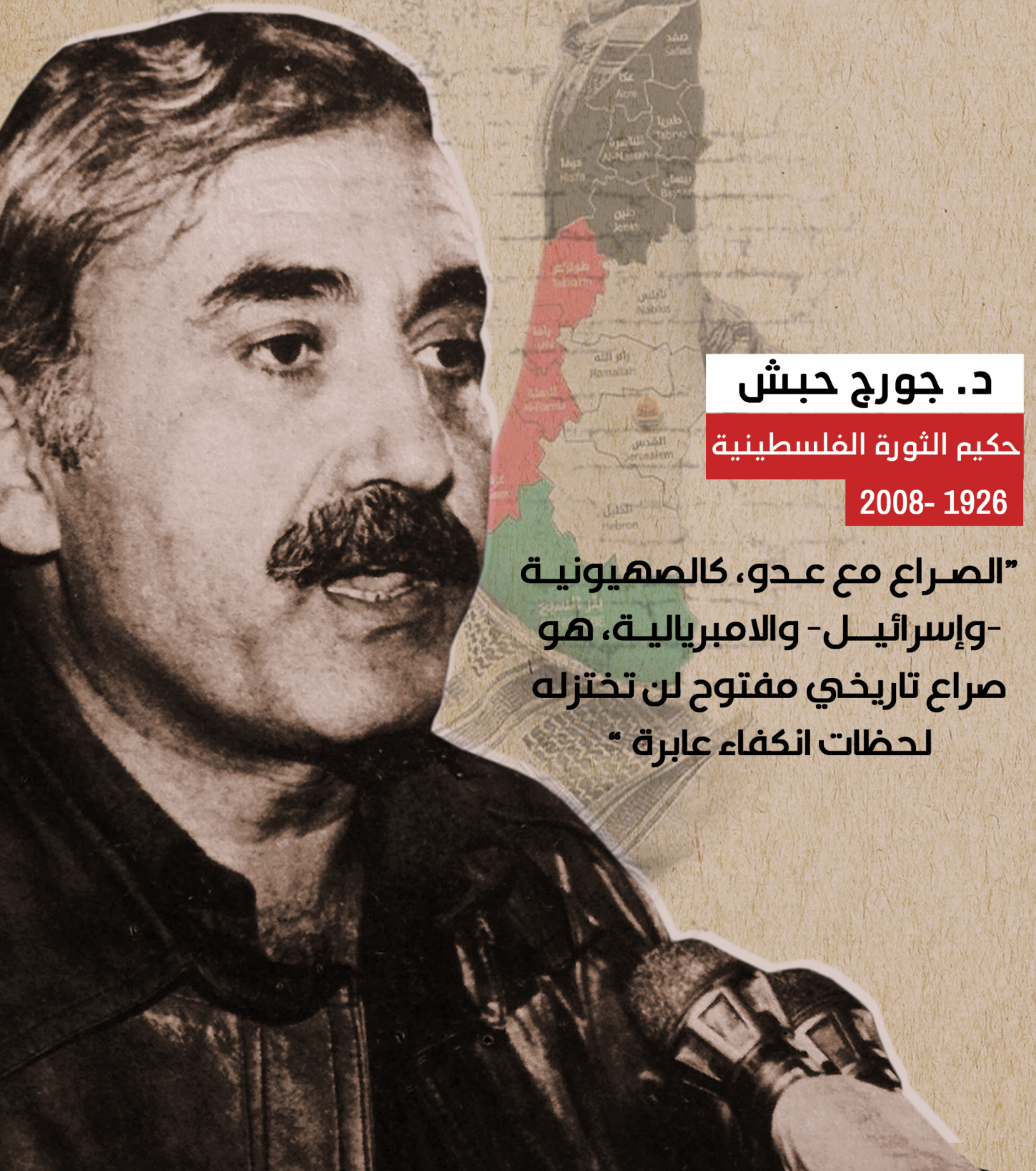

د. جورج حبش

حكيم الثورة الفلسطينية

1926 -2008

"الصراع مع عدو، كالصهيونية -وإسرائيل- والامبريالية، هو صراع تاريخي مفتوح لن تختزله لحظات انكفاء عابرة "

الهدف – فلسطين – العدد 34 (1508) - فبراير/ شباط 2022

AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

بدي استشهد شهادة
تغيظ العدو وتسر الصديق

شيخ المقاومة الشعبية الشهيد

سليمان الهذالين

الذي استشهد يوم الاثنين 2022/1/17

الافتتاحية

جورج حبش.. بوصلةٌ لفلسطين

كل الحقيقة للجماهير

في كلمته أمامَ المؤتمر الوطنيّ السادس للجبهة، التي قدّم من خلالها استقالتَهُ مَن موقع الأمينَ العام، قال القائد المؤسّس د. جورج حبش: «رغم كارثيّة اللحظة وقساوة التحدّيات، إلا أنّني ما زلتُ أمسك بخيط الأمل، ليس من منطلق عاطفي، إنّما لأنّني أدرك طبيعة الصراع، وأدرك أصالة هذا الشعب وهذه الأمة، كما أعرف دروس التاريخ، وبأن الهزائم والإحباطات ومهما امتدّت زمنيًا، فإنّها تبقى مؤقّتة وعابرة، فالشعوب في نهاية المطاف هي صاحبة الكلمة الفصل، وهي قادرة على أن تطلق أحلامها وآمالها؛ مقاومة وصمودًا ودفاعًا عن أهلها ومصالحها... وشعب فلسطين بما يمثل من حقيقة ديمغرافيّة وتطلّعات تحرّر وعدالة قضيّة، وبما له من عمق حضاري وإنسانيّ، ومنْ تجارب وتراث نضاليَ وتضحيات، لا يمكن إلا أن ينهضَ من جديد... شعب فلسطين بكلّ هذا العمق... لا بدّ أن يكون شعب المستقبل.. شعب الحياة».

لقد كانت فلسطين هي كلمة السر الدائمة في عقل الحكيم، حيث جسّدت لديه حقيقة الفكرة المطلقة التي توازت مع الحق المطلق، ومع هذا المطلق لا مجال لموقف وسط أو تقاطع بين المسائل، فهي الثابت غير القابل للنقاش، وهي المسلّمة التي ترقى إلى المقدّس الذي لا يمسّ، وهي الفكرة التي يجب أن تدور حولها كامل البنية، وهي الحقيقة الثابتة التي لا يمكن الحياد فيها أو عنها.. إنّها الفكرة المطلقة الحاسمة تجاهَ المسائل كافة؛ من فكريّة وسياسيّة وتنظيميّة واجتماعيّة، وحتى شخصيّة، لهذا كان لنكبة فلسطين التأثير الحاسم في صناعة تجربة حركة القوميين العرب والتحوّلات التي شهدتها، وتشكيل ملامح الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كما انبثقت عند تأسيسها - كمنظمة فدائيّة فلسطينيّة قائمة بذاتها - حيث دارت وما تزال حياة كلا المنظمتين (الأم والفرع) حول محورٍ أساسٍ هو قضيّة فلسطين، لذا ليس من قبيل التوصيف الخطأ القول: إنّ تأسيسَ الحكيم ورفاقه لحركة القوميّين العرب كانت بالأساس من أجل فلسطين، وهو ما ميّزها عمّا عداها من حركاتٍ قوميّةٍ في حينه.

في شهادة للدكتور فضل مصطفى النقيب، أحد مؤسّسي حركة القوميين العرب، بحقّ الحكيم، يقول: «في إحدى الأمسيات كنت في المكتب وحيدًا أراجع بعض مواد الصفحة العاشرة، وكان الحكيم في الغرفة الأخرى يكتب المقالة الافتتاحيّة للعدد الجديد من المجلة. دخلت عليه لأرى إذا ما كان قد انتهى من كتابة المقالة كي أرسلها إلى المطبعة في طريق عودتي إلى البيت، فوجدته يمسح دموعه بأصابع يده، وعندما لاحظ أني رأيت ذلك ابتسم وقال: إن من عادته أن تدمع عيناه عندما يكون منفعلًا من شيء ما، ثم تابع الكتابة. وبعد يومين صدر عدد مجلة الرأي الجديد وفيه افتتاحية عَن المجازر التي ارتكبتها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني».

فيما ذهب الباحث والمفكّر غازي الصوراني، للقول: «لم يكن نبيًّا لكنّه كان قائدًا ثوريًا، وطنيًا وقوميًا وأمميًا، عاش ومات عملاقًا وفيًا لمبادئه في التحرّر الوطنيّ والقوميّ والاشتراكيّة والوحدة، وكما أنّ الناصرية ارتبط اسمها بالزعيم الراحل والخالد جمال عبد الناصر، فكذلك حركة القوميين العرب والجبهة الشعبيّة، ارتبطتا بالرفيق القائد والمؤسّس جورج حبش. وإذا كان لنا في الجبهة الشعبيّة أن نتحدّث بفخر واعتزاز عن حكيمنا الرائد الشهيد، وكلّ أولئك الروّاد الشهداء من أبناء شعبنا وأمّتنا العربيّة، فإنّنا نكتفي بالقول: إنّ جورج حبش وُجد في خضم المحطّات التحرّريّة الثوريّة الصاخبة لشعبنا الفلسطيني وشعوب أمتنا العربية في مجابهة الاستعمار والحركة الصهيونية والنهوض القومي الناصري، وتصاعد أفكار التحرّر والتقدّم والديمقراطيّة والعدالة الاجتماعيّة والاشتراكيّة والوحدة العربية، وما رافقها من متغيّراتٍ وممارساتٍ ثوريّةٍ في معظم أرجاء الوطن العربيّ».

لقد حُفر اسم جورج حبش في التاريخ والضمير الجمعيّ الفلسطينيّ، والتاريخ لا يفسح مكانًا في صفحته عبثًا والضمير الجمعيّ للشعب الفلسطيني؛ أكثر حكمة وعمقًا من أن يستقرَّ فيه من لا يستحقّ ذلك. إنّ الحقيقة الموضوعيّة التي لا جدال فيها، هي المكانةُ المميّزة والفريدةُ التي جسّدها الحكيم، فاستحقّ بناءً عليها مكانته في قلب التاريخ وضمير الشعب الفلسطينيّ: بوصلةً لفلسطين ■

في هذا العدد

الافتتاحية: جورج حبش: بوصلة لفلسطين.....3

شؤون فلسطينية..

مروان عبد العال : فقه فلسطين في سيرة الحكيم 6

سايد فرنجية: 14 عاما على رحيل جورج حبش.....8

خاص الهدف: هشام 9

طلال عوكل: في الهدف- وما تزال الطاحونة تدور.....9

عيسى قراقع: لا ينتهي الأسر بالتحرر.....10

عبد الحميد صيام: القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة.....14

وسام الفقعاوي: المشروع السياسي الفلسطيني.....16

إسحق أبو الوليد:المهمة المزدوجة والطموح الثوري.....18

غسان أبو نجم: ضياع السياسة الفلسطينية..... 20

شؤون عربية..

حوار مع فتحي الفضل الناطق باسم الحزب الشيوعي السوداني.....22

الشفيع خضر سعيد: السودان والفكاك من دائرة الشر.....25

خاص الهدف: النصر لليمن- الحرية لشعبه.....27

علي بو طوالة: رؤية للصراع في سياق التحولات الدولية 28

رضي الموسوي: إشكالية الوحدة والتجزئة في مجلس التعاون الخليجي 30

عابد الزريعي: الواقع العربي وعضوية إسرائيل في الاتحاد الإفريقي.....32

سامح إسماعيل: متى يغادر الإسلام السياسي سقيفة بني ساعدة؟.....34

هاني حبيب: العنصرية وعدم المساواة- خارج النص.....35

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد مصطفى جابر

المدقق اللغوي
أيوب جمال الشنباري

يسمح بالنقل وإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر .

عناوين بوابة الهدف

غزة- بجوار مستشفى الشفاء- نهاية شارع الثورة

الهاتف

082836472

البريد الإلكتروني

info@hadfnews.ps

تصدر عن دائرة الإعلام المركزي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

AL-HADAF
الهدف

تصميم الأغلفة:
«نضال أبومايلة»

المقالات المنشورة لا تتطابق مع وجهة نظر الهدف بالضرورة

الهدف - فلسطين العدد 34(1508) شباط / فبراير 2022

كلـــــــــمة

يصدرُ هذا العددُ من «الهدف» بالتزامن مع الذكرى الرابعةَ عشرَ لرحيل الرفيق القائد المؤسّس د. جورج حبش، وهي مناسبةٌ تدفعنا دائمًا للوقوف بإجلالٍ واحترام أمامَ الذكرى المجيدة، ليس لموت الحكيم، بل لحياته التي تركت أعظمَ الأثر والقيم الكفاحيّة الباسلة، التي علينا أنَ نعيد استلهامها من جديد، ولا شكّ أنّ الحكيم جورج حبش كان قائدًا لحركتين عظيمتين في تاريخ الأمّة وتاريخ فلسطين؛ أي حركة القوميّين العرب، والجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، لذلك علينا نحن الورثةَ الشرعيّين لتراث هاتين التّجْربتين العظيمتين أن نسعى جاهدين للارتقاءِ إلى القيم والمبادئ التي جسّدها قائدهما ومؤسّسهما الكبير جورج حبش.

أيضًا يصدرُ هذا العددُ مع حدثٍ مؤلم؛ رحيل الرفيق بدران جابر «أبو غسان». القائد التاريخيّ في الجبهة الشعبيّة، بعد حياةٍ قضاها كاملةً في سبيل الوطن والشعب، مضحّيًا بحرّيّته وسنواتَ عمرهَ في سبيل فلسطين، ونحن نجدّدَ العهد للراحل الكبير بالمضي قدمًا على طريق فلسطين وحريّتها وحريّة شعبها.

في هذا العدد مقالاتٌ متنوّعةٌ تناولت الشأن الفلسطيني، ومنها عن الرفيق المؤسس جورج حبش، لا يمكن أنْ تفيَهُ حقّه، غيرَ أنّ ذكراه أبديةٌ وقيمه تمشي بيننا على الأرض، وأيضًا مقالاتٌ في الشؤون العربيّة والدوليّة، وشؤون العدوّ، إضافةً إلى ملفٍ ثقافيٍّ ثريّ.

كما العادة شارك في هذا العدد - مشكورين - كتّابٌ فلسطينيون وعرب؛ من فلسطين في الوطن والشتات، ومن سوريا ولبنان والبحرين والأردن والمغرب ومصر والسودان ■

شؤون العدو..

أحمد مصطفى جابر: حول أهمية سلاح الجو في الكيان الصهيوني.....36

محمد صوان: إسرائيل يمين أيدلوجي مهيمن ومعارضة بلا سياسة...40

نواف الزرو: غزوة النقب.....42

أكرم عطا الله : القدس في الميزان الإسرائيلي المدجج.....45

شؤون دولية..

موسى العزب: مآلات الصراع في أثيوبيا.....46

عليان عليان: التصعيد سيد الموقف (حول الأزمة الأوكرانية).....48

خاص الهدف: عن مفهوم الحرب- إنه سطو مسلح.....50

الهدف الثقافي..

الافتتاحية: شهيد قضية الحرية والاعتقاد..... 51

عبد الرزاق دحنون: اغتراب كلمة فلسفة.....52

خاص الهدف: الطائفية وغياب دولة المواطنة..... ... 54

عبد الرحمن بسيسو: المثقف الإنسان وصلاح العالم.....56

فِقْهُ فِلَسْطِين
فِي سَيْرَةِ الْحَكِيم

مروان عبد العال. قياديٌ وروائيٌ فلسطيني/ لبنان

نستذكرُ قامةَ الكبرياء الفلسطيني في سنوية د. جورج حبش، مقامًا وقيمةً وقامةً بحجم زمن وتاريخ، وقيمةً تحاكي شعبًا وأمةً ووطنًا، انصهر بالقضية عمرًا وعشقًا وفكرًا وإرثًا. وحين نتجاوز فيها قدرتنا على كسر التوقّع أو إتّقان فنّ الاحتمالات، لنروي للاجيال القادمة صحائف من آيات الثورة، من معاقل الفعل المحمول على تيار عروبيٍّ يشتعل بوعي فلسطين دون أن يشفى من جراح النكبة، تلك التراجيديا التاريخيّة التي ما زالت مستمرّة! وكما رثاه بصدقٍ محمود درويش، ووصفه بتواضع الكبار الذين ينصتون إلى إيقاع الزمن المتغيّر.

المحاربُ والقدّيس

عادةً يكون الكلامُ من مدخل الإضاءة على سيرة الحكيم سواءً كمحارب أو قديّس، سواءً إبراز دوره الوطنيّ والقومي والأممي، أو الإحاطة بالكاريزما الشخصيّة والفكريّة والوطنيّة والأخلاقيّة والإنسانيّة، لكنّها وقعت في تبهيت محوريّة مساحة فلسطين وأهميتها، في تفكيره، مسألة فلسطين ومأساة فلسطين وسؤال فلسطين الذي يختصر بـ مركزية «فقه فلسطين» في سيرته ذاتها. فلسطين كعقيدة ثوريّة جديدة معجونة بطين الألم والأمَل.. فلًا يمكنُ التمسّكُ بالوَسائل وتجاهل الهدف؛ وبإبتسار بطاقة تعريفه الفكرية مثلما وصفها هو بنفسه «أنا ماركسيٌّ، يساريُّ الثقافة، والتراث الإسلامي جزءٌ أصيلٌ من بنيتي الفكريّة والنفسيّة، معني بالإسلام بقدر أية حركة سياسيّة إسلاميّة كما أنّ القوميّة العربيّة مكوّنٌ أصيلٌ مِن مكوّناتي». وإنْ كان الكتابة عن الحكيم الظاهرة وليس الحكيم الشخص، المزيج بين المقاتل والقدّيس، بتسجيل جملة الميول والمواقف والأفكار المُدرجة والمُدمجة والمكتسبة على مِدار مسار الحياة لتشكّل سرديّةً ثوريّة وواقعيّة معًا، وقيمةً تاريخيّةً غنيّة، أسهم في تأسيسها وقيادتها وتفاعلاتها وتحولاتها وصعودها وانكساراتها، وبقدرِ ما شكّلته وأثرت به، وصقلته إنسانيًا ونضاليًا، فكريًا وعمليًا؛ لكن الذين يكتبون من خارج التجربة الحيّة يبحثون عنه من خلالَ الأيديولوجيا، وليس العجينة السحريّة التي شكّلته، وتماهت بين القوميّة والناصريّة الجيفاريّة والماويّة والكاستروّية والماركسيّة واللينينيّة والثقافة المشتركة الإسلاميّة والمسيحيّة... إلخ، دون اكتشاف البعدِ المشترك بين هذه المسميات مجتمعةً، ألا وهو «مركزية فلسطين»، أو كلمة السر للبعد الكفاحي والعمل المباشر الذي شكّل عنصرَ جذبٍ وتقاطعٍ بينها جميعًا من ناحية، وبينَ حركة مقاومة مشتبكة مع الحلف المعادي نفسه، منً ناحيةٍ أخرى.

العبقريَّة الثوريَّة

من يعرف الحكيم يدرك كم تغيظه القوالبُ الجامدة، فهاجسه الدائم ينشد نحو «الاستشراف المستقبلي»، والتجديد بأفق استراتيجي، يبحث عن الحلقة المركزيَّة للإمساك بباقي حلقات متطلّبات المواجهة السياسيّة والشعبيّة، لقراءة الواقع ونقد التجربة واستيعاب المرحلة الجديدة.. يبرهَن بالتحوّلات الفكريّة والصراعات التي مرّ بها وأدارها على مستويين؛ حزبيٍّ وسياسيّ،

العودة إلى الفهرس

فلسطينيًّا وعربيًّا. فجعله يتباها دائمًا بأنّ الجبهة تمتلك استراتيجيّة سياسيّة وتنظيميّة تعبّر عن فكر الثورة رافعًا مقولة «لا حركة ثورة دون نظريّة ثوريّة» كما أنّ عكسها صحيح « لا نظريّة ثوريّة دون حركة ثوريّة»! مع إضافة صديقه المفكّر برهان الدّجاني «لا حركة ثورية دون عبقريّة ثوريّة». بين التغيير كحركة انقلابيّة أو انفجار ثوري. يستندُ إلى فطنته وعبقريتهُ الثوريّة للتفريق بين الثورة وبين الالتواءات الثوريّة والانشقاقات والمزايدات والمناقصات واستشعار التنازلات عن بعد. فركّز على أهميّة الفكر والرؤية الواضحة للأمور، وتصنيف قوى الثورة الطبقيّة والحقيقيّة والمضادة. وثيقة الاستراتيجيّة السياسيّة من أولى أدبيّات الجبهة التي قامت على دروس الحركة، ويعدّها عنوانًا صالحًا للفكر التحرّري الوطنيّ الجديد، والمستمرّة طالما مرحلة التحرّر الوطني قائمة؛ ليواكب الحلم بوحدة الوطن العربي، وبتحرير فلسطين الكاملة والمحرّرة.

حركةٌ من أجل فلسطين

أفضت عمليّةُ البحث والمراجعات المباشرة إلى أنّ «فلسطينيّة» حركة القوميّين العرب، وليس قوميّتها كان هو الثابتُ وما عداها متغيّرًا. حركة قوميّة من أجل فلسطين... وفلسطين شأنٌ لا يخصُّ الفلسطينيّين وحدَهم، بل إنّ تحريرَ فلسطين هو الهدف الذي لا يعلو على ما عداه، وأنّ ميزان العلاقة العربيّة مع الناصريّة على وجه التحديد أو الأنظمة الشبيهة يقاس على دورها في تحرير فلسطين! الذي قامت من أجله حركة القوميين العرب. والجبهة انطلقت من المحور ذاته الذي حكم تجربة الحركة. لم تكن القومية بالنسبة له هي أيديولوجية بقدر أنّها سمة الانتماء لأمة، رابط انتماء لها. لأنّ الإنسان في حركته تعبير عن نسق أيديولوجي أوسع من مجرّد وضعه في علاقات إنتاج. كما يؤكد أنطونيو غرامشي في تعريفه للأيديولوجيا، باعتبارها وحدة بين نظرة فكريّة شاملة للوجود وقواعد السلوك المرتبطة بها، أي إنها تساوى الفلسفة والنظرة الكونيّة الشاملة، وتساوى السياسة. لم يكن الانشداد للأيديولوجيا بل للمرجعيّة السياسيّة.

تجلّت المرجعيّة السياسية تلك في مركزية فلسطين، مرتكزًا تدور فيها ومعها مخاضاتٌ وتكاملاتٌ وتنوّعاتٌ وتفاعلاتٌ وتحوّلاتٌ مستمرّةٌ وحيويّةٌ في تجربة جورج حبش الفكريّة من حركة القوميّين العرب، إلى الجبهة، فإن كانت البداية أخذت لونًا قوميًّا حتى عام 1967، إلا أنّها اتّجهت بعدها إلى التأثّر باليسار الجديد والثوري ونقد لليسار التقليدي والرسمي، وبعدها الانجذاب بشكل واضح إلى التجربة الماوية والجيفّارية، فالفيتناميّة ثم الكوبية، ومرحلة المدرسة السوفياتيّة التي جرى التحوّل باتجاهها، قبل سقوطها.

مع مجلّة صوت الوطن عام 1992م أجراها معه د ماهر الشريف. يقول الحكيم «تجربة السياسة لم تنبثق من هواية أو رغبة في احتراف العمل السياسي أو من الترف الفكريّ لبعض المثقّفين» ويذكر في سيرته الذاتيّة كيف أنّ أساس التجربة السياسيّة انطلق من النكبة «وأنّ تجربتي النضاليّة انطلقت من واقع أليم ومرير، ربّما بدونه كنت قد اخترتُ طريقًا آخر مختلفًا كليًّا عن الطريق الذي اخترته... النكبة كانت تجربته السياسيّة الأولى» كما أنّ بدايات التأسيس لحركة القوميّين العرب كانت بالنسبة له كما يقول «إيماني بالقوميّة والوحدة والتقدّم واسترداد فلسطين».

فلسطيني في قوميته وقومي في فلسطينيته

ان فلسطين التي في قوميته مفادها أن استرداد فلسطين هي الركن الاساسي في كل جبهة قومية او اممية او مقاومة شاملة، فقه فلسطين يظل إسمنت» الكتلة التاريخية، وشرط قيامها واستراتيجية عملها. والقومي في فلسطينيته اي باستحالة قيام مشروع نهضوي عربي خارج فقه فلسطين، ولا لمشروع وطنيٍّ فلسطينيٍّ تاريخيٍّ أن يقوم على تصادم مع مشروع الفكرة العربيّة أو منفصلا بالكامل عنه أو إخراج القضيّة الوطنيّة من الحياة السياسيّة العربيّة. لذلك تجلّت فلسطين في مفهوم«الوطنيّة» المرسّخة بعمقها الطبقيّ والمتصالحة مع بعدها القوميّ وأفقها الأمميّ والإنسانيّ. ليقول في مقابلة غير منشورة أجراها في دمشق: مع عثمان تزغارت عام 2006، أنّ الشعب الفلسطينيّ هو المسؤول بالدرجة الأولى عن مهمّة التحرير، مستندًا إلى العمق العربيّ بشكل عام. بيد أنّ هذه النقلة الفكريّة التيً حدثت في حينه «لم تطل مرتكزات أساسيّة في فكرنا السياسي»، كما يقول ويضيف» أقصد المسألة المتعلّقة بخصوصيّاتنا الوطنيّة والقوميّة. وعلى الرغم من تبنّينا للفكر الماركسي في حينه، إلا أن هذا لم يدفعنا إلى ضرب تلك الفرادة التي تشمل رؤيتنا للصراع ضدّ العدوّ الصهيونيّ وأساليب مواجهة هذا العدو، والوحدة العربيّة، وترابط الوطنيّ والقوميّ، دون تغليب أحدها على الآخر».

هذا ما يفسّر أن الحكيم لم يفوّت مناسبةً كي يظهرَ عاطفةً إيجابيّةً صادقةً تجاهَ الدور الكفاحيّ الذي يؤدّيه الإسلاميّون في مقاومة الكيان الصهيونيّ أو الوجود الإمبرياليّ بشكل عام. ولا ننسى الترحيب الحار الذيً لقيته الثورةُ الإيرانيّةُ وقائدُها الخمينيّ منذ انتصارها على لسان الحكيم، الذي تجسّد في مساحة اللقاء فلسطينيًّا وعربيًّا وإقليميًّا، داخل الوطن المحتل وخارجه، مع التيار الإسلامي المقاوم. لذلك يطالب في أكثر من وقفة سياسيّة بطرح سؤال منهجي: «علينا جميعًا كقوى يساريّة وقوميّة وإسلاميّة معادية للإمبرياليّة أنْ نطرحَ السؤال التّالي: ما هو الخطر المحدق؟ ومن هو العدوّ الذي يقف دون تحقيق أهدافنا العادلة في التحرّر والتقدّم والوحدة والعدالة؟

الجواب الواضح والبديهي هو «الإمبرياليّة والصهيونيّة وإسرائيل». مع الاعتراف بالخصوصيّات الوطنيّة، والتنسيق الإجباري بين كلّ الكتل لإيجاد الكتلة التاريخيّة، باعتبار أنّ المشروع الصهيوني (إسرائيل) هو أحد أهم أسباب إشكاليات الدولة العربيّة الحديثة واحتجاز تطوّرها.

التّحوّل ليس بالكتب فقط

طالما الحرب على فلسطين مدخلًا للسيطرة على المنطقة، فالواجبُ يقتضي بناءَ مشروع متكامل وشامل لحركة التحرّر العربيّة، لذلك كانَ الحكيمُ يلحُّ باستمرار على ضرورة القيام بمراجعة نقديّة شاملة وطرح سؤال لماذا لم ننتصر؟ وما سببُ استبعاد المعركة الوطنيّة، وسؤال المراجعة النقديّة لتجربة حركة اليسار العربي، التي انقسمت بين تيّار يعبّر عن المسألة الطبقيّة/الاجتماعيّة، وآخر عن المسألة الوطنيّة، لذلك يدعو إلى استكمال البعد الغائب لدى التيارين حين وجد الكتلة الجماهيريّة منقسمة بين مرجعيّتين: الأولى اجتماعيّة والثانية سياسيّة. لذلك عَدَّ أنّ التّحوّلَ لا يأتي عن طريق الكتب فقط، بل ارتباطَ بالتجارب الحيّة وقراءتها بطريقة علميّة سليمة. التحوّل لا يعني أن نردّد ما تقوله موسكو، عمليّة التحوّل هي استيعابٌ لنهج علميٍّ في قراءة وتفسير التاريخ والأحداث والنظرة للعالم. التحوّل بالنسبة لي

شخصيًّا، لم يكن الانتقال من الإطار القومي بل استيعاب ما أفرزته تجربة القوميين العرب من دروس وتجارب.
وفي مناسبة أخرى ذكر حدثان مهمّان قال: إنّهما تركا أعمق الأثر في تفكير الحكيم: الأوّل: الانفصال عام 1961، وانهيار تجربة الوحدة بين مصر وسوريا. والثاني: صدمة الخامس من حزيران عام 1967، قال «بدأت تنغرس في ذهني المسألة الطبقيّة وربط النضال القومي بالنضال الاجتماعيّ. وطرح في ذهنه سؤالا مؤسّسًا: هل أبقى في نضالٍ لاسترداد فلسطين مراهنا على الوحدة العربيّة فقط، أم أنّه أصبح التركيز على العمل الوطنيّ مرتبطًا بالإطار القومي؟

الوحدةُ من أجل فلسطين

هكذا كان يتقدّمُ مفهومُ الوحدة الوطنيّة ويترسّخ أكثر من أجل إعلاء فلسطين، يوم أخذ عليه البعض هتافه في المجلس الوطني في الجزائر «وحدة – وحدة حتى النصر» قال الحكيم: لم أهتف للوحدة حتى الحكم الذاتي! بل الوحدة حتى النصر، أي حتّى فلسطين! كرمى لعيون فلسطين، ثمّ يأتي بالكلّ الوطنيّ والقوميّ وحتى الأمميّ من أجل فلسطين، ودائمًا الوطنيّة هي المعيار، فالوحدة تعني استثمار القوّة والتواصل، والثقة بالذات، حيث أدّى مفهوم «الوطنيّة» مع قيام منظّمة التحرير الفلسطينيّة دورًا في الحفاظ على الشخصيّة الفلسطينيّة بعد أن حاولت الأنظمة العربيّة تذويبها ما بعد النكبة، ثم العيش على بركاتها والمتاجرة باسم فلسطين، لإقحامها في التسوية السياسيّة وسنوات أوسلو العجاف خير مثال على ذلك. فلا مجال للوحدة دون حيّز الوطنيّة، إن كانت تعني تظهير وتطوير وتعظيم الذات وحمايتها، والحفاظ على الذاكرة الجمعيّة بما تحمله من خزين وطني.
فلسطينٌ لم تكن مسألةً اعتباطيّةً عند الحكيم بل فقهٌ ثوري، رسّخه وعيه العميق والدقيق للمشروع الصهيوني، الذي يستهدف ليس الشعب الفلسطيني وحده بل شعوب المنطقة بأسرها، لذلك لا مناص من فلسطين محورًا وفقهًا لمحور المقاومة والفكرة والوعي والسلوك والثقافة، وهي مصدر الولاء للغاية الكبرى والأحلام الكبيرة، وأن الشعوب العربيّة المضطهدة التي تكافح في سبيل الانعتاق والتقدّم والحريّة، فإنّها تحرّر نفسها أيضًا بتحرّر فلسطين■

14 عامًا على رحيل جورج حبش... الحكيمُ أيقونةُ الفكرِ الثوريّ والنضالِ والمقاومة

سايد فرنجية. كاتبٌ سياسيٌّ/ لبنان

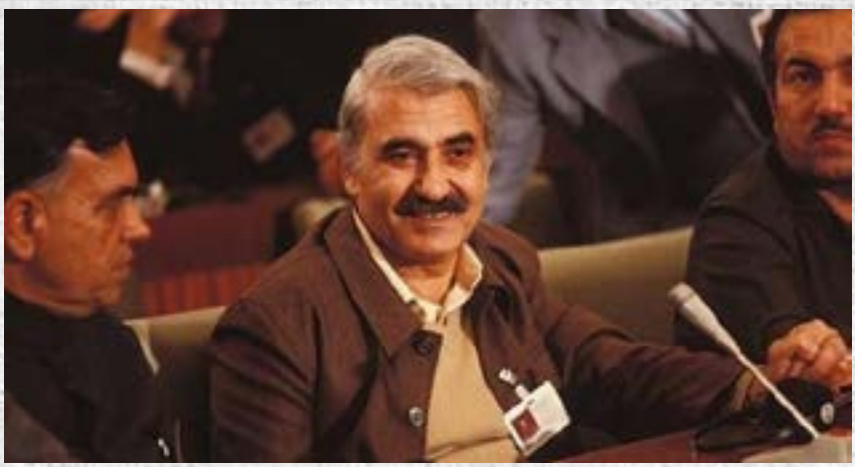

سنواتٌ مضت على رحيل الحكيم جورج حبش، لكنَّ أفكارَهُ ومقاومتَهُ لم تغب يومًا عن فلسطين، بل هي حاضرةٌ يمارسها المناضلون والمقاومون.
القائد جورج حبش أيقونةُ الفكرِ الثوريّ والنضالِ والمقاومة. كان الحكيمُ ثوريًّا صاحبَ رؤيةٍ ثاقبةٍ وجريئة، أدّى دورًا محوريًّا في تطوير الفكر الثوريّ والعربيّ. وكان صاحبَ كاريزما قياديّةٍ ميّزته عن القياداتِ الفلسطينيّة والعربيّة المعاصرة. كما كان منارةً فكريّةً وسياسيّةً فلسطينيّةً وعربيّة.
جورج حبش مسيرةٌ طويلة من النضال والمقاومة، ونموذجٌ في الاستقامة والوفاء والزهد.
رغمَ المتغيّرات والصعاب والاعتداءات الصهيونيّة والضغوط الأميركيّة والرجعيّة العربيّة بقي الحكيمُ قابضًا على جمر فلسطين بإرادة صلبة ومبادئَ ثابتة وفكر رائد ومقاومة ملتزمة ضدّ العدوّ المغتصب والمحتلّ. لقد تجاوز نضالُ الحكيمِ ساحةَ فلسطين لتشملَ الساحاتِ العربيّةَ ضدّ الرجعيّة والاستبداد.
في هذه المناسبة تعيدني الذاكرةُ إلى اجتماعي مع الحكيم بحضور الصديقين نجاح واكيم وحمدين صباحي في دمشق عام 1994، في سياق الحوار تتطرّق الحكيمُ لأوّل مرّة إلى أهميّة دور فلسطيني الداخل (1948) المستقبلي في مقاومة الاحتلال الصهيوني، توقّف الحكيمُ عن الكلام قليلًا، وقال بصوتٍ عالٍ: فلسطين لنا والأرض أرضنا، كل فلسطيني كشجرة الزيتون عروقُهُ تمتدُّ عميقًا في أرض فلسطين، وأردف قائلًا: لكم أوطانٌ تعيشون فيها.. ولنا وطنٌ فلسطين تعيش فينا.
رحل الحكيمُ وترك فراغًا قياديًّا ونضاليًّا وسياسيًّا؛ لكنّ الجبهةَ الشعبيّةَ لتحرير فلسطين التي أسهم بتأسيسها، أكّدت بمناضليها وكوادرها وقيادتها على استمرار النضال ومقاومة العدوّ المغتصب والمحتلّ، وقدّمت الشهداء على أرض فلسطين من أجل تحريرها.
سيكتبُ التاريخُ بحروفِ الثورة أنّ فكر جورج حبش الثوري ليس حبرًا على ورق بقدر ما هو تحريرٌ ونضالٌ ومقاومة، تشهدُ له الساحاتُ والمواقعُ والمنابر.
في ذكرى رحيلك الرابعة عشر نفتقدكَ منارةً تضيءُ الدربَ ومدرسةَ النضال والمقاومة والتضحية، التي خرّجت أجيالًا من المقاومين والمناضلين الثوريّين.
كبيرًا كنتَ وكبيرًا رحلت■

العودة إلى الفهرس

هشام

خاص الهدف

كل ذرة من المعاناة نالت من إنسان فلسطيني منذ اللحظة الأولى للمشروع الصهيوني هي جناية من هذا المشروع وصانعيه وداعميه، وهذا لا يقتصر على الوقع المباشر لجرائم واضحة ينفذها الاحتلال بيده، بل الفقر والإعاقة والمرض وآلام الظهر، والأمراض النفسية، والسرطان، وحتى البرد والرطوبة في جدران البيوت.

حتى ينشأ هذا الكيان ويستمر على أرضنا ويعيش مستوطنيه حلمهم المريض، دفع الفلسطيني الثمن، من جودة حياته وفرصه وصحته وأرواح كثيرة؛ البيت الذي يستطيع أن يسكنه، والشارع الذي يسير فيه، وبنيته التحتية المتهالكة ونظامه الصحي الأكثر بؤسًا، وأعمارًا تمضي في السجون، وأجسادًا أهلكتها صنوف المعاناة، وآخرها بقايا الجسد الممدد أمام العالم ولم يبقَ منه إلا هيكل عظمي: هشام أبو هواش.

141 يومًا عاش هشام أبو هواش صموده؛ يطعم جسده للفناء قطعة قطعة، ويفتدي حريته/حريتنا، وكل كلمة قيلت يومًا ما عن الحرية: بجسده؛ لهذا الألم الذي صمد في مسلخ «آساف هاروفيه» على هذا العالم ديون كثيرة، وله علينا نحن، من نجني ثمار هذا الصمود في حاضرنا وغدنا واجب كبير؛ علينا الوفاء به، ولكن ما يجب أن يحركنا ليس فكرة الواجب تجاه هذا الإنسان المناضل ومعاناته، ولكن حقيقة أن انتصاره هو مصلحة صافية لكل فلسطيني ولكل ضحية في هذا العالم؛ فبمقارعته للسجان وإزاحته لحدود السجن والزنزانة وقهره لأدوات التعذيب؛ ينتزع مساحات لنا للحياة والنضال.

إن معركة الأسرى، عمومهم، وضحايا سياسة الاعتقال الإداري، طويلة ولن تنتهي بمعركة هشام، ولكن كل يوم في هذه المعركة، وكل محطة، نتيجتها تشكل فارقًا مهمًا في مصير هذه البلاد وأهلها، فما يحدث هو مجالدة مستمرة بين منطق قام عليه المشروع الصهيوني وبين منطق وجودنا، بين تلك الأفكار والممارسات والجرائم التي تريد تكريس عبادة القوة، وتريد من عموم الناس السجود لها خاضعين، وبين ذلك البوح الإنساني بكلمة وفعل الرفض للخضوع، والسعي لاستعادة الإنسانية ومعنى وجودها.

يعانق هشام إرادته الحرة، ويشير لنا كغيره من المضحين للطريق، كيف نعود بشر ونكف عن كوننا تلك المخلوقات البائسة التي مسخنا لها بفعل القهر، لسنا أجسادًا تركض للنجاة ولتعيش يوم آخر، والسؤال الأهم في هذه الجدلية والذي نسأله لأنفسنا كل صباح، حتى بأبسط المعاني الفردية ليس كم سنعيش؟ أو متى سنموت؟ ولكن بالأساس كيف سنعيش؟ والأهم كيف نريد أن نعيش؟

وما تزالُ الطاحونةُ تدورُ

طلال عوكل

كاتب ومحلل سياسي – فلسطين

في الهدف

يتعمدُ بعضُ السياسيّين والكتّاب إثارةَ اهتمام مبالغ فيه بشأن التوقعات المرتقبة من المجلسً المركزيّ لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، الذي جرى تأجيلُ موعد انعقاده لأسباب تعود في الأساس إلى عدم نضج الظروف التي تسمحُ بحضُور الفصائل، وعلى أمل تقدير فصائل منظّمة التحرير، الحديثُ يدورُ عن جلسةٍ جديدةٍ حاسمةٍ للمجلسَ من المفترض أن تتّخذ قراراتٌ ذاتُ أبعادٍ استراتيجيّة بشأن الخيارات السياسيّة، فثمّة غضبٌ فلسطينيٌّ عارم، إزاء السياسات والممارسات والإجراءات التي تعتمدها وتنفّذها الحكومةُ الإسرائيليّة، وتتّجه نحو الاستعجال في تجريف الحقوق الفلسطينيّة، واستهداف الوجود الفلسطينيّ في الداخل المحتلّ كما في القدس والضفة الغربيّة والنقب، وبالرغم من استمرار المراهنة على حراك دوليٍّ وأمريكيٍّ، خصوصًا في اتجاه إحياء المفاوضات على أساس رؤية الدولتين، إلّا أنّ هذه المراهنة، لم تعد واقعيّة، إذ يبتعدُ الأملُ بإمكانيّة تحقيق تسوية على أساس هذه الرؤية، يومًا بعد الآخر، غيرَ أنّ هناك من يتمسّك بهذا الأمل ويبني عليه سياساته وسلوكه؛ الأمرُ الذي يشكّلُ واحدةً من العقبات الكبرى التي تشيرُ إلى عدم نضج الظروف لعقد مجلس مركزيٍّ تاريخيّ.

وإذا كان الأملُ ضعيفًا إزاءَ إمكانيّة انعقاد مجلس مركزيٍّ تاريخيٍّ بالمعنى السياسي، فهل يعني ذلك أنّ المجلس قد يكتسبُ صفةً تاريخيّة، إن هو نجح في إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنيّة، وإعادة بناء المنظومة السياسيّة الفلسطينيّة على أساس الشراكة، وإجراء الانتخابات العامة؟ المجلسُ المركزيّ سبق له أن اتّخذ قرارات مهمة، لكنَّ أيًّا من تلك القرارات لم يجد طريقةً للتنفيذ، كما لم تجد مخرجاتُ اجتماع الأمناء العامين للفصائل، طريق للتنفيذ، فمن أينٍ إذًا التبشيرُ بأنَّ جلسةَ المجلس المركزي، ستكون حاسمةً وتاريخيّة، في الواقع فإنَّ الوضعَ الفلسطينيَّ الداخليَّ لا يزال يدور كالطاحونة، التي تطحن الهواء.

هكذا تقتضي الواقعيّةُ السياسيّةُ التوقّفَ عن المبالغة في التوقّعات، إلا إذا كان المقصودُ إلقاءَ اللائمة على الفصائل التي تعارض انعقاد مجلس دون تحضيراتٍ جادةٍ وحقيقيّةٍ تؤدّي إلى تغيير واقع الحال■

الأسرى الفلسطينيّون المحرّرون... لا ينتهي الأسرُ بالتحرّر من السجن

عيسى قراقع. وزيرُ شؤونِ الأسرى والمحرّرين السابق/ فلسطين

لماذا يستشهد الأسرى الفلسطينيّون المحرّرون بعد الإفراج عنهم بفترات وجيزة أو يعانون من أمراض نفسيّة وجسمانيّة طوال حياته؟
للإجابة على هذه السؤال؛ فقد تمّت مراجعة مجموعة مراجع وأبحاث ودراسات وشهادات خاصّة بأسرى محرّرين قادت إلى نتائج صادمة، وتشيرُ إلى حجم الخطر المحدق بحياة الأسرى المحرّرين ومستقبلهم.

دراساتٌ صادمةٌ

ومن أبرز هذه الدراسات والأبحاث:

* دراسة قامت بها وزارة الصحّة الفلسطينيّة في الفترة الواقعة بين 2018/5/11-2 بعد إجراء فحوصات طبيّة لما يقارب 1042 أسيرًا وأسيرةً من المحرّرين، قامت بها لجنةٌ طبيّةٌ مختصّةٌ، وتوصّلت الى استنتاجات تفيد أنّ جميع الأسرى الذين خضعوا للفحص الطبي يعانون من أعراض نفسيّة متفاوتة بين العصبيّة والتوتّر وعدم الرضى والاكتئاب وانفصام الشخصيّة، ومعاناة عدد آخر من أعراض الجهاز العصبي ومن الصرع.

وأشارت الدراسة الى أمراض جسمية متنوّعة يعاني منها الأسرى المحرّرون، كمشاكل السمع والنظر والمفاصل والانزلاقات الغضروفية، وعدم القدرة على الإنجاب، ويعاني قسمٌ من الأسرى من أمراض القلب وأورام السرطان وأمراض الجهاز التنفسي والربو والحساسية وضغط الدم والسكري ومن الإعاقات الحركيّة.

* دراسة قامت بها وزارة الشؤون الاجتماعية في السلطة الفلسطينية حول الأسرى المحرّرين ومشاكلهم عام 2007، من خلال مسح شامل للأسرى المحررين وعائلاتهم في ذلك الوقت، البالغ عددهم 5032، أسيرًا محرّرًا من بينهم 253 من الإناث، وقد خلصت الدراسة إلى أنّ 2235 أسيرًا وأسيرةً يعانون من أمراض مزمنة، وأن 354 أسيرًا مصابًا بإعاقةٌ.

وكشفت الدراسة أن 347 أسيرًا محررًا، هناك ارتباطٌ بين واقعهم المرضي ووقوعهم في الأسر منهم 253 أسيرًا خرجوا من المعتقل مصابًا بشلل نصفيٍّ أو كامل، 57g أسيرًا مبتورًا أحد الأطراف، وهناك 79 أسيرًا مصابًا بإعاقة في النظر، 68g مصابًا، بإعاقة في السمع، و7g أسرى مصابين بالبكم، و13 أسيرًا مصابين بإعاقة عقلية.

وحسب الدراسة فإنّ 2288 أسيرًا أشاروا أن الاعتقال كان السبب بصورة مباشرة وغير مباشرة بإلحاق أضرارٍ صحّيةٍ في أجسامهم.

* دراسة أجراها الأخصائي محمد الزير في رسالة ماجستير للجامعة الإسلامية في غزة عام 2001، أفادت أن التعذيب بحق الأسرى ترك آثارًا لاحقةً ومتأخرةً على الوضع الصحي للمعتقلين، وأن نتائج الدراسة تفيد أن ثلاثة من كل أربعة أسرى يعانون من أمراض القلب ووخزات في عضلات القلب وصعوبة في التنفس، وأن هناك 7٪ من الناجين من التعذيب يشكون من أعراض في القناة الهضمية وآلام في المعدة، وفقدان الوزن ومشاكل

العودة إلى الفهرس

في التنفس والرئتين، وأكد الباحث أن الأعراض المزمنة التي بدأت تظهر على الأسرى المحررين لها علاقة بصورة دالة إحصائيًا بخبرة السجن والتعذيب.

* دراسة قامت بها الباحثة المختصة الدكتورة فردوس عبد ربه العيسى عام 2017 أجرتها على 15 أسيرًا من المحررين تراوحت فترات اعتقالهم بين 3 - 15 سنة، من بينهم 3 أسيرات، واعتقلوا في الفترة الواقعة بين 1969- 2015، وقد كشفت الدراسة استخدام إسرائيل والمحققين نظريات علم النفس في السجون وأقبية التحقيق ضد الأسرى الفلسطينيين، وأن أطباء ومعالجين نفسيين أسهموا بشكل مباشر في صناعة أسس التعذيب ونظمه ومناهجه بحقّ الأسرى.

أوضحت الدراسة الأعراض النفسية التي ظهرت على الأسرى بعد الأفراج عنهم، حيث يعاني 13 أسيرًا من أصل 15 من آثار نفسيّة وجسمية واجتماعية وجنسيّة بعيدة المدى، ناتجة عنّ التعرّضً لأشكال متعدّدة من التعذيب، وأظهرت الدراسة أنّ الأسرى المحررين يعانون من مشاعرَ عميقة من الحزن والألم وانعدام الثقة وعدمً الشعور بالأمن، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية، واضطراب العلاقة والروابط الاجتماعية (التعذيب الاجتماعي)، إضافة إلى الشعور بالعجز وعدم القدرة على الإبداع.

وخلصت الدراسة أنّ آثار التعذيب الجسدي تقود لألم نفسيٍّ، فهي تسبّب في إيذاء النفس والجسد معًا، مما يؤكد صعوبة فصل التعذيب الجسدي عن التعذيب النفسي.

* دراسة للطالبة منتهى موسى رضا عودة في رسالة ماجستير لجامعة النجاح الوطنية 2013، التي توصلت إلى نتائج تفيد بظهور أعراض نفسية وجسمية على الأسرى ًالمحررين كالانطواء، والشعور بخيبة الأمل من المحيط الاجتماعي، ومشاعر التناقص العاطفي، وصعوبة في الاندماج والتكيف، إضافة إلى معاناة المحررين من أمراض جسمية، كأمراض الكلى والدم وسرطان الكبد وآلام العيون والأسنان والسكر والضغط وغيرها.

* دراسة قام بها الباحث عبد الرؤوف الطلاع عام 2000، حول الضغوط النفسية لدى الأسرى المحررين في

رسالة ماجستير إلى جامعة عين شمس في القاهرة، توصّلت إلى نتائج تفيد بأن الأسرى المحررين يعانون من أمراض الجهاز الهيكلي بنسبة 25،57%، والسكري بنسبة 22،9%، وأمراض الجهاز الهضمي بنسبة 19،9%، وأمراض القلب بنسبة 19،52%، وأمراض الجهاز التنفسي بنسبة 17،66%، وأمراض جلدية بنسبة 13،67%.

* دراسة أعدتها مؤسسة إنقاذ الطفل عام 2012، أفادت أن 95% من الأطفال المعتقلين تعرّضوا للتعذيب والتنكيل والمعاملة المهينة خلال اعتقالهم والتحقيق معهم، وترك ذلك آثارًا صحيةً عليهم بعد الإفراج، حيث يعاني الأطفال المحرّرون من أعراض الكوابيس واضطرابات في النوم والأكل والتبوّل اللاإرادي، ومن التوتر والعصبية وعدم الرغبة في العودة إلى المدارس والانزواء والقلق.

* دراسة أجراها الباحث محمد محاجنة من جمعية الشبان المسيحية في القدس عام 2016، على 95 طفلًا محررًا، أعمارهم بين 11-18 سنة، بينهم 6 إناث، وأظهرت النتائج أن تجربة الاعتقال تمثل خبرةً صادمةً تترك آثارًا نفسيةً وصحيةً عميقةً على الأطفال، وكشفت الدراسة أن نسبة انتشار أعراض ضغط ما بعد الصدمة بلغت 49%، أعراض الاكتئاب بلغت 67،4%، أعراض القلق 75،8%، أعراض جسدية 78،4%، وكانت أكثر الأعراض الجسدية، الصداع والحساسية والإرهاق العام بنسبة 93%، أعراض آلام الظهر والمعدة والذراعين والساقين بنسبة تتراوح بين 69-89%،

* دراسة أعدتها الأسيرتان خالدة جرار ولينا جربوني حول واقع الأسيرات في سجون الاحتلال 2015-2016، وأشارت الدراسة إلى تعرّض الأسيرات لأشكال متنوعة من التعذيب والمعاملةً المذلة ًتركت آثارًا بعيدة المدى على صحة الأسيرات الجسمية والنفسية، وأوضحت الدراسة أن الأسيرات تعرضن منذ لحظة اعتقالهن إلى انتهاك خصوصيتهن، كالتفتيش العاري، والتحرش الجنسي، والإيحاءات الجنسية خلال التحقيق، وإلى التهديد والتعذيب الجسدي، والمس بمشاعرهن وكرامتهن، وممارسة الضغوط عليهن على يد المحققين.

حقائقُ قاتلةٌ:

من خلال نتائج الدراسات والأبحاث المذكورة تظهر أمامنا حقائق قاتلة ومفجعة أبرزها:

١. الأسرى المحررون هم ضحايا جرائمَ طبية متعمدة، نفذت في السجون والمعتقلات الإسرائيلية؛ بهدف تدمير الأسير جسديًا ونفسيًا وشلّ حياته ومستقبله بعد الإفراج عنه، جرّاء معاناته من أمراض عديدة أصابته خلال وجوده في السّجن، ومنً خلال ذلك تدمير المجتمع الفلسطيني، خاصةً أن غالبية مجتمع المعتقلين هم من الفتية والشبان بنسبة تزيد عن 95%، تحويل الأسير من ًإنسان منتجٍ ومؤثرٍ إلى إنسانٍ عاجزٍ وعبءٍ

على نفسه وعلى مجتمعه، ويصبح السجن بالمفهوم الإسرائيلي ليس مكانًا لقضاء العقوبة بقدر ما يصبحُ مكانًا لهدم كيان الإنسان وتقويضه وتحويله إلى أنقاض إنسان.

2. ينتهك الاحتلال الإسرائيلي القوانين والأعراف الدوليّة والإنسانية كافة، التي تلزم دولة الاحتلال تقديم العلاجات اللازمة والرعاية الصحية للأسرى المحتجزين، وتوفير الحماية الصحيّة لهم من الأمراض المختلفة، وأنّ عدم قيام سلطات الاحتلال بالتزاماتها القانونيّة والطبية أدّى إلى تهديد حياة الأسرى، وتركهم فريسة للأمراض المزمنة، وعرضة للموت في السجون أو بعد تحررهم.

3. أطباء مصلحة السجون الإسرائيلية العامين والاختصاصيين النفسيين كانوا شركاء فاعلين في الإهمال الطبي، وإساءة المعاملة للأسرى، وجزءًا من أداة القمع بحقّ الأسرى المرضى؛ وذلك من خلال التقصير وعدم القيام بواجباتهم الطبية والمهنية والأخلاقية، أو من خلال صمتهم عن الإهمال الطبي والتعذيب، أو من خلال مساهمتهم في هذا القمع والتستّر عليه.

4. أن تصاعد سقوط شهداء داخل السجون بسبب الأمراض وارتفاع أعداد الحالات المرضية في صفوف الأسرى، واستشهاد أعداد كبيرة من الأسرى المحررين بعد الإفراج عنهم، أو استمرار معاناتهم من أمراض صعبة تؤكّد ما كشف عنه عام 1997، منْ قيام سلطات الاحتلال بإجراء تجاربَ طبية على الأسرى في السجون بعد أن صرّحت رئيسة العلوم البرلمانية داليا ايتسك في ذلك الوقت أن وزارة الصحة الإسرائيلية أقرت بمنحها شركات الأدوية الخاصة بتصاريح لعمل تجارب على الأسرى، وأجرت حتى تاريخه خمسة آلاف تجربة، كما صرحت رئيسة شعبة الأدوية في وزارة الصحة الإسرائيلية في ذلك الوقت إيمي لفنات أن هناك زيادة سنوية قدرها 15%، في حجم التصريحات التي تمنحها وزارتها لإجراء المزيد من تجارب الأدوية على الفلسطينيين والعرب في المعتقلات الإسرائيلية كل عام.

5. تفاقم الأمراض المميتة في أجسام المعتقلين واستمرارها معهم حتى بعد الإفراج يشير إلى سياسة رسمية متعمدة ومشرعة قانونيًّا مِن قبلِ حكومة الاحتلال، وقد أصبحت الجرائم الطبية ومخالفة القانون الدوليّ تجري تحت غطاء القوانين العنصرية في إسرائيل، لقد شرع الكنيست الإسرائيلي مجموعة من القوانين التي تنتهك الحقوق الصحية للأسرى، وتسبب لهم الأضرار على المدى البعيد كقانون عدم تمويل العلاج للجرحى والأسرى، قانون التغذية القسرية بحقّ الأسرى المضربين، قانون إعفاء المخابرات من توثيق التعذيب وغيرها.

6. وجود ارتباط قوي بين استشهاد أسرى محررين أو معاناتهم من أمراضٍ عديدةٍ، وبين تعرضهم لأشكال متعددة من التعذيب الجسدي والنفسي والمعاملة المهينة داخل السجون، وكذلك وجود علاقة قوية بين انتشار الأمراض في أجسادَ المحرَّرين وسياسة الإهمال الطبي، والظروف غير الإنسانية والاجتماعية التي يعيشها الأسرى في داخل السجون، حيث أصبحت هذه السجون دفيئة، وحاضنة للفيروسات والأمراض المحمولة في أجسام المحررين.

رائحةُ الموت

أعدادٌ كبيرةٌ من الأسرى المحرّرين استشهدوا بعد الإفراج عنهم بمدّةٍ قصيرة نذكر منهم:

1. الأسير المحرّر الشهيد وليد شعث سكان قطاع غزة، استشهد إثر تعرضه لجلطة يوم 2011/7/24 بعد الإفراج عنه بسبعة شهور فقط، وكان قد قضى 18 عامًا داخل سجون الاحتلال.

2. الأسير المحرّر الشهيد سيطان الولي سكان مجدل شمس في الجولان السوري المحتل، توفي يوم 2011/4/24 بعد صراع مع مرض السرطان، أصابه خلال فترة أسره التي امتدت 22 عامًا، وأفرج عنه عام 2008.

3. الأسير المحرر الشهيد زهير لبادة سكان نابلس، استشهد يوم 2012/5/31 بعد أسبوع واحد من الإفراج عنه، وكان يعاني خلال وجوده في السجن من مشاكل في الكبد والكلى.

4. الأسير المحرر الشهيد زكريا عيسى سكان بيت لحم، استشهد يوم 2012/1/2 بعد معاناة طويلة مع مرض السرطان الذي أصيبَ به داخل السجن، وقد أفرج عنه يوم 2011/8/22 وكان محكومًا مدة 16 عامًا قضى منها سنوات.

5. الأسير المحرر الشهيد نعيم شوامرة سكان دورا قضاء الخليل استشهد يوم 2016/1/16 بعد صراع مع مرض ضمور العضلات، الذي أصابه داخل السجن، وكان محكومًا بالسجن المؤبّد، وأفرج عنه عام 2013، بعد قضائه 19 عامًا في الأسر خلال الصفقة التي عقدها الرئيس أبو مازن بالإفراج عن الأسرى المعتقلين قبل اتفاقية أوسلو.

6. الأسير المحرر الشهيد أشرف أبو ذريع سكان دورا قضاء الخليل استشهد يوم 2013/10/21 بعد معاناته من شلل نصفيٍّ وضمور بالعضلات، وكان قدْ قضى 6 سنواتٍ ونصف في السجون الإسرائيلية، وأفرج عنه يوم 2012/11/15

العودة إلى الفهرس

7. الأسير المحرر الشهيد جعفر عوض سكان بيت أمر قضاء الخليل استشهد يوم 2015/4/10 وكان يعاني من أمراض عدة داخل السجن، منها التهاب رئويٌ حاد، ومشاكل في التنفس، وضعف في عضلة القلب، وكان قد اعتقل في بداية تشرين الثاني 2013، وأفرج عنه في كانون الأول 2015

ويذكر أن العديد من الأسرى المحررين خرجوا من سجون الاحتلال مصابين بإعاقات وعاهات مرضية مستدامة، كالطفلً الأسيرً حسان التميمي منً رام الله الذي فقد النظر، الأسير المحرر نادر العفوري من نابلس الذي أصيب بالإعاقة بسبب تعرضه للتعذيب، الأسير المحرر جلال شراونة سكان دورا الخليل الذي أصيب بإعاقة بسبب بتر قدمه داخل السجن، الأسيرً المحرر محمد التاج سكان رام الله الذي أصيب بتليف في الرئتين، وأجرى عملية زراعة رئتين وقلب بعد الإفراج، الأسير المحرر فادي أبو عطية سكان رام الله الذي أصيب بأضرار نفسية بسبب قمع الأسرى المضربينً عن الطعام في نيسان 2017 وغيرهم.

ذاكرةُ الألم

الأسرى المحرّرون خرجوا من سجون الاحتلال وما زالت رائحة السجن في لغتهم، ذاكرتهم مليئة بمشاهد موت زملائهم وصرخات الأسرى المشلولين وأوجاعهم، والجرحى والمصابين بأمراض خطيرة، ذاكرتهم مجروحة وموجوعةٌ لا تنسى ولا تمحوها الأيام، وكما قال الأسير أسامة الأشقر: من منا لا يعاني من كسر في أنفه أو فكّه أو جمجمته أو أسنانه، عندما نتذكر مداهمة غرف السجن بمئات السجانين والجنود المدججين بالهراوات والتروس ومدافع الغاز.

ذاكرة الأسرى لا تنسى سيارة البوسطة الحديدية المصفحة ذات الروائح الكريهة والمنهكة، التي تنقلهم من سجن إلى آخر أو إلى المستشفى، ذاكرتهم لا تنسى زنازين العزل الانفرادي الضيّقة وقضاء سنوات طويلة في الرطوبة بلا شمس ولا صوتً ولا هواء، ذاكرتهم لا تنسى صراخ الأسيرات اللواتي أنجبن أطفالهن داخل السجون وهن مقيدات على أسرّة المستشفيات، ذاكرتهم لا تنسى أجهزة التشويش الإشعاعية المسرطنة التي تم تركيبها في السجون وزجهم في غرف مكتظة ومزدحمة، ذاكرتهم لا تنسى دهشة الأطفال القاصرين الذين انتزعوا من أحضان ذويهم في منتصف الليل تحت الضرب والرعب وصوت البنادق والفزع، ذاكرة ألم في الروح والجسد لا تنتهي بمجرد التحرّر من السجن.

السلطةُ الوطنيُّة الفلسطينيُّة وضحايا السجون

عند قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على إثر اتفاقيات أوسلو عام 1994، أنيطت على عاتقها إدارة المسؤولية عن الشعب الفلسطيني الذي يقع ضمن ولايتها وفق خريطة الاتفاق، وقد استلمت السلطة مجتمعًا فلسطينيًّا منكوبًا؛ نتيجةَ إرث طويل من الممارسات القمعية التي قام بهًا الاحتلال الإسرائيلي وتدميره المنهجي لبنيته الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية.

وجدت السلطة الفلسطينية أمامها آلاف الضحايا من الأسرى الذين تكبدوا معاناة السجون، ووفق مسؤولياتها أنشأت وزارة شؤون الأسرى والمحررين لمتابعة أوضاعهم وترميم جزء من الخراب الإنساني والاجتماعي والنفسي الذي أصاب الأسرى والأسيرات وعائلاتهم؛ نتيجة الاعتقال، وقد أدرك المشرع الفلسطيني ضرورة توفير العناية والرعاية للمتضررين من جرّاء الاعتداءات الإسرائيلية، وهذا ما أكده القانون الأساسي الفلسطيني الذي نصّ على رعاية أسر الشهداء والأسرى ورعاية الجرحى والمتضررين واجب ينظم القانون أحكامه، ويكون بذلك تعويضًا وجبرًا للضرر.

لقد قامت السلطة الفلسطينية من منطلق التزامها الأدبي والاجتماعي والوطني بمساعدة المتضررين من الأعمال الإرهابية والعدائية الإسرائيلية بالقدر التي تسمح به ميزانيتها العامة، وان تعويضها هو نوعٌ من أنواع المساعدة الإنسانية والاجتماعية، ولهذا أنشأت هيئات، وشرعت قوانين تقضي بتعويض المتضررين من أسرى وشهداء وجرحى ومبعدين ومعاقين، وقد فعلت ذلك بموجب مسؤولياتها القانونية وإحساسها الاجتماعي، ووفق قواعد القانون الدولي التي تنص على أنّ لكلّ دولةٍ

الحق في حماية رعاياها عندما يصابون بأضرار نتيجة لما ترتكب دولة أخرى من أعمال تخالف القانون الدولي.

المطالبةُ بتعويضات عن الأضرار

إن ما أصاب الأسرى وعائلاتهم من أضرار نفسية وصحية وجسدية واجتماعيةٍ يقتضيً التحركُ ومطالبةُ إسرائيل كسلطة محتلة بالتعويض عن الأضرار، التيً لحقتً بهم، وأنّ قيام السلطة الفلسطينية بتعويض الضرر وفق إمكانياتها ليس بديلا عن التوجّه إلى التحكيم والقضاء الدولي، وإلى المحكمة الجنائيّة الدوليّة، ورفع المطالبات إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، حيث تتهرّب إسرائيل من مسؤولياتها القانونية من دفع تعويضات لضحايا أعمالها الإجرامية وما زالت تمارس إرهاب الدولة بحق الشعب الفلسطيني، وتقوم بملاحقة الأسرى وتعتدي على حقوقهم الاجتماعية من خلال قرصنة أموال السلطة الفلسطينية، وتهديد البنوك وممارسة الابتزاز المالي من خلال إصدار أحكام جائرة في محاكمها العسكرية بدفع غراماتً وتعويضات مالية كبيرة بحقّ الأسرىً، وهي بذلكً تتدخّل فيً مسؤوليات السلطة الفلسطينية عن رعاية أبنائها ضحايا الاحتلال، وتنفّذ مشروعًا خطيرًا يستهدف تجريم نضال الشعب الفلسطيني، ونزع مشروعيته، وتتهرب من مسؤولياتها القانونية عن دفع تعويضات عن الأضرار الجسيمة التي ألحقتهاً بحقّ أبناء الشعب الفلسطيني.

أصبح من الأهمية أن تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بوضع بند التعويضات على أجندة أية مفاوضات مستقبليةٍ، والعمل على تحريك هذًا الموضوعً وإثارته على المستويات الدوليّة بمنابرها كافةً ■

القضيّةُ الفلسطينيّةُ في الأممِ المتّحدةِ بين الغيابِ والتغييبَ

د. عبد الحميد صيام

محاضرٌ في مركزِ دراساتِ الشرق الأوسط بجامعة رتغرز بنيويورك، ومتحدّثٌ سابقٌ باسمِ الأمم المتّحدة

كانت القضيّةُ الفلسطينيّةُ من أوائل البنود التي دخلت جدول أعمال الجمعيّة العامة، ومجلس الأمن الدوليين منذ إنشاء المنظّمة الدوليّة عامَ 1945. وكانت الجمعيّةُ العامة الجهازَ المفضّلَ لتمرير القرارات للولايات المتحدة وحلفائها؛ بسبب السيطرة شبه الكاملة على مقرّراتها، إذ إنّ العددَ القليل من الأعضاء كانوا في غالبيتهم من حلفاء الولايات المتّحدة. وعندما كانت تتعثّر بعضُ القضايا في مجلس الأمن أو تصطدم بالفيتو الروسي كانت تردّ إلى الجمعيّة العامة، مثل الحرب الكوريّة. وهذا ما يفسّر اعتماد قرار التقسيم 181 (1947) وقراري حقّ العودة 194 (1948) وإنشاء وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) 302 (1949) للتعامل مع نتائج النكبة الفلسطينيّة. في تلك المرحلة اعتمدت الولاياتُ المتّحدة وحلفاؤها القرارَ 377 (1950) تحت عنوان «متّحدون من أجل السلام» الذي يعطي الجمعيّةَ العامة صلاحيات عقد دورة استثنائيّة خاصّة قراراتها ملزمة في حالة فشل مجلس الأمن بالقيام بدوره في حفظ الأمن والسلمَ الدوليّين.

في الستينات، وبعد زيادة عدد الدول التي حصلتَ على استقلالها، وخروج قرارات الجمعيّة العامّة عن سيطرة الولايات المتّحدة وحلفائها هُمّشت الجمعيةُ العامةُ حتى يومنا هذا، ولم تعد قراراتُها ذات قيمة، وتوصف بأنّها توصياتٌ غيرُ ملزمةٍ حتّى، ولو اعتمدت تحت بند «متّحدونَ من أجل السلام».

في هذه المرحلة (1949–1973) غابت القضيّةُ الفلسطينيّةُ عن مداولات مجلس الأمن والجمعية العامة، واقتصر إدراجُها كقضية لاجئين فقط، عندما يُبحثُ في ميزانيّة وكالة الأونروا في اللجنة السياسيّة الخاصّة، التي أُدمجت فيما بعد في اللجنة الرابعة، إحدى اللجان الستة التابعة للجمعيّة العامة.

بعد سنواتِ الغياب عادت القضيّة الفلسطينيّة بقوّة بعد إنشاء منظّمة التحرير الفلسطينيّة عام 1964، وظهور العمل الفدائي الفلسطيني بقوّة بعد هزيمة يونيو 1967، وقيام الطلائع الفلسطينية بعمليّات نوعيّة ومواجهات قاسية وصل صداها أرجاءَ الأرض، تحملُ رسائلَ واضحةً تقول نحن هنا لا أحد يستطيع تجاهل الشعب الفلسطيني. نذكر من تلك العمليّات النوعيّة خطف طائرة العال عام 1968، وخطف ثلاث طائرات إلى الصحراء الأردنيّة عام 1970، وعملية ميونيخ في ألمانيا عام 1972، وغيرها. عادت القضيّة بقوّة إلى المنابر الدوليّة بعد اعتراف قمّة عدم الانحياز الرابع في الجزائر عام 1973، الذي أقرّ بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، الذي أقرّ في القمّة العربيّة السادسة بالرباط عام 1974.

بعد هذا التاريخ مرّت القضيّةُ الفلسطينيّةُ في الأمم المتّحدة في مراحل ثلاث: الحضور الفاعل، ومرحلة ردّ الفعل، ثم مرحلة التغييب المتعمّد. وسنقدّمُ بعض التفاصيل:

المرحلةُ الأولى – الحضور الفاعل – 1974–1980

يجب أن نقرّ أن مجلس الأمن قد اعتمد مجموعةً من القرارات بين عامي 1967 و1971 تتعلّق أساسًا بمدينة القدس بجهود إسلاميّة وعربيّة، لما لها من مكانةً خاصة فقد أصدر مجموعةً من القراراتٍ تطالب إسرائيل بعدم تنظيم استعراض عسكريٍّ في المدينة عام 1968، في الذكرى الأولى لحرب يونيو (القرارات 250 و 252)، والقرار 267 (1969) الذي شجب فشل إسرائيل في إبداء أي اعتبار لقرارات الجمعيّة العامة ومجلس الأمن المتعلّقة بالقدس. وعلى إثر قيام متطرّف أستراليٍّ يوم 21 أغسطس 1969، بإشعال حريقٍ متعمّد في المصلّى الجنوبيّ بالمسجدً الأقصىً أتى على منبر صلاح الدين، اعتمد مجلس الأمن القرار 271 (1969) الذي يؤكّد بشدّة على حماية الحرم الشريف ووقف الأنشطة كافةً التي تعملُ على تغيير معالم المدينة. أمّا القرار 298 (1971) فقد كان حادًّا أكثرَ في انتقاده للممارسات الإسرائيليّة حيث أكّد «أنّ الإجراءات الإداريّة والتشريعيّةَ كافة التي قامت بها إسرائيل في المدينة، مثل التحويلات العقارية، ومصادرة الأراضي باطلة وغير شرعيّة.

بعد حرب 6 أكتوبر 1973، المجيدة تبلورت حالةٌ نادرةٌ من التضامن العربي عبّرت عن نفسها بشكل قويٍّ في «المجموعة العربيّة» في الأممِ المتّحدة وبدأت تعتمدُ القرارات داخلَ الجمعيّة العامة، ومجلس الأمن بفاعلية كبيرة. لعلَّ أهمَّ القرارات التي أعتمدتها الجمعيّةُ العامةُ تحت رئاسةِ وزيرِ

خارجيّة الجزائر، عبد العزيز بوتفليقة، القرار 3236 (1974) الذي فصل حقوق الشعب الفلسطينيّ غيرَ القابلة للتصرّف، التي تشملُ حقّهُ في تقريرِ المصير والاستقلال الوطنيّ والسيادة وحقّ العودة للاجئين إلى ديارهم وأراضيهم وحقّه في اختيار قياداته التي تمثّله وحقّه في مقاومة الاحتلال بالطرق المناسبة، بما يتوافق مع ميثاق الأمم المتّحدة. وخاطب ياسر عرفات رئيسًا لدولة القاعة المكتظة بممثلي دول العالم شارحًا معاناة الشعب الفلسطيني، الذي انتفض من الرماد وعاد إلى واجهة العالم يحمل بندقيةَ الثائر في يد، وفي اليد الأخرى غصنُ زيتونٍ لسلم عادلٍ وشاملٍ ودائم. ثبت عندئذٍ بندُ فلسطينَ على جدول أعمال الجمعيَّة العامة بعد غياب دام نحو 24 سنة.

في عام 1975، اعتمدت الجمعيةُ العامةُ القرارَ الأهم 3379، الذي عدَّ الصهيونيّةَ «شكلًا من أشكال العنصريّة والتمييزِ العنصريّ»، الذي أصاب العقيدة الصهيونيّةَ في مقتل، وقرّرت أن تضع كلّ إمكانياتها لإلغائه ونجحت في ذلك عام 1991.

في هذه المرحلة اعتمد مجلسُ الأمن قرارات مهمّةً حولَ لا شرعيّة الاستيطان 452 و 466 (1979) وقرارين تاريخيين حولَ القدس 476 و 478 (1980) وقرار 465 (1980) الذي أدان طرد رؤساء بلديات الخليل وحلحول وقاضي الخليل الشرعي، كما أصدر القرار 471 (1980) الذي يدين محاولةَ اغتيال رؤساء بلديات نابلس ورام الله والبيرة.

في هذه المرحلة أدخلت اللغة العربية لغةً رسميّةً في الأمم المتّحدة، وأنشأت الجمعيّة العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرّف، ومنحت منظّمة التحرير الفلسطينيّة مركز المراقب في الجمعية العامة وفي مؤتمرات الأمم المتّحدة، كما أنشئ قسم في إدارة الشؤون السياسيّة معنيٌّ بحقوق الشعب الفلسطينيّ وقسم خاص في إدارة الإعلام للتثقيف حولَ القضيّة الفلسطينيّة.

مرحلةُ ردّ الفعل – 1981-2003

تفرّق العربُ أشتاتًا بعد اتفاقيّة كامب ديفيد عام 1979، والحرب العراقيّة الإيرانيّة (1980–1988) وغزو العراقِ للكويت (1990) وانقسام العرب حولَ الانضمام أو عدم الانضمام لعاصفة الصحراء وتحرير الكويت، ثمَّ جاءَ مؤتمرُ مدريد للسلام (1991) وتوقيع اتفاقيّة أوسلو (1993) واتفاقيّة وادي عربة (1994). تفسّخت المجموعةُ العربيّةُ وذهبت ريحُها ولم يعد لها شأن في الأمم المتّحدة. وفي هذه المرحلة اعتمدت قرارات ردّ الفعل فحسب. فصدرت قرارات من مجلس الأمن حولَ غزو إسرائيل للبنان ومطابتها بالانسحاب كما نصّ القرار 518 (1982) وشجب مذبحة صبرا وشاتيلا في القرار 521 (1982) والقرار 572 (1985) الذي شجب الاعتداء على مكتب منظّمة التحرير في تونس والقرار 605 (1987) الذي شجب استخدام القوة المفرطة ضدّ المدنيين في الانتفاضة الأولى، والقرار 607 (1988) الذي شجب طرد 400 من قيادات ونشطاء الشعب الفلسطيني ورميهم في جنوب لبنان، والقرار 611 (1988) الذي شجب انتهاك سيادة تونس عندما اغتالت إسرائيل القائد الفلسطيني خليل الوزير والقرار 672 (1990) الذي أدان قتل المدنيين الفلسطينيين في الحرم الشريف في القدس. والقرار 904 (1994) الذي أدان مذبحة الحرم الإبراهيمي في الخليل.

وبعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 اعتمد مجلس الأمن قرارين يتعلقان برؤية الرئيس بوش لقيام دولة فلسطينية، وإنشاء اللجنة الرباعية واعتماد خارطة طريق لحل الدولتين: القرار 1397 (2002) الذي تحدّث عن رؤيةِ حلّ الدولتين في ديباجة القرار ثم القرار 1515 (2003) الذي ذكر لأول مرّة حل الدولتين في الفقرات العاملة للقرار. وكان الهدف من اعتماد هذين القرارين تأمين تأييدٍ عربيٍّ لغزو العراق عام 2003.

مرحلةُ التغييبِ المتعمّد – 2003 – الحاضر

بعد انتهاء الحرب الباردة، وتفكّك الكتلة الشرقيّة واستفراد الولايات المتّحدة بمركز الدولة الأقوى والوحيدة في العالم، وحروبها ضدّ الإرهاب بداية من أفغانستان (2001) ثم احتلال العراق (2003) لم يعد للعرب أيُّ وزنٍ لا من قريب ولا من بعيد ولم يعد أحدٌ يهتمُّ بمواقفهم حيث لم يكن هناك أصلًا موقفٌ موحّد. حتى من حروب إسرائيل على غزة. اعتمد مجلس الأمن في هذه المرحلة قرارين فقط يتعلقان بالقضية الفلسطينية: القرار 1860 بتاريخ 9 يناير 2009 لوقف المواجهات في غزة أثناء عملية «الرصاص المصبوب» التي استمرت نحو 21 يومًا وخلّفت وراءها آلاف الضحايا والدمار الذي لا يوصف. والقرار الثاني 2334 الذي اعتمد بتاريخ 23 ديسمبر 2016، بغالبية 14 صوتًا إيجابيًا وتصويت الولايات المتحدة آنذاك بـ «امتناع» ما أدّى إلى اعتماد القرار الذي نصّ على أنّ المستوطنات الإسرائيليّة تشكّل «انتهاكًا صارخًا للقانون الدوليّ، ويجب أن تتوقّف تمامًا». وقد وضعت المملكةُ العربيّةُ السعوديّةُ عام 2011، مشروع قرار أمام مجلس الأمن لمناقشة موضوع الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة إلا أنّ إدارة الرئيس باراك أوباما استخدمت يوم 18 فبراير الفيتو ضدّ مشروع القرار. في هذه المرحلة تمّ تغييبُ القضيّة الفلسطينيّة في مجلس الأمن، وبقيت الجمعيّة العامة تأخذ قرارات سنويّة تتعلّق ببعض جوانب القضيّة، مثل تمويل الأونروا وحقّ الفلسطينيّين في مصادرهم الطبيعيّة وحقّهم في تقرير المصير، واعتبار القدس الشرقيّة أرضًا محتلّة، لكنّها تظلّ توصيّات. ومن بين تلك القرارات 67/19 (2012) الذي أقرّ الاعتراف بفلسطين دولةَ «مراقب عام». ومع كلّ هذه القرارات استمرّت إسرائيل في ممارساتها دون رادع تتصرّف كدولة مارقة فوقَ القانونَ الدوليّ لا تعطي أيَّ وزنٍ للتقارير الشهريّة الذي يقدّمها منسقُ عمليّة السلام حول توسّع الأنشطة الاستيطانيّة، وهدم البيوت ومصادرة الأراضي، واستخدام القوّة المفرطة. لم يصدر المجلس أيّ بيانٍ رئاسيّ أو صحفيّ يتعلّق بالحروب على غزة لا في حرب مايو 2021، ولا مسيرات العودة 2018، ولا حرب 2014، ولا حرب 2012.

المصيبةُ أنّ هناك بعض القيادات الفلسطينيّة ما زالت تراهن على الأمم المتّحدة والمجتمع الدولي بدل المراهنة على شعبها العظيم المعطاء والشعوب العربيّة الحرّة وأنصار الحريّة والعدالة في العالم ■

المشروعُ السياسيُّ الفلسطينيُّ: بدأ أم انتهى مأزومًا؟

د. وسام الفقعاوي. أكاديمي ورئيس تحرير «الهدف»/ فلسطين

صحيحٌ أنّ ما جرى سنةَ 1993؛ أي توقيع اتّفاق أوسلو، واعتراف قيادة منظّمة التحرير الفلسطينيّة بحقّ إسرائيل في الوجود، وما ترتّب على ذلك من نتائجَ سياسيّةٍ وعمليّة، لم يكن إلا محطةً في الحرب التاريخية والمفتوحة المُشتعلة على الحقوق كما الوجود الفلسطيني، وبمعنى أوسع، على الوطن العربيّ وفيه، عمرُها يزيد عن قرنٍ من الزمان، لكنّها كانت محطةً نوعيّةً في معادلة الصراع، ليس بمعنى أنّ ما عداها لم يكن نوعيًا، بل بمعنى نوع الاستحقاقات التي امتدّت للمسّ بالأساس الفكريّ والسياسيّ والثقافيّ والنفسيّ للصراع. لقد أعادت محطّة أوسلو، وبمعنى أدقّ الهزيمة السياسيّة الكبيرة التي لحقت بالفلسطينيّين؛ إنتاجَ كلّ شيءٍ على مستوى الصراع وأسسه ومفاهيمه الأساسيّة، ليس على المستوى الفلسطيني فحسب، بل على المستوى العربيّ أيضًا، الذي تهيّأ أكثر لنفض يده من القضيّة الفلسطينيّة، خاصّة أنّ الفلسطينيّين بمختلف مكوّناتهم السياسيّة، قد ابتعدوا أكثرَ فأكثرَ عن أهداف قضيّتهم التاريخيّة.

في المقابل، فلقد ثبت أنّ العدوّ الصهيونيّ، كان يخوض حربًا شاملة ومركبة؛ إذ قامت استراتيجيّته على شنّ حروبٍ متعددة المرامي والأهداف والأشكال على جبهاتٍ مختلفة، والاستثمار بها سياسيًا على الصعيد العربيّ والفلسطينيّ منه، وبما يحقّق أهدافه في التمدّد والسيطرة، واستمرار التفوّق والهيمنة، بما يعني استكمال أهداف المشروع الصهيونيّ، الذي لم يرَ ويتعامل مع كلّ المحطّات التي سبقت عام 1993، إلا بوصفها محطّاتٍ غيرَ مكتملةٍ وغيرَ نهائية، وما كان عامَ 93 – توقيعُ اتفاق أوسلو – سوى محطّة فاصلة في سياسة دائمة.

مما تقدّم يتّضح، أنّ الحرب المذكورة لم تكن إلا استكمال لحربٍ سياسيّةٍ فعليّةٍ طويلة – من على قاعدة الاتّفاقات الموقّعة مع الفلسطينيّين – كانت أهدافُها اللاحقة، إن وفقًا لمنطق الأمور، أو كما دلّت التجربة الحسيّة المُعاشة – الانكباب على التطبيع – ضربَ العمق العربي، وتهيئة المقدمات المطلوبة لتصفية القضيّة الفلسطينيّة، وهذا ما يجب أن يكون واضحًا وبدقّة، إذا أردنا عدم تضييع الخطّ الرئيسي للصراع، ورؤية الاستراتيجية الشاملة من مباشرةٍ وغير مباشرة، التي لجأ إليها العدوّ الصهيونيّ وحلفاؤه، الذين تناغموا معه في الأداء والأدوار للوصول للنتائج المحقّقة اليوم والمبتغاة غدًا، وهذا بدوره ما يطرحُ بإلحاح عنوانَ هذا المقال، وهل فعلًا بدأ المشروعُ السياسيُّ الفلسطينيُّ مأزومًا أم انتهى كذلك ؟

غيابُ سؤالِ من نواجه؟ أو من هو العدوّ؟

بوعي أو دونه؛ جرى اختزال المشروع الصهيونيّ في وليدته «إسرائيل»، وبدا عند القوّة المهيمنة في الساحة السياسيّة الفلسطينيّة، أنّه بإمكاننا أن نُجريَ «مناورةً» عسكريّةً وسياسيّةً معها إلى أن نصل إلى حلٍّ سياسيٍّ مُرْضٍ؛ من خلال تأكيد دور الفلسطينيّين في الصراع، حيث برز أكثر النزوع لإظهار «الكيانيّة» الفلسطينيّة المستقلّة، ورُفع شعارُ القرار الوطني المستقلّ وصولًا لمقولة «يا وحدنا». وعليه توسّلت هذه القوّة المهيمنة في ذلك المبادرات السياسيّة التي كانت في صميمها توجد حلًّا لإسرائيل/العدو في استمرار حربها الهجوميّة لا العكس، والتي كانت تشارك بها أطراف الحلف المعادي كافة: الاستعمار والإمبرياليّة والصهيونيّة إلى جانب إسرائيل. الأدهى أنّ أدبيات بعض الفصائل وفي مقدمتهم الجبهة الشعبيّة، حدّدت هذا الحلف/المعسكر، لكن «الممارسة» القائمة؛ أبرزت أنّنا لم نكن بمستوى جديّة القضيّة، وحلّ جدلٍ هابطٍ ومتدنٍ المستوى، حيث لم يتركّز النقاش حيث يجب، وتحديدًا حيث يتركّز الصراع التاريخيّ وأطرافه الأساسية الذي لم يكن الخطّ الرئيسيُّ فيه بين دور العرب

العودة إلى الفهرس

أم دور الفلسطينيّين؛ استراتيجيّة الحرب الكلاسيكيّة أم الحرب الشعبيّة؛ الحلول السياسيّة المرحليّة أم النهائيّة؛ حلّ الدولة الديمقراطية أم الدولتين.. كما ذهب النقاش أو أُريد له أن يذهب، بل بين حلف/معسكر/شركاء في مشروع واحد، وبين كلّ من حاول أو يحاول منعَ تحقيق أو ترسيخ أو استكمال مصالح أولئك الشركاء وأهدافهم. وعليه، كانت لهؤلاء؛ الحلف/المعسكر/ الشركاء، على الدوام استراتيجيّةٌ هجوميّةٌ شاملة؛ توسّلت ما تستطيعه من سياسات (حربًا وسلامًا) لتحقيق ما تريد، ونحن كنا على الدوام نُخضع أهدافنا وسياساتنا للتجزئة والتفتيت.

النزوعُ للانفصالِ وغموض المفاهيم

ليس أسوأ وأكثر كارثيّةً من تشقّق قاعدة الإجماع السياسيّ، التي حصلت عام 1974 - برنامج النقاط العشر - إلا وضع المفاهيم التي لا تحتمل أي التباسات في مواضع التمويه والغموض، وهذه حقيقةٌ لا يعوزها الدليل التاريخي، الذي يزدادُ وضوحًا لدرجة لا يمكن لأحد أن ينكرها إلا إذا كان وقحًا وفاجرًا وطنّيًا، أو لبس رداءَ المصالح والامتيازات الشخصيّة والفئويّة على أقلّ تقدير، حيث يبرز دون أدنى شكّ، أنّ التاريخ السياسيّ الفلسطينيّ حفل بالمفارقات، خاصّةً لجهة الانفصال بين الشعار والممارسة. ففي الوقت الذي كنا نُعلي الحديث فيه عن التحرير كان المسعى الحقيقي يتّجه نحو التسوية مع العدوّ - حتى بتجاوز لما سُمّيَ «قاسمًا مشتركًا» لمن يسعون إليها - وقابل ذلك الاقتراب والتماهي مع الموقف السياسي العربي بعد أن بدأ سقفه السياسيّ بالهبوط أكثر فأكثر، حيث جُسّد نزوعٌ فلسطينيٌّ للانفصال عن العرب، أي الشعوب، في مقابل الالتحاق بموقفهم السياسي للتسوية، أي الأنظمة، وبالتماهي مع ذلك رُفع شعار: عدم التدخل في الشؤون العربية.. فأيّ تناقض هذا؟

إنّه التناقضُ ذاته الذي وضع المفاهيم الأساسيّة موضعَ تمويهٍ وغموض، إلى حيث أوصلنا - وبحدودٍ ملموسة - إلى ضرب العديد من المشتركات السياسيّة، وأدّى إلى تشويهٍ متعمّد لم تمسَّ فقط مفاهيمَ، مُثل: القوميّة التي باتت انغلاقًا قطريًا، والتحرير الذي بات تسوية، والوطن الذي بات دولة دون أرض، والشعب الذي بات شعوبًا، والوحدة التي باتت انقسامًا.. بل وصلت إلى تمويهِ مفهوم العدوّ ذاته وغموضه، الذي باتَ في ليلة وضحاها طرفًا آخر من معادلة سياسيّة؛ وهو الطرف الرئيسي الجاذب فيها والمستفيد منها، خاصةً بعد أن توالت اتفاقات التطبيع معه والاعترافات العربيّة به، إذ تسبّبت السياسةُ التي انتهجها الطرفُ الفلسطينيّ المهيمن ونزوعه للانفصال عن العرب وتوحّده مع أنظمتهم، ليس لضرب المفاهيم الأساسيّة، ومن ثَمَّ إضعاف إدارة الصراع الجماعيّة المطلوبة، بل تحقيق أحد أهداف العدوّ في منع العرب مما يوحّدهم، حتى ولو كان الذهاب لعقد تسويةٍ مع إسرائيل!

تفكيكُ القضيّة بتزييف الوعي الاجتماعي

إنّ الحقيقة التي يجب أن تبقى ماثلةً في ذهن الفلسطينيّين أكثرَ من غيرهم هي أنّ تمويهَ المفاهيم وغموضَها، وعزلَ القضايا وفكفكتها؛ كانت دائمًا إحدى بديهيات «الفكر السياسيّ» الذي وظّف ذلك في السير نحو التسوية مع العدوّ، وكان مدخل الوصول لذلك دائمًا يبدأ من تزييف الوعي، والمقصود تزييف الوعي الاجتماعي الشامل، الذي وصل درجة التدمير الذاتي الممنهج؛ المتأتّي من علاقات الخديعة بين القيادة وقاعدتها (شعبها)، ومن البديهيات هنا، فإنّ قيادةً تخدع قاعدتها/شعبها هي قيادةٌ ضعيفةٌ من داخلها؛ أمام نفسها، وأمام العدوّ وأمام شعبها.

في حال كهذا، فإنّ السلوك الطبيعي هو اتّباعُ سياسةِ إضعافِ المجتمع وإنهاكه؛ كي لا يصبح على مقاس الموقف السياسيّ لقيادته فحسب، بل وحتى مستوى التكوين النفسي الهشّ والضعيف لها، ومن ثَمَّ الارتكاز على بنيةٍ اجتماعيّةٍ هشّة، ستضاعف من الكلفة السياسيّة، وتحفيز كلّ المكنونات السلبيّة في داخله، بما يعني المساس الجوهري بالقيم السياسيّة والاجتماعيّة والأخلاقيّة التي تحفظ عادةً التماسكَ الداخليّ للمجتمعات وأفرادها، إلى حيث نصل في نهاية الأمر إلى تهشيم البناء الداخلي للذات الفرديّة الوطنيّة، فنخسر عندها المواطن بعد الوطن.. وهذا ما حصل ونجده مستمرًا، في حالة الاغتراب الفردية والجماعية والابتعاد عن القضايا الوطنيّة الرئيسيّة والنزوع للهجرة - مع عدم إغفال بعض المحطّات النضاليّة التي لم تستثمر سياسيًا واجتماعيًا - يترافق كل ذلك، مع ثقل الواقع الاقتصادي والمعيشي ووطأته على قطاع كبير من الشعب الفلسطيني، داخلَ الوطنَ وخارجه، مقابل ترفِ العيش ورغده لدى قطاعٍ واسع من قيادته!

في البَدْءِ كانت الأزمة!

لم تكن الحصيلةُ السياسيّةُ الكارثيّةُ التي وصلت إليها الحالةُ السياسيّةُ الفلسطينيّةُ ومعها القضيّةُ الوطنيّة؛ نتاجَ تناقض المسار السياسي بين مكوّناتها، انطلاقًا من طموح لدى بعض أطرافها لتحقيق أهداف سياسيّة ولو بشكلٍ سريعٍ أو متسرّع؛ فهذه الحصيلةُ أظهرت عمقَ الأزمة البنيويّة التاريخيّة المركّبة التي ترافقت مع المشروع السياسي الفلسطيني منذ بدايته، حيث تضافرت معها آليات داخليّةٌ وخارجيّة، جعلت هذه الأزمة تستمرُّ وتتعمّق وتفعل فعلَها في كامل البنية السياسيّة والمجتمعيّة الفلسطينيّة، إذ لم تنجح كلُّ محاولات الخروج منها، رغم علوِّ أصواتٍ من الداخل بوجودها؛ فالمسألةُ تفوقٌ بكثير رغبات الأفراد على مختلف مواقعهم ومستوى تأثيرهم، إلى الدور المؤسّسي المطلوب - كان وما زال مطلوبًا - في وعي السياسة التي قادت بالأساس إلى أن نبدأ مأزومين من جانب، ورسم سياسةِ حلٍ للخروج من الأزمة على الجانب الآخر.

أخيرًا.. لم تكن التّجربةُ السياسيّةُ الفلسطينيّةُ قبل وبعد «أوسلو» وعلى تلاوينها المختلفة خارج المنهجيّة الفكريّة التي انحكم لها الجميع، من حيث الافتقاد إلى رؤية سياسيّة وفكر مبنيٍّ على قراءة واضحةٍ لطبيعة الصراع وجوهره، وميزانِ القوّة المُحدد له، وهذا ما جعل الانتقال سريعًا، بل متسرّعً بين أطروحاتٍ متناقضة مسّت في حقيقة الطابع الوطني للصراع، وما تزال مستمرّة: فهل نحتاج في كل مرّة للعدوّ كي يصحّح لنا أخطاءنا.. ويوجّهنا إلى بوصلته التي تُعلن بصراحتها الفجة: إنه العدو؟!

المهمة المزدوجة والطموح الثوري

اسحق أبو الوليد. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ فنزويلا

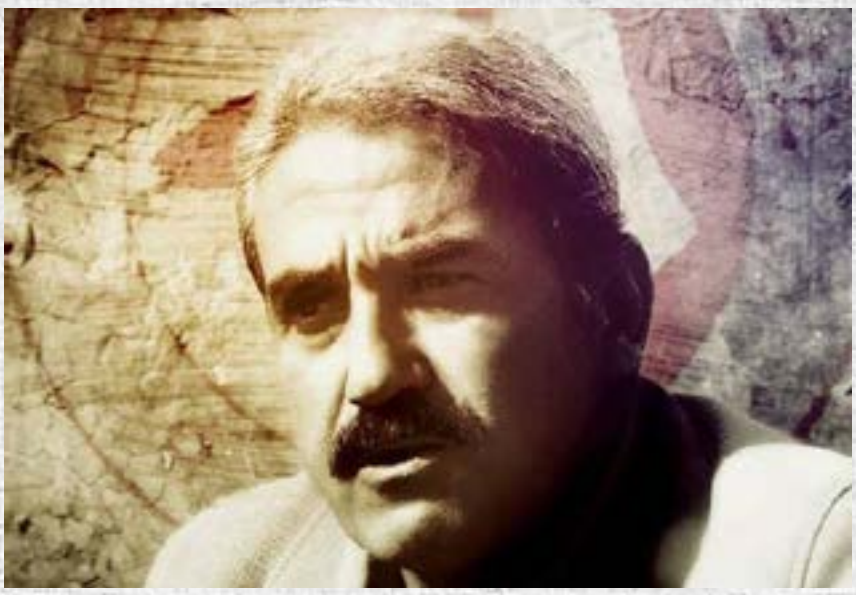

في الوقت الذي تشهدُ فيه منطقتنا تمركز المخطّطات الإمبريالية الصهيونية التي تهدف إلى إعادة ترتيبها لدمج الأنظمة العربيّة الرجعيّة العميلة، والتابعة للمركز الإمبريالي، وبشكلٍ خاصٍّ للامبرياليّة للامريكيّة، في تحالف إقليميّ يشمل «إسرائيل» والمؤسّسات الصّهيونيّة العالمية لمواجهة ما يدعونه من «الأخطار التي تهدد الأمن والاستقرار والمصالح المشتركة في المنطقة»، يتم إيلاء «سلطة» اليمين الفلسطيني الأوسلوي القابعة في المقاطعة اهتمامًا استثنائيًّا وتجهيزها بنيويًّا استعدادًا كي تؤدي الدور المطلوب منها، كمعول وأداة للثنائي الإمبريالي الصهيوني، لتنفيذ ما يطلب منها، وخاصّة في مجال إزالة العوائق الذّاتيّة التي تعترض هذا المخطط فلسطينيًّا وعربيًّا، مما يجعلها أكثر إصرارًا من أي وقت مضى على التمسّك باتفاقيّاتها وعلاقاتها مع الصهاينة، بحجّة أنّ هذا يأتي في إطار الالتزام بقرارات الشرعيّة الدوليّة للابقاء على «الاعتراف بمنظمة التحرير، وتقديم الدعم للسلطة؛ لأنّ إلغاء الاتفاقيّات مع إسرائيل وسحب الاعتراف بها سيؤدي إلى إلغاء الاعتراف الدوليّ بالمنظمة» كما جاء في مقابلة الرجوب مع الميادين في وقتٍ سابقٍ من هذا الشهر.

إنّ الممثّلين السياسيّين للبرجوازيّة غير الوطنيّة الفلسطينيّة، اليمين الفلسطيني الأوسلويّ، المنتمين لأطر سياسيّة مختلفة أهمّها حركة «فتح» ما زالوا يحتلّون موقع «اللاعب» الأساسي عربيًّا، هذا «اللاعب» رغمَ ضعفه ووهنه، إلا أنّه في الحقيقه ينفّذُ الدورَ الأهمّ في هذه المرحلة، لأنّه الطرف الأوحد الذي يعطي ليس فقط «شرعيّة» للتمدّد الاستعماريّ الصهيونيّ خارجَ فلسطين، بل يمنحُ الأنظمة العربيّة الرجعيّة طاقةَ دفع جديده، لم توفّرها لهم الاتفاقيّات التيّ وقّعها نظامُ السادات مع العدوّ، التي تعرف باتفاقيّات «كامب ديفيد»، التي رغم أهمّيتها الاستراتيجيّة للعدوّ، كأرضيّة للتشييد عليها، ورغم ما أحدثته من انهيار رسميٍّ عربيٍّ ورغم اعتراف أكبر نظامٍ عربيٍّ بالكيان الصهيوني، إلّا أنّها منذ أن تمَّ توقيعها في عام 1978، حتى عام 1993، عام توقيع صك استسلام اليمين «الفلسطيني» للعدو، المعروف باتفاقيات أوسلو، لم تستطع اتفاقيات كامب ديفيد أن تخترق الجدار الشعبي العربي الذي ما زال يرفض الوجود الصهيونيّ بكل أشكاله في الأرض العربية، مما حدّ من تمددها الرسمي عربيًّا، وبدت وكأنها تراوح مكانها وتدخل في أزمة روتين لا يمكن التعايش معه لفترة طويلة، خاصة بعد انهيار الاتحاد السّوفييتيّ والمنظومة الاشتراكية، وتكريس نظام القطب الأوحد، الأمريكي، الذي ازدادت شهيته لتعميق هيمنته على المنطقه، خاصةً على الوطن العربي، بما يتلاءم مع احتياجاته الجديدة الاقتصاديّة والسياسيّة والعسكريّة، للتمكّن من نهب كلّ خيراتها التي يحتاجها الاقتصاد الإمبريالي للخروج من أزماته المستعصيّة.

إذنْ، المستهدف استراتيجيًّا من إقامة «إسرائيل» ومن كل هذه المشاريع والمخططات التي يتكامل قديمها مع جديدها، هي الخيرات المادية الهائلة التي يحتويها الوطن العربي، والتحكم العسكري بجغرافيته الملائمة لضبط واحتواء مواقع جغرافية مهمّة عالميًّا، دون السيطرة عليها لا يستطيع النظام الرأسمالي العالمي أن يحقّق هيمنته الكونيّة، لذا يعمل أصحاب هذه المشاريع على القضاء على العراقيل والمعوقات كافة التي تمنع نجاحهم، أي إجهاض الحركات الثوريّة والنضاليّة في كلّ قطر عربيٍّ ووضعها أمام خيار الإبادة أو الاحتواء، وتفتيت الدولة الوطنية وتدميرها من خلال تمزيق نسيجها الاجتماعي، إذا تطلب الأمر ذلك، في وقتٍ لم تعد فيه الأنظمة العربية الرجعية مجرد أنظمة متواطئة، بل لاعبٌ مباشرٌ وحليفٌ علنيٌّ للكيان الصهيوني، وقد تجلى هذا في دورها المباشر، ماليًّا وعسكريًّا، أثناء ما سمي بالربيع العربي الذي مهّد لاتفاقيات «الصلح وحسن الجوار والتطبيع» مع الكيان الصهيونيّ، بأوامر ورعاية إمبرياليّة أمريكيّة، وكما يعلمنا تاريخنا النضالي هنالك ترابطٌ عضويٌّ بين النضال الوطنيّ الفلسطينيّ والقوميّ الشعبيّ العربيّ، أدّت فيه المقاومه والكفاح المسلح دورًا رئيسيًّا في تصليبه وتماسكه، فمن خلال النضال من أجل تحرير فلسطين يتمُّ استنهاضُ الجماهير العربيّة وتعبئتها لخوض المعارك المشتركة، لهذا وضعت مهمة محاربة المقاومة المسلحة والقضاء

العودة إلى الفهرس

عليها على رأس أولويات الثالوث المعادي، أحيانًا بالضرب المباشر وأخرى بتأليب البيئة الحاضنة لها، والأخطر محاولة تقطيع أوصالها، وحجز علاقاتها وإعاقتها مع حلفائها على المستويين الشعبي والرسمي، في الوطن العربي والإقليم، الرافضين للوجود الاستعماري ولمشاريعه ويمارسون المقاومة ضده بكل أشكالها.

في ظل هذا الواقع، فلسطينيًّا وعربيًّا، طرحت قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، على نفسها وعلى الحركة الوطنية الفلسطينية وعلى فصائل حركة التحرر الوطني ـ القومي العربية، مهمة تشكيل جبهة مقاومة فلسطينية لمواجهة مرحلة أوسلو وجبهة مقاومة عربية ضد التطبيع، الذي يعني في الجوهر مقاومة تعميم نهج السادات واتفاقيات كامب ديفيد، هذا الارتقاء البرنامجي لم يأت من فراغ، إنه تعبيرٌ أصيلٌ عن الفهم السياسي العميق والواعي لطبيعة المشاريع الإمبريالية الصهيونية منذ ما قبل وعد بلفور حتى الآن، وتأكيدٌ على الترابط الموضوعي والديالكتيكي بين الوطني والقومي في النضال، وعي هذه الحقيقة هو ما ميز الجبهة عن غيرها من القوى الفلسطينية، بل ربّما هي القوة السياسية الوحيده التي تتمسك بهذه الاستراتيجية منذ تأسيسها، كما عبّرت عنه استراتيجيتها السياسية والتنظيمية الصادره عن المؤتمر الثاني عام 1968، التي اخترقت بها، منذ ذلك الحين، الاستراتيجية اليمينية الانغلاقية والبراغماتية التي تقوم على أساس «عدم التدخل في الشؤون العربية الداخلية»، كي لا يتدخل العرب في شؤوننا الداخلية، ونحافظ على «قرارنا المستقل»، الذي هو في الحقيقة شعار شعبوي لم يطبق أبدًا، ويستعمل للتضليل والتأليب على العروبة عند الحاجة، لإحداث مزيد من الانفصال والتباعد عن النضال التحرّري القوميّ العربيّ.

إنّ نجاح مهمّة تشكيل الجبهتين كمهمه مزدوجة، عدا عن إنه يحتاج إلى جهد استثنائيٍّ وطاقم عمل استراتيجيٍّ متخصّصٍ ودائم، خاصّة، على المستوى العربي، يحتاج أيضًا إلى إرادة جديّة حازمة، وتشكيل نواة تأسيسيّة عربيّة من القوى الأكثر اقتناعًا وحماسًا لقيام هذه الجبهة التي بلا شكّ، في حال تأسيسها، ستسهم في إعادة بناء حركة التحرر الوطني العربية واستنهاضها، لأنّ النضال ضد التطبيع لن ينجح إن لم يرتبط بالنضال ضد المشاريع الإمبريالية الصهيونية في الوطن العربي، وليس فقط لفضح تأثيراته على النضال والقضية الفلسطينية، لأنّ التطبيع هو الوسيلة الأشمل والأقلّ كلفة لنهب وسرقة خيرات وطننا العربي وتكريس الكيان الصهيوني كقوة مركزية وكيلة للإمبريالية في تأمين استمرار هيمنتها واحتكارها للوطن العربي.

أيضًا فلسطينيًّا الأمر ليس سهلًا، وتبدو هذه المهمة أكثر تعقيدًا وصعوبة، بسبب تشابك بعض المصالح لقوى ذات تأثير كبير في المعسكر المقاوم (حماس) مع قوى أساسيّة في معسكر السلطة والتسوية (فتح)، قاسمها المشترك «السلطة». حركة فتح تعدّ أنّ جهودها وسياستها وبرنامجها هي التي أقامت السلطة «الوطنية» في الأراضي «المحرّرة»، كما أطلق عليها رئيس السلطة السابق والمؤسّس ياسر عرفات لخداع الجماهير، لأنّ الأراضي التي أقيمت عليها سلطة الحكم الإداري الذاتي هي في الحقيقة أراضي ما زالت محتلّة، تراجع منها الاحتلال وأعاد تموضعه تكتيكيًّا «خارجها» بعد إحساسه ولمسه للتهديد الحقيقي على وجوده الذي أحدثته الانتفاضة الشعبية عام 1987، ليسمح لهذه «السلطة» إدارة شؤون الفلسطينيين تحت رعايته ورقابته في إطار تقاسم وظيفيٍّ إداريّ، مارسه مع النظام الأردني في السابق، بحيث لا يمكن لها أن تتغير أو تتبدل أو تتطور إلا بقرار منه، كما أنه لا يسمح بضعفها وتراجعها إلى درجه يمكن لها أن تهدد مصالحه ووجوده من جديد، لأنه يعلم علم اليقين أن تغير موازين القوى لصالح الفلسطينيين، بما يسمح بتحرير أي جزء من الأراضي الفلسطينية، وخاصة المحتّلة منذ العام 1967، بالنضال ودون مساومات، لا يقرر فقط مصير النضال الفلسطيني استراتيجيًّا، بل يتقرر في الوقت نفسه مصير وجوده ذاته على الأرض الفلسطينية، هذا التشابك الاستراتيجي يفرض على العدو العمل بلا هوادة ضد حركة المقاومة المسلحة، بالقمع وحرب الإبادة تارة، وبالاحتواء والتدجين تارة أخرى، ومثال غزة والضفة المحتلة واضحٌ تمامًا للعيان، حيث يمكن اعتبار تحصين قطاع غزة عسكريًّا من أهم إنجازات العمل المسلّح الفلسطيني، الذي أخذ يشكّل رافدًا ودعمًا لكلّ النضال المقاوم في كلّ فلسطين، الأخذ في إشهار تكامله وترابط حلقاته رغم أنف الاحتلال والمتعاونين معه.

حركة المقاومة والثورة الفلسطينية إن أدركت فصائلها المقاتلة هذه الحقيقة، عليها أن تعمل أيضًا، رغم الظروف الصعبة والمعقدة، من خلال جبهة مقاومة وطنيّة تضع كل إمكانيّاتها العسكريّة والسياسية والمالية في خدمة هذه الاستراتيجية، وأن لا تضيع وقتها في مماحكات من نوع: هل المدخل للوحدة هو المنظمة أم الانتخابات أم الوساطات أم الاتفاقيات السابقة التي تطوى وتقرأ عليها الفاتحة بعد توقيعها، أي يجب تحديد الحلقة المركزية في الصراع الدائر الآن في الأراضي المحتلة، وخاصة في الضفة الفلسطينية، الذي تنحاز فيه السلطة وأجهزتها للاحتلال.

على الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين صاحبة الخبرة الغنيّة في النضال، والعمل السياسيّ الوطنيّ، أن تطرح ليس فقط الفكرة المتعلّقة بإقامة جبهة مقاومة وطنية بمعناها النضاليّ وتطالب الآخرين بتنفيذها، بل عليها أن تلحق مبادرتها بوضع برنامج نضاليٍّ متكامل يوضّح الضرورة التّاريخية لتشكيل هذه الجبهة، في هذه المرحلة التاريخيّة والمفصليّة من نضال شعبنا من أجل حماية الإنجازات العسكريّة في قطاع غزه وتطوير النضال والمقاومة المسلحة في الضفة كمهمة مركزية في هذه المرحلة. إن طرح استراتيجية نضاليّة متكاملة يضع القوى الفلسطينيّة المقاومة، خاصّة حركة حماس أمام مسؤوليّات تاريخيّة حقيقيّة لحسم أسلوب العمل الذي يجب، وبالضروره أن يتماشى والهدف المركزي في النضال من أجل التحرير، وليس من أجل «السلطة» التي في النهاية يملكها طرف وليس اثنان.

إن النجاح في قيام جبهة المقاومة الوطنية الفلسطينية، سيسهم ويحفّز قيام جبهة المقاومة العربيّة للنضال ضد التطبيع وضد الإمبريالية والصهيونية، وسيسمح لقوى وفصائل وأحزاب حركة التحرر الوطنية العربي من استلام زمام المبادرة من جديد لتحقيق أهدافها وانتصار برامجها■

ضياعُ السياسة الفلسطينيّة
الواقعُ والتحدّيَات وآفاق الحلّ

غسّان أبو نجم. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيّ/ الأردن

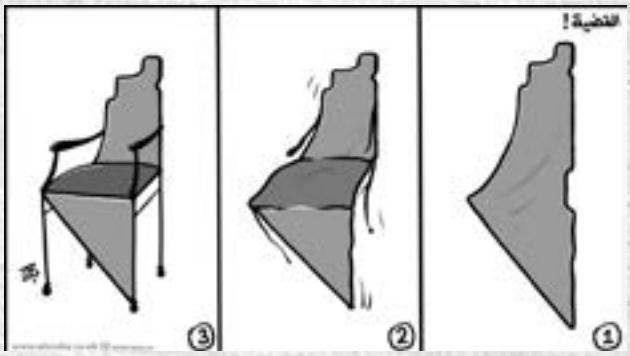

فرضت علينا مقتضياتُ دراسة الأوضاع الفلسطينية حالةً من الفرز الميكانيكيّ لهذا الواقع، بحيث أصبح يؤشر لتاريخ الصراع والتسوية ما قبل أوسلو وما بعده، وهذا باعتقادي فرزٌ واقعيٌّ فرضته جملة من التحديات رغم مخالفته للدراسة النظرية نوعًا ما. فتاريخ الصراع يُقرأ ولا يحدد؛ لأنّ حاضره ومستقبله يتولّد من رحم ما قبله ليرسم ملامحه المستقبليّة لاحقًا؛ لأنّ أوسلو لم يكن وليد صدفة أو ابنًا غيرَ شرعي، بل ولد ترعرع في رحم الصراع الفلسطيني الصهيوني تاريخيًّا وأشرف على ولادته وتطوير ملامحه وتغيير أدوات تطبيقه قوى الشر العالمي التي رسمت وترسم مستقبل الصراع بكل ما تفتقت به دوائر مخابراتها وأجهزة القرار فيها لوضع نهاية لآخر احتلال عرفه التاريخ المعاصر.

شكّلت قيادة اليمين الفلسطيني لدفة الصراع وتساوقها مع مشاريع التسوية بدايةً لخلق نهج تفريطي، وسأتعرض لأهمّ محطات التحوّل في البرنامج السياسيّ الفلسطينيّ محاولًا وضع المواقف السياسية ضمن إطارها الزمني التاريخي.

شكل تغيير البرنامج السياسي لـ .م .ت .ف وتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني؛ بدايةَ التنازل الفعلي عن أرض فلسطين التاريخيّة لتسقط القيادة الفلسطينية المتنفذة وبعض حلفائها من اليسار خيار الدولة الفلسطينيّة على كامل التراب الوطني الفلسطيني واعتماد شعار الدولة الفلسطينيّة على حدود عام 1967، لتسقط بذلك ثلثي أراضي فلسطين التاريخية بأيدي الصهاينة المغتصبين، وما يهمني هنا النتيجة العملية لذلك الموقف ولتلك السياسات التي أهدرت حق الشعب الفلسطيني بالأراضي المحتلة عام 1948، فرغم محاولات اليمين الفلسطيني تبرير هذه النتيجة، وجهود اليسار في صد هذا التدحرج نحو التنازل عبرَ سلسلة من الخطوات السياسيّة والتنظيميّة، ظلّت الحقيقة القائمة على الأرض هي سقوط أراضي عام 1948، من حسابات وبرامج قوى العمل الوطني الفلسطيني بشكل عام، وظل الارتباط بها عاطفيًّا وجدانيًّا فقط، وسقط برامجيًّا وعمليًّا في الواقع. ولم تقف قيادة م.ت.ف عند حد تعديل البرنامج السياسي للمنظمة وتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، بل شاركت في العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية التي كانت المحصلة النهائية لقراراتها تثبيت الكيان الصهيوني وإضفاء الشرعية على وجوده على أرض فلسطين المغتصبة، ولم تكن لهذه التنازلات أن تتم إلا عبر صفقات ومحادثات سرية قادها شخصياتٌ فلسطينيّة مدعومة سرًّا من أطراف سياسيّة.

لم تقف محاولات هذا التيار عند اللقاءات الثنائية واللجان الحوارية، بل بادر إلى تحشيد مجموعات وأفراد في جسم الحركة الوطنية، ومن فصائل العمل الوطني الفلسطيني كافة لتسييد فكرة الحوار والتفاوض وتحييد دور السلاح، بحجة إعطاء دور للعقلاء، كما أسمتهم السيدة الأمريكيّة، خاصّة أنّ السلاح الفلسطيني تم تشتيته في عدة عواصم عربيّة بعد اجتياح لبنان، مما أعطى للتيار التفريطي فرصةً كبرى لتمهيد الطريق أمام المزيد من التنازلات والتفريط.

لكن الانتفاضة الشعبيّة الكانونية أعادت إلى الواجهة اسم فلسطين التاريخيّة ووحدة الأرض والشعب، وحاصرت بذلك التيار التفريطي، وفرملت حالة الدحرجة التي بدأ بها؛ ولو التقط أبناء التيار اليساري وقواه هذه الحالة التي فرضتها الانتفاضة وانتقدت نفسها ومواقفها وتراجعت عن برامجها التي تنازلت فيها عن أرض فلسطين التاريخية؛ لأخذت القضية الفلسطينية منحى مختلفًا تمامًا، ولكن يبدو أن هناك أطرافًا داخل اليسار الفلسطيني، كانت تلهث خلف التسوية السياسية، باعتبارها أسهل وأقصر الطرق لتحقيق مكتسباتها الطبقية الضيقة. فبعد أن نجحت الانتفاضة الشعبية على الأرض بدأ النهج التفريطي باستغلال مكتسباتها لتحقيق تسوية سياسيّة، وكان مؤتمر مدريد عام 1991، الذي نقل حالة الصراع إلى مصاف دولية، حيث لم يكتف هذا النهج التفريطي بانحنائه أمام حالة المد الصهيوني الذي اكتسبه من مقررات مؤتمر مدريد، بل حاول إبراز انتصاراته الوهمية في هذا المؤتمر، وإظهار الطرف الفلسطيني بأنّه خلق المعجزات، وأنه اكتسب صفة شرعيّة ووجودًا في المحافل الدولية؛ نتيجة فعل الانتفاضة الشعبية على الأرض، وكأن الثائر ينتظر أن يعترف عدوه بمشروعية نضاله. لقد كان من أكثر نتائج هذا النهج كارثية هو اتفاق أوسلو، الذي أعطى الحق للمغتصب الصهيوني مقابل الانسحاب من غزة وأريحا وإقامة سلطة حكم ذاتي محلي على أجزاء من الأراضي المحتلة عام 1967، وتدويل قضية القدس وتولي م.ت.ف إدارة هذه المناطق بالتنسيق مع المُغتصب الصهيوني المحتل؛ ضمن لجان تنسيق مشتركة لتتحول الثورة بقيادتها وكوادرها ومؤسساتها إلى لجان تسهل إدارة هذه المناطق تحت إشرافه، لتسقط أراضي الضفة الغربية، تحت نير احتلالين: صهيوني وآخر فلسطيني، لتتحول الثورة إلى جيش من الفاسدين وأصحاب بطاقات زرقاء.. فلم يكن اتفاق أوسلو حدثًا عاديًّا أو

العودة إلى الفهرس

عابرًا في تاريخ الصراع الفلسطيني الصهيوني، بل كان أخطر وأبشع ما قام به نهج التفريط، وكلّ من تساوق معه على الإطلاق، حيث أدّى المال السياسي دورًا خطيرًا في قلب مفاهيم الجماهير الشعبية تجاه الثورة، وأدت ما يسمى بالمؤسسات الأهلية المُسيّرة من الخارج دورًا تخريبيًا خطيرًا، بالتوازي مع دور السلطة.

إنّ نهج التفريط أصبح نهجًا مؤسّسيًا، يمتلك القوتين الأساسيتين؛ السلاح والمال لفرض وجوده على مكونات المجتمع الفلسطيني ويمتلك القضاء والسجون لمحاربة معارضيه وتمرير قراراته عبر مراسيم إدارية، وتعميق حالة الانقسام الأفقي والعمودي التي وصلت إلى ذروتها في الفصل الجيوسياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث سهل عملية الهرولة لدى أطراف الانقسام لتقديم المزيد من التنازلات والتفريط للمغتصب الصهيوني؛ فمن جهة تحاول سلطة أوسلو الاحتفاظ برضى الاحتلال، ويحاول قادة الإخوان المسلمين في غزة تقديم مقترحات عبر وسطاء عرب وأطراف إقليمية؛ لضمان هدنة طويلة الأمد مقابل مكتسبات للجماعة وتحقيق سلطتها على قطاع غزة.

ما يشدّ الانتباه مما سبق ذكره، أن سياسة المُغتصب الصهيوني ثابتة ومتجهةٌ نحو الصعود بفرض وجوده وشرعية الاعتراف به دوليًا والسيطرة الفعلية على أراضي فلسطين التاريخية كافة، بينما بالمقابل نرى حالة التراجع والانحدار التي قادها هذا النهج التفريطي المستمرّ، والنتيجة ضياع ما تبقّى من الأرض وإحكام قبضة المغتصب الصهيونيّ على كامل أراضي فلسطين التاريخية، ويعمل الآن في ظلّ حالة التردّي السائدة في الطرف الفلسطينيّ وعلى المستويين العربي والإسلامي والدولي إلى تحقيق اعتراف بيهودية الدولة الصهيونيّة. لقد أدّتْ سياسات المفرطين إلى ضياع الحق الفلسطيني وأسقط نهجهم أبسط حقوق هذا الشعب بالعودة لوطنه وأعطى الشرعيّة للمغتصب الصهيونيّ بالأرض الفلسطينيّة، كما أسقط هذا النهج حلم الشعب الفلسطيني بإقامة دولتِه المستقلة على ترابه الوطني كاملا غير منقوص.

بعد هذا العرض السريع لدور نهج التفريط وأثره على مجمل العمل الوطنيّ الفلسطينيّ؛ أودّ توضيح نقطتين مهمّتين:

أوّلا: أن نهج التفريط لم يقتصر على قيادة م.ت.ف، وإنّما هو شريحة سياسيّة؛ نخرت فصائل العمل الوطني كافة وعملت بدرجاتٍ متفاوتة على حرف بوصلة النضال؛ طبقًا لرؤيتها السياسيّة المعبّرة عن موقعها الطبقي وتغلغلت في صفوف الفصائل الفلسطينيّة من اليمين إلى اليسار.

ثانيًا: أن هذا النهج فتح شهية البعض من الذين تربطهم بسفارات الدول الإمبرياليّة ودوائر مخابراتها؛ لإقامة علاقات مشبوهة والتطاول على فصائل المقاومة الفلسطينيّة التاريخيّة، وطرح نفسها بديلًا لها؛ معتمدةً على جمل ثوريّة بشكلها، وفي المحتوى تدعوُ إلى التعايش مع المُغتصب الصهيوني (الجبهة الوطنيّة الموحّدَة)، مثال على ذلك، حيث شُكّلت مثل هذه الأطر على الشبكة العنكبوتيّة دون أن يكون هناك لها وضعٌ فعليٌّ وحقيقيٌّ على الأرض. إن وضعًا كهذا يتطلب من كل شرفاء هذا الوطن وقواه الحية إعادة نقد وتقييم مسيرة الثورة ووضع التصورات والآليات الممكنة للخروج من الوضع الراهن.

وعليه، يمكن اعتبار أوسلو وسلطته أول مأسسة للتفريط، ولقد كان العدو الصهيوني يدرك جيدًا ما يجب عليه فعله، وظل يراوغ ويحاور في العلن ويمهد لظهور شريحة سياسية تتساوق مع مخططاته وتنتظرُ اللحظةَ المناسبة للانقضاض على دفة السلطة بعد إزالة أي عائق أمامها، حيث تم اغتيال ياسر عرفات وفتح الطريق أمام محمود عباس لتولي السلطة وقيادة م.ت.ف وحركة فتح ووفر العدو ومهندسو سلطة أوسلو الأرضية المناسبة لخلق شريحة ريعية عبر إيجاد كمبرادور اقتصادي ووكلاء للشركات الصهيونية والكارتلات العالمية، تترعرع على حساب الشركات الوطنية وترتبط مصلحيًا معها وتنفذ أجنداتها التي تهدف إلى ربط الاقتصاد الفلسطيني بعجلة الاقتصاد الصهيوني من جهة، وتلتقي سياسيًا وأمنيًا مع مشروعات الاحتلال، وتقف في الخندق المعادي لمصالحها، كل ذلك في وقت عمدت فيه سلطات الاحتلال إلى تشديد استمرار السياسة الاستيطانيّة وتجزئة وتفتيت الضفة وإدامة الانقسام وتجذير أسبابه وعوامله، وإحكام القبضة الأمنية لكسر حالة المقاومة الشعبية عبر الاعتقال والمداهمات لأبطالها وتضييق الخناق اقتصاديًا على جماهير شعبنا، إلى جانب سياسات السلطة السياسيّة والأمنيّة والاقتصادية وتشديد الحصار على غزة، مما زاد من حجم البطالة وازدياد رقعة الفقر في الضفة وقطاع غزة، بهدف تجويع الشعب الفلسطيني وحرف اهتماماته نحو لقمة العيش، إلى جانب تدمير المنظومة الأخلاقيّة والثقافيّة والنضاليّة. إنّ هذا التدمير الممنهج للمجتمع الفلسطيني الذي يقوم به الاحتلال بالشراكة والتعاون مع السلطة، يهدف إلى منع حدوث حالة نضالية منسقة ضدّ الاحتلال لتسهيلِ السيطرة على الأرض التي ابتلع 90% منها، وخلق حالة من الاحباط والتيئييس في صفوف الجماهير الفلسطينية، من جدوى مقارعة الاحتلال.

إنّ كل ما سبق، يفرض عل قوى وفصائل العمل الوطني والهيئات والمؤسّسات الوطنيّة مجموعة من المهام والأولويات للخروج من هذا الواقع المظلم أهمّها:

أوّلا: نزع الشرعية عن سلطة أوسلو واعتبارها في الخندق المعادي لطموحات شعبنا وانتزاع م.ت.ف من بين أنيابها وإعادة الاعتبار لهيئاتها ورفض أي حوارٍ معها.

ثانيًا: تشكيلُ جبهة وطنية عريضة تضم القوى والمؤسّسات والشخصيّاتُ الوطنيّة كافةً تكون بمثابة جبهة إنقاذ وغرفة عمليات مشتركة لقيادة جماهير شعبنا.

ثالثًا: إعادة الاعتبار لفصائل العمل الوطني عبر تنفيذ عمليات نوعية وتفعيل دور مؤسسات العملُ الوطنيُ والمدني وإجراء حوارات مع كوادر وشخصيات وطنية لإعادتها لصفوف العمل الوطني.

رابعًا: تطوير برامج وأدوات نضالية ترتكز على معطيات الواقع الحالي لإعادة اللحمة لمكونات شعبنا وإعادة تمتين البنية المجتمعية التي دمرها الاحتلال بشكل ممنهج.

خامسًا: تطوير سياسات وبرامج لإعادة التفاف الجماهير الفلسطينيّة حول ممثلها الشرعي وفتح حوارات معمقة مع حركة حماس لإعادة بناءً وهيكلةً م.ت.ف على ضوء الواقع الجديد.

سادسًا: فضح مخططات قوى الشر العالمي الهادفة لتطبيق صفقة القرن ولجم حالة الهرولة نحو التطبيع المجاني مع الاحتلال.

إنّ هذه المقترحات وغيرها التي يمكن للقوى الحية من شعبنا أن تصيغها تشكل بدايةً لوضع حدٍّ لحالة الانهيار السياسي والنضالي التي نشهدها وحالة العزوف واللامبالاة التي تعيشها جماهيرنا وتضع حدًّا لحالات العمل العفوي، كما حدث في هبة القدس وحالة الاستثمار السياسي لمعركة سيف القدس، وتعيد عجلة النضال الوطني إلى سكتها الصحيحة لتحقيق آمال شعبنا في الحرية والاستقلال ■

عضوُ المكتبِ السياسيّ للحزبِ الشيوعيّ السوداني فتحي الفَضل:

النظامُ الدكتاتوريّ قد وصل إلى نهايته، وطريق القوى الجذريّة استمرار النضال لإسقاطه وتفكيكه وتصفيته

حاوره: د. وسام الفقعاوي

حوار

يمثل فتحي فضل واسطة العقد بين الحرس القديم وجيل الشباب في الحزب الشيوعي السوداني، والده «محمد الفضل» أول سوداني يتولى منصب مدير عام السكة الحديد ونهاية عصر المدراء الإنجليز.
ينتمي «الفضل» إلى أسرة أمدرمانية عريقة، درس الاقتصاد في جامعة الخرطوم، لكن النظام المايوي فصله لأسباب سياسية، فتحصل على درجة البكالوريوس والدراسات العليا من جامعة (براغ) عندما ذهب إلى هنالك بتكليف من الحزب الشيوعي السوداني.
قضى «فتحي الفضل» فترة السبعينيات والثمانينيات في دولة التشيك، وقد تقلد منصب رئيس الاتحاد العالمي للشباب.
يشغل حاليًا عضوية المكتب السياسي ومنصب الناطق الرسمي للشيوعي السوداني.

*** في ضوء الواقع القائم في السودان منذ انطلاق الثورة في ديسمبر 2018، وتطوّراته المتلاحقة، كيف تقرأون المشهد السودانيّ في هذا اللحظة؟**

** منذ عامِ 2013، عندما احتدم الصراعُ الطبقيّ والسياسيّ بين القوى السياسيّة في صفوفِ المعارضة مخيّمةً ومنفردةً في مواجهة نظام الإخوان المسلمين... بدا واضحًا أنّ النظامَ الدكتاتوريّ قد وصل إلى نهايته، وطريق القوى الجذريّة المتحالفة مع الحزب الشيوعي استمرار النضال لإسقاط النظام وتفكيكه وتصفيته... وخرجت الجماهير الفقيرة في العاصمة وبقيّة مدن السودان في هبة سبتمبر 2013.
كانت هبّة سبتمبر الشرارة الجماهيريّة الأولى التي اندلعت وتحدّت سطوة وسلطة وردع نظام الأخوان المسلمين وأدخلت الرعب ليس فقط في أركان النظام، بل في صفوف أطراف من المعارضة اليمينيّة، حيث تمكّنت الجماهير مدّةَ أسبوعٍ كاملٍ من السيطرة على الشارع، وهربت قيادات النظام من العاصمة وحاولت بعض القوى اليمينية الدعوة للتهدئة ولم تنجح في ذلك... لكن بتدخّلِ قوى الدعم السريع واستعمال أفظع أساليب القمع والبطش... وقتل ما يزيد عن 300 شهيد واعتقال قيادات الانتفاضة من الشباب والسياسيين؛ تمكّنتْ أجهزة القمع والأمن من إخماد تلك الهبة.
دلالة تلك الهبة تأكّد للجميع أنّ النظام بشكله في ذلك الوقت لا يمكنه الاستمرار، وأنّه في حاجة إلى تجديد دمائه، وفتح المجال بمشاركة قوى أخرى من المعارضة... ووجد المجتمع الدوليّ ضالته في «مشروع الهبوط الناعم» الذي

العودة إلى الفهرس

يفسح الطريق لبعض القوى للانضمام للنظام والمشاركة في الحكم، ويساعد ذلك في توسيع قاعدته الاجتماعيّة.

تذكّرنا التّجربة مرّةً ومرّات في المواجهات المستمرّة بينَ قوى المعارضة والنظام، بأنّه وبعد كل مواجهة يفتح النظام بتوجيه من المجتمع الدوليّ الأبوابَ لحوار مع أطراف المعارضة التي تنسجم مصالحها بهذا القدر أو ذاك مع سياسة النظام ومصالح المجتمع الدولي.

لقد تعلمت الجماهير من تجاربها السابقة، لذا فالوضعُ الآنَ يختلف عن الماضي بوجود قوًى جذريّة تعمل في تناغم عبرَ برامجَ جماهيريّة تصعيديّة لإسقاط النظامً وتفكيكه وتصفيته...

وتحمل شعار «لا اتفاق، لا شراكة ولا مساومة» ويترسّخ في أفئدة الثوار ونشاطهم ومطالبهم.. ورغم ظهور انقسامات في صفوف المعارضة على المستوى القيادي، إلا أن توجّهً الحزب الشيوعي، ومنذ يناير 2018، العمل داخل القواعد الشعبيّة وبناء لجان المقاومة المعارضة على مستويات العمل والسكن والدراسة... وبروز تجمّع المهنيّين كتنظيم ووعاء يجمع العاملين متحالفًا مع لجان المقاومة ولجان التسيير لبناء النقابات وبعض منظّمات المجتمع المدنيّ، وهذا التحالف الجديد الذي بدأ في الظهور يحتاج السير نحو العمل لبناء المركز الموحّد لقيادة الحراك الجماهيريّ المتّجه لإسقاط حكم الطغمة العسكريّة القائمة، وبناء سلطة الشعب في الحكم المدني الديمقراطي الكامل.

*** بعد ثلاث سنوات على الثورة، هل الطريقةُ التي حكم بها عمر البشير والتّحالفات التي أنشأها مستمرة رغم غيابه خلف قضبان السجن؟ وما مآلات الثورة؟**

** ثلاثُ سنوات من استمرار الحراك الجماهيري العارم، حفرت أركان نظام البشير وهزمت تحالفاته، لكن لفشل القيادة التي تصدّت لتنفيذ أهداف الثورة وقَبولها ضغوط المجتمع الدوليّ والقوى الإقليميّة... مع استمرار بقايا النظام، خاصةً في القوّات المسلّحة والأمن والدعم السريع والشرطة والمليشيات تملك السلاح الذي ترفعه في وجه المقاومة السلميّة، ومن الجانب الآخر، فإنّ تحالف اللجنة الأمنيّة مع بعض قيادات الحركات المسلّحة عبرَ اتّفاق جوبا يبرز كمركزٍ جديدٍ للقوى المعادية للثورة.

الاتّجاه العام للثوّار هو بناءُ تحالفاتهم وتصليبها، والدفع بمقدراتهم تجاهَ تغيير ميزان القوى لمصلحة الثورة، وهذا

يتطلّب أن يؤدي الحزب الشيوعي دوره كاملًا في تنظيم هذه القوى وتعبئتها وبلورة برنامجها الثوري وبناء المركز الموحّد لقيادة الثورة نحو التغيير الجذري.. مع التفاعل الأوسع مع قضايا الجماهير في المجالات كافة، وبثّ الوعي والتنظيم لبناء أوسع جبهة جماهيريّة تقودها النواة الفاعلة والأكثر جذريّة لمقاومة وهزيمة الطغمة العسكرية.

*** بعض القوى المدنيّة السودانيّة تطالب بإسقاط الانقلاب وإقامة الحكم المدني الديمقراطي، وترفض إعادة تجربة الشراكة مع العسكر، وتدعو لعودة العسكر إلى الثكنات وحل المليشيات وجيوش الحركات التي أسهمت في الانقلاب وشاركت في القمع الوحشي للثوّار، هل باعتقادكم ذلك يكفي أم أنّ المسألة الجوهرية تطال بنية النظام السياسي بكليّته؟**

** المَشهدُ السياسي الآنَ يختلف جذريًّا عمّا كان عليه قبل أشهر، حيث استطاع التحالف والنشاط المشترك للفرق الأكثر تقدّمًا من فرض أجندة ملامح برنامج وطنيٍّ تلتفّ حوله غالبيةُ جماهير شعبنا.. كان الخلاف حولَ مسألة الشراكة مع اللجنة الأمنيّة، حيث رأت بعض أحزاب المعارضة: الأمة والمؤتمر السوداني والاتحادي المعارض ومجموعات البعث والناصريين، أنّه لا يمكن للفترة الانتقاليّة أن تصلَ لنهايتها دون وجود هذه الشراكة، لكن بالضغط الجماهيري المستمر والدور المتميّز للجان المقاومة وتجمّع المهنيّين وبقيّة قوى الثورة... فرضت الجماهير على قيادات هذه الأحزاب موقفًا وطنيًّا مغايرًا، ومن ثَمَّ أصبح بالإمكان الآنَ الحديث عن إمكانية جبهة عريضة... لكن لا بدّ من التنبيه والإشارة إلى أن الخلافاتِ بينِ الحزب الشيوعي وبعض قوى المعارضة مستمرة، فالآنَ مثلًا طرحت الأمم المتحدة عبرَ مبعوثها الخاص مبادرة للحوار بين كل القوى السياسية بما فيها اللجنة الأمنية والحركات المسلحة وقد قاد ذلك إلى بروز نقاط الخلاف خاصة مع قيادة حزب الأمة.

الحزب الشيوعي يطرح برنامج الحد الأدنى لتوحيد قوى الجبهة العريضة، لكنه وفي الوقت نفسه يحمل برنامجه الذي يرمي إلى إقامة سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية، التي تقود البلاد في طريق التنمية المستقلة وركل التبعية وإشراك الجماهير الفاعلة في إدارة الدولة عبر ممثلين في أماكن التخطيط والتنفيذ، وديمقراطية تقود البلاد إلى مشارف البناء الاشتراكي، وهذا يعتمد على تأهيل الحزب

الشيوعي لقيادة تحالف قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية وإقناع أطراف التحالف بذلك... وتأهيل الطبقة العاملة، لكي تقوم بدورها الريادي في التحالف بجانب صغار المزارعين والعمال الزراعيين والمثقفين الثوريين، وهذا يستلزم مد قنوات الحزب الجماهيرية وضمان فعاليتها لتصل القواعد الشعبية وتعمل على تعبئتها ومشاركتها في المعارك القادمة.

*** بين الفينة والأخرى تبرز بعض التباينات والاختلافات بين مكونات قوى الحرية والتغيير (رغم موقفكم المتميز في الحزب الشيوعي السوداني وانسحابكم منها)، ألا تخشون من تصاعد تلك التباينات والاختلافات إلى درجة الانقسامات التي بدورها ستؤثر على المسار الثوري لحساب استمرار الديكتاتوريّة العسكريّة الإمساك بعنق الدولة؟**

** لقد أجبتُ على جزء من السؤال في إجاباتنا السابقة، لكن من المهم الإشارة إلى أن تنسيقية تحالف قوى الحرية والتغيير، تتكوّن من أحزاب وقوى طبقيّة وسياسيّة مختلفة، أحزاب مرتبطة برأسمال وبقايا الإقطاع وهناك أحزاب البرجوازية الصغيرة، وكل هذه القوى معرّضة في أي امتحان ثوريٍّ للتراجع وتغيير المواقف والمواقع، وهذا ما خلنا نشهدهُ في السنوات الماضية.

المسألةُ الآنَ هي بناءُ الأرضية الجماهيريّة الصلبة من القوى الأكثر تقدمًا، بحيث تجبر هذه القوى؛ القيادات للانصياع واحترام مطالب قواعدها الجماهيرية. نحن نعمل منذ شهور على بناء التحالفات القاعدية من تحت لفوق، بديلًا عن اللقاءات الضيقة المعزولة في غرفٍ بعيدة عن أعين ورقابة الجماهير.. شعارنا كان وما زال منَ الجماهيرِ وإليها.. نتعلم منها ونعلمها.

*** هناك مخاوف من فشل الثورة كما كان مآل الثورات العربية الأخرى، هل لديكم شيء من هذه المخاوف؟ وكيف يمكن تحصين الثورة وقواها على طريق تحقيق أهدافها المعلنة؟**

** في تقديرنا أن الوضع في السودان يختلف كثيرًا عن غالبية البلدان الأخرى، وتقاليد الحركة الجماهيريّة مختلفة ودور القوى الثورية مختلف كذلك، هذا مدعاة للثقة والتقدم بجسارة نحو الهدف الأسمى وهو تفكيك وتصفية النظام.

الوضعُ الآنَ هو وضعٌ ثوريّ، تقوم فيه القوى الجذريّة بدور رائد، وتجتهد في بناء أدواتها الثورية بحيث تستطيع أنَّ تسير في درب تحويل الوضع الثوري إلى ثورة. بالطبع - وهذا ممكن - أن يتحوّل الوضع الثوريّ إلى ردّة، لكن المسألة ليست مرتبطةً بجسارة وشجاعة الحراك القاعدي، ولكن بدرجة التنظيم والتعبئة.. الوضع الآن معقّد، لكن يمكننا القولُ بأنّ العامل الموضوعي قد نضج، لكن إذا كان العامل الذاتي غير جاهز لتحويل الوضع الثوري إلى ثورة – كما حدث في غالبية الحركات الاجتماعيّة الأخرى – فإنّه في ظلّ الهزة العميقة لأركان الأنظمة البائدة تنشأ خطورة حالة الفراغ التي قد تملأها قوى أخرى، كما شهدنا ذلك في مصر وتونس... نحن نضع تلك التجارب أمامنا ونسعى لتجنب السلبيات.

النقطة الأساسية أنه في السودان في انتفاضة أبريل كان هناك حراك جماهيري عالي، لكن لم تستطع الجماهير أن تصل إلى هدفها في التغيير الجذري لعدم وجود قيادة سياسيّة تقوم بالدور الريادي في إدارة نشاط الجماهير وتنظيمها... المهمّ أنّ الماركسيّة تعلّمنا أنّ الثورة تعني التغيير الجذري، وهذا يستدعي وجود البرنامج الثوري والقيادة الثوريّة المجرّبة للوصول إلى أهداف الثورة.

* في ضوء الأوضاع الاقتصاديّة والمعيشيّة الصعبة التي يرزح تحتها أغلبيّة الشعب السوداني، التي تفاقمت أكثر منذ اندلاع الثورة واستمرار التعامل الرسمي بالسياسات النيوليبرالية في هذا الجانب، هل يمكن أن تصل القيطعة بين الشعب والنظام السياسي إلى مراحل اللاعودة، وتأسيس البديل المبني على مفاهيم التوزيع العادل للثورة والمساواة في الفرص...؟

** للحزب الشيوعي والقوى المتحالفة معه برنامجٌ اقتصاديٌّ إسعافيٌّ مبنيٌّ على اعتماد الاقتصاد المختلط، على أن تتولى الدولة ملكية وإدارة القطاعات الاستراتيجيّة، أي الاعتماد على الذات ورفض ومقاومة تطبيق سياسات السوق الحر وما تفرضه من تبعية اقتصاديّة ونهب للموارد وقدرات السودان. يتضمن ذلك إعادة دور الحركة التعاونية، وتحفيز القطاع الخاص المُنتج وحماية الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي. فاسترجاع واستعادة مؤسّسات ومرافق الدولة التي تمّت خصّصتها في العهد البائد وإعادة تأهيل المؤسّسات والمشاريع الزراعيّة القوميّة، هذه بعض ملامح البرنامج الإسعافيّ.

*** كانت من أولى الخطوات التي أقدمت عليها الديكتاتوريّة العسكريّة التطبيع مع العدوّ الصهيونيّ، ألا ترى أنّ التدخل الخليجيّ الإماراتيّ والسعوديّ مارس دورًا تمهيديًا في هذه الخطوات وصولا إلى التطبيع الفعلي؟ وإذا كان ذلك ما جرى؛ فما رؤيتكم لمواجهة الدور الخارجي الذي أثر على المسار الوطنيّ والقوميّ لموقف السودان التاريخيّ من الصراع العربي – الصهيوني؟**

** الموقفُ المشينُ الذي بدأه المكوّن العسكري وفرضه على حكومته الفترة الانتقالية له شقّان: من جهة استجابت السلطة بشقيها للضغط الخارجي من حكومات الخليج – السعوديّة والإمارات – والتدخل المباشر للإدارة الأمريكيّة السابقة، الشقّ الأوّل: ارتباط فكرة التطبيع بفكّ عزلة السودان الخارجيّة وسحب اسمه من قائمة الإرهاب.. والشق الآخر: الوعود بإلغاء الديون. وحاولت السلطة بيع سياسة التطبيع من هذه الزاوية، لكنها لم تجد أي تأييد شعبي، بل أصبحت مسألة إلغاء التطبيع مع الكيان الصهيوني أحد أهم مطالب الحراك الشعبي.. الغريب في المسألة أنه رغم أن أغلب الأحزاب السياسية المشاركة في الحكومتين الانتقاليتين - حزب الأمة والبعث الأصل (التابع للعراق) والبعث القومي والناصريين – لها موقفٌ واضحٌ من مسألة التطبيع مع إسرائيل، إلا أنّها لم ترفع موقفها ضدّ سياسة السلطة.

محليًا المسألة محلولة؛ إذ لم تعد هناك متابعةٌ لخطوات التطبيع، حيث وضّح أنّ الشارع السوداني لن يقبل بذلك، وما وُقّع مع إسرائيل سينتهي آجلا أو عاجلا، لكن على المستوى العربي لا بدّ من بناء حركة عربيّة واسعة تعتمدُ على قوى اليسار في دحر وهزيمة التطّبيع معَ إسرائيل.

العودة إلى الفهرس

السودانُ والفكاكُ من دائرةِ الشرّ

د. الشفيع خضر سعيد. كاتبٌ سياسيّ/ السودان

في 19 ديسمبر/كانون الأوّل 2018، ولمّا كان واقعُ السودان يعاني الفاقةَ والعطالةَ وتفاقمَ التهميش السياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ وانسدادَ الأفق لثلاثة عقود، وهو في قبضة نظام البشير المخلوع؛ نظام تحالف الفساد والاستبداد المتسربل بشعارات الشريعة الإسلاميّة، ترعت شوارعُ السودان وساحاتُ التغيير بكلّ فئات الشعب السوداني العمريّة والاجتماعيّة، مسلّحة فقط بهتافات الحناجر المطالبة بسقوط النظام. كان شابات وشباب السودان في المقدّمة، يقدّمون الشهيد تلوَ الشهيدة وهم ينفخون في كير شرارة الثورة حتى تظلّ مشتعلة، رافضين أن يرهنوا حاضرهم ومستقبلهم لخيارات البحث عن المنافي أو المخدرات، ومؤكدين على أن ثورتهم ليست مجرّد انتفاضة جياع، ولا ترتبط بأهداف سياسيّة بحتة وآنيّة، ولم يشعلها هذا الحزب أو ذاك التحالف، بقدر ما هي ثورة جيلٍ بأكمله، هبّ ليحطمَ جدارًا شيّده النظامُ الإسلاموي البائد حاجزًا يسدّ أمامهم الأفق والأمل في المستقبل.

ظلّ الثوّارُ في الشوارع عدّةَ شهور حتّى تحقّقت بداياتُ الحلم الكبير، وانتصر شعار «تسقط بس» في الإطاحة بالغطاء السياسيّ الحاكم، البشير وحزب المؤتمر الوطنيّ، واجهة الحركة الإسلاميّة السودانيّة. لكن، توقّف الانتصارُ عند الإطاحة بالغطاء دون أن يمسّ المُغطى وما هو تحت ذاك الغطاء، الذي ظلّ، وحتّى اليوم، يسعى لإجهاض الثورة، مستخدمًا شتّى التكتيكات. وفي 19 ديسمبر/كانون الأول 2019، الذكرى الأولى للثورة المجيدة، خرج مئات الآلاف من أبناء وبنات الشعب السوداني مرّةً أخرى إلى الشوارع، لا للاحتفاء بالذكرى وحسب، وإنّما في الوقت ذاته للردّ على محاولات التخذيل والنيل من الثورة، بعد أن شهدت الخرطوم مظاهرات أنصار النظام البائد المعادية للثورة والحكومة الانتقاليّة، وتأكيدًا على استمراريّة الثورة حتّى تحقّق أهدافها في الحريّة والسلام والعدالة، وتجديدًا للثقة في الحكومة الانتقاليّة، أو مدًّا لحبال الصبر لها، حتّى تنجز.

وفي 19 ديسمبر/كانون الأوّل 2020، الذكرى الثانية لاندلاع الثورة، خرج الشباب ذاتهم إلى الشوارع، ليؤكدوا، مرّةً أخرى، أن خروجهم ليس انتصارًا لهذا الحزب أو ذاك القائد، وليس تعصبًا لهذه الأيديولوجية أو تلك الفكرة، وقطعًا ليس طمعًا في كراسي الحكم أو وظيفة ما، علمًا بأن جلّ هؤلاء الشباب دون عمل أو وظيفة، امتلأت بهم الشوارعُ والساحات، عناقًا وهتافًا، لا فرحًا بذكرى الثورة، وإنّما غضبٌ وإشهارٌ بأنّ الكيل قد طفح، وأن الفرحة تذوي وهم يشهدون أحلامهم وآمالهم تُخنق بين أرجل قيادات الفترة الانتقاليّة الذين توسّموا فيهم المعرفة والحكمة والتشبع بروح الثورة، في حين هؤلاء كانوا يتصرفون، وكأنّ الثورة لم تمر أمام أعينهم، ناهيك أن تمس أوتار أحاسيسهم.

وفي 19 ديسمبر/كانون الأول المنصرم، هلّت الذكرى الثالثة للثورة، والبلاد تعصف بها أزمةٌ طاحنةٌ دفعت بها إلى حافة الهاوية. فقد وصلت العلاقة بين جماهير الثورة وقيادة الفترة الانتقاليّة إلى أسوأ حالاتها، وانعدام الثقة صار هو الحاكم لهذه العلاقة، خاصّةً بعد إجراءات الخامس والعشرين من أكتوبر/تشرين الأوّل الماضي الانقلابيّة، التي جاءت بمثابة صبّ الزّيت عَلَى النّار. ومن يومها وحتى لحظة كتابة هذا المقال، وشوارع السودان في العاصمة وفي عشرات المدن السودانيّة، يوميًّا تضجّ بالهتاف محدّدًا بدقة الهدف في رفض الإجراءات الانقلابيّة ومحاولات قطع الطريق على مسيرة التحوّل الديمقراطيّ نحو المدنية، ومصممًا على رفض العودة إلى مربّع القمع والكبت. أما الإجراءات والتدابير القمعيّة في مواجهة حراك الشارع، حدّ سمو أرواح أكثر من ستين

شهيد حتى اللحظة، فلن تزيد الشارع إلا إصرارًا وعزيمة لهزيمة محاولات العودة بالثورة إلى الوراء.

اليوم، لا يزال الفضاء السياسي في السودان مشوشًا ومرتبكًا ومتلجلج الخُطى، ويدفع بالبلاد إلى شتى الاحتمالات المرعبة. فدائرة الشر ازدادت، وتزداد اتساعًا، وحفيف أجنحة الأرواح الشريرة يملأ المكان! ففي دارفور، ورغم اتفاق سلام جوبا، ما تزال الحرب مشتعلة، وتمتد ألسنتها لتطال أجزاءً أخرى من البلاد. وفي عاصمة البلاد، تُفجّر «الدوشكا» ورصاصات القناصة أدمغة المستقبل لتتناثر الأحلام فوق الأجساد الغضة التي تحلم بدولة السودان المدنية الديمقراطية التي تحتضن الجميع. والأزمة السياسية في السودان دخلت مرحلة خطيرة، وأصبحت البلاد قاب قوسين أو أدنى من تلك الاحتمالات المرعبة. وما يجري الآن، ربما هو جزءٌ من مخطط مرسوم لجر البلاد إلى أتون حرب أهلية مجتمعية على غرار الحريق المستعر في ليبيا وسوريا واليمن. وللأسف، يؤدي هذا المخطط فعله بسلاسة، في ظل عدد من العوامل التي توفر له الأجواء الملائمة، وتضعف من فاعلية مقاومته. ونحن نرسم خياراتنا للخروج من الأزمة، يجب علينا ألا نتجاهل هذه العوامل وآثارها الكارثية، وإلا سنقفز ومعنا الوطن في الظلام. ومن ضمن هذه العوامل:

* الحرب التي تدور رحاها الآن في دارفور وإمكانية انتقالها لتعم باقي أنحاء البلاد، خاصة وأن الأطراف المتنازعة موجودة، وبكامل عتادها وسلاحها، في كل هذه الأنحاء. * التوتر المتصاعد في شرق البلاد في ظل التعقيدات الداخليّة والخارجيّة المتمكّنة من الإقليم، التي تجعل هذه التوترات مفتوحة على كل الاحتمالات.

* حقيقة أن البلاد، وخاصة عاصمتها الخرطوم، صارت مدججة بالسلاح في أيدي عدّة جيوش، وليس الجيش السوداني وحده، وهي جيوش متحفزة ولن تظل صامتة تجاه محاولات التغيير ما دام هذا التغيير سيؤثر على أوضاعها.

* استمرار التشظّي في أوساط الحركة السياسيّة والتباينات الواضحة في خطابها السياسي، وحتى التنظيمات التي حسمت الكثير من تلك التباينات في اتجاه توحيد الخطاب السياسي، فإنها لاتزال تتلمس الخطى لصياغة وتبني خطٍ سياسيٍّ وخطواتٍ عمليّةٍ في مواجهة الأزمة المتصاعدة.

* تفاقم الأوضاع المعيشية المتردية في ظل توقف برنامج الدعم الاقتصادي بعد إجراءات الخامس والعشرين من أكتوبر/تشرين الأول.

إنّ السودان اليوم في أشدّ الحاجة إلى التوافق على مخرج ناجع وآمن، للتصدّي لهذا الوضع الخطير، والمتدحرج نحو الهاوية. والمخرج الآمن في نظري، هو ذاك الخيار الذي يجمع، في الوقت ذاته، ما بين التصدّي المباشر لجوهر الأزمة، والكلفة الأقل التي تقي الوطن شر السقوط في مستنقع الحرب الأهلية ودمار الوطن. وبداهة، أن الجميع يدرك أن تبني هذا الخيار أو ذاك تفرضه جملةٌ من العوامل الموضوعيّة والذاتيّة بعيدًا عن الرغائبيّة ومجرد الأمنيات. لكن الحديث عن أي خيار أو سيناريوهات لا معنى له، وسيظلّ مجرّد ثرثرة على ضفاف نهر النيل، إذا لم تسبقه وحدة قوى التغيير. لذلك، فإنّ الهدف العاجل، كما أراه، وقبل نقاش هذا السيناريو أو ذاك، هو الانخراط في تنفيذ خطوات عملية تحقق هذه الوحدة، بدلًا عن تمترس كلٍّ في موقعه، وافتراض أنه صاحب الموقف الصحيح، والآخر موقفه خاطئ، أو يجب عليه تبني الموقف المفترض ذاته. وفي هذا الصدد، هناك مجموعة من المبادرات السودانيّة، وفي مقدمتها مبادرة مدراء الجامعات السودانية، التي انطلقت بحماس بإزلة مجهودات كبيرة لخلق أرضيّة مشتركة بين قوى التغيير كافة، بغضّ النظر عن حجم أي من هذه القوى أو أطروحاتها، وهذه الأرضية المشتركة أساسها القواسم المشتركة العظمى بين مختلف الرؤى والمواثيق والأطروحات التي تتقدم بها هذه القوى، وهدفها المباشر توحد الإرادات والخطاب السياسي وأدوات العمل، لمنع انزلاق الوطن إلى الهاوية.

ومرّة أخرى، دون وحدة الإرادة ومركز القيادة الواحد، فإنّ أي سيناريو مقترح لحلّ الأزمة السودانيّة الراهنة سيكون كما الحرث في البحر. وعمومًا، لا شيء يهزم الإحباط ويُشرع نوافذ الأمل للسير بالثورة حتى تحقّق أهدافها، غير إرادة جماهيريّة قويّة تتلمّسُ طريقها عبرَ حراكٍ متماسكٍ ومنتظم في مركز واحد، وعلى خطى قيادةٍ واعيةٍ، تطرح شعاراتٍ واقعيّةٍ محدّدةٍ وموحّدة، تخطّط وتعبّئ، بعيدًا عن توافه الأمور ومناصبة العداء مع رفاق الخندق الواحد. ولا بديل سوى الضغط الشعبي، الواعي وليس الطائش، الضغط الذي يسير على هُدى بوصلة تشير فقط إلى مصلحة الوطن وليس إلى خدمة أهداف هذا الحزب أو أجندة تلك المجموعة، ضغط يركّز على إنجاز أولويّات مهام الفترة الانتقاليّة، ومن أجل وقف النزيف اليومي في البحث عن لقمة العيش والحقوق الضائعة في وطنٍ مرهق.

نحن ندركُ تمامًا، أنّ مسيرة الثورات تتخلّلها الخيبات والانتكاسات كما الانتصارات. وكما حدثتنا التاريخ، ليس غريبًا أن تمر الثورات بعدة مراحل قبل أن تكشف عن كل إمكانياتها وتتبلور في نهاية الأمر بوصفها تكوينًا جديدًا جذريًّا. فمثلًا، في فرنسا، تطلب الأمر بعد ثورتها العظمى في الفترة ما بين 1789 – 1793، تفجر ثلاث ثورات أخرى في 1830 و 1838 و1871g قبل انتصار الثورة واستقرار بنيتها الجديدة بقيادة البرجوازية. والشيء نفسه انطبق على بريطانيا، حيث في أعقاب ثورة كرومل 1649، جاءت الثورة المجيدة في فترة 1688 – 1689 ثم إصلاحات 1832، لكي تستقرّ الثورة. وفي ألمانيا كانت هناك ثورتان ديمقراطيتان في 1818- 1918 وما بينهما حدثت الإصلاحات العنيفة في ستينات القرن التاسع عشر، التي نفّذها بسمارك بقوّة الحديد والدم. وهكذا، يمكن أن تمرّ الثورة بعدة محاولات، كل محاولة منها يمكن أن تعتبر قاصرة ودون النجاح المطلوب بالنسبة للأهداف النهائية، حتى تأتي المرحلة الأخيرة، حيث يتحقق الانتصار. وثورة ديسمبر/كانون الأول في السودان ليست استثناء، فهي يمكن أن تتعدّد مراحلها، وتمر بعدة محاولات، كل محاولة منها يمكن أن تعتبر قاصرة ودون النجاح المطلوب بالنسبة للأهداف النهائية، وتستوجب وقفة مراجعة ونقدًا ذاتيًّا، وإعادة النظر في تركيبة وبرنامج وتكتيكات قوى الثورة، حتى تأتي المرحلة الأخيرة، حيث يتحقق الانتصار.

وعلى كلّ حال، فإنّ كل المؤشرات تؤكّد أن شباب السودان سينالون ما يريدون، طال الزمن أم قصر ■

العودة إلى الفهرس

النصر لليمن.. الحرية لشعبه

خاص الهدف

لم يأتِ التصعيد الحاد في العدوان على اليمن صدفة؛ فدول التحالف المهزوم استشعرت منذ شهور إمكانية خروجها من هذه الحرب مهزومة بكل ما لهذه الكلمة من معاني، وباتت تحاول تعويض الهزيمة الواقعة عليها عسكريًا، بالمجازر ضد المدنيين.

الأمر موضع التساؤل بالفعل هو ذلك التجدد في الحماس الإماراتي للعدوان؛ فلقد أمضيت الإمارات سنوات الحرب تكيد لحليفتها السعودية وحلفاء الأخيرة - خصومها من ميليشيات الإصلاح وغيرهم من المقربين للإخوان - واقتطعت لذاتها جزءًا من اليمن تحكم عمومه بواسطة ميلشيات مرتزقتها وتختص بحكم جزء منه بشكل مباشر، فيما تخطط لإقامة قاعدة عسكرية مشتركة مع العدو الصهيوني في جزيرة سوقطرة اليمنية.

من المستبعد أن الإمارات تراهن على تحقيق ما فشلت فيه حليفتها السعودية؛ طيلة السنوات الماضية في ميدان القتال باليمن، ولكن على ما يبدو أن هجمة الإمارات الحالية مدفوعة بتحقيق أهداف محددة تمثل جوهر مهمة العدوان منذ لحظته الأولى، تدمير قدرة اليمنيين على بناء بلدهم، فمن شن العدوان خشية من نشوء يمن قوي ومستقل، وحرصًا على تدميره، يجد صعوبة في مغادرة اليمن وهناك فرصة لأهل البلاد في النهوض مجددًا.

إن العملية العسكرية الإماراتية البرية الجارية تهدف بالأساس لمنع اليمنيين من وضع أيديهم على حقوق النفط في شبوة ومأرب وغيرها، ويتطلع كذلك لإلحاق أكبر قدر من التدمير في الحواضر اليمنية الرئيسية، وكذلك ترمي لتغير شروط التفاوض الجاري؛ فالمطلب اليمني المعلن هو وقف العدوان ورفع الحصار كشرط أساسي لإنهاء الصراع وإطلاق عملية تفاوض سياسي جدي بين المكونات اليمنية، وهو ما ترفضه قوى العدوان وتصر على فرض الاملاءات على عملية التفاوض بواسطة أدوات العدوان والحصار.

ما يحدث في اليمن ليس حربًا حدودية أو صراعًا أهليًا على السلطة، ولكن جزءًا من سياق تاريخي دمرت فيه أسر الحكم الخليجي فرص بناء الدولة اليمنية مرة تلو الأخرى، وقد أرسلت قواتها هذه المرة بذات الغرض وحشدت أمامهم عشرات الآلاف من المرتزقة، ولكنها اصطدمت بإرادة اليمنيين واستعدادهم لحماية بلادهم، وهو ما فتح الباب أساسًا أمام فكرة وقف الحرب والنظر في إنهاء العدوان؛ فلو لم يقاتل اليمنيون لما كان هناك اليوم ما يتم التفاوض حوله، ولفرضت السعودية والإمارات حكم ميلشياتها واتباعها، وحافظت على مسلسل تدميرها المتكرر لليمن وهيمنتها عليه، وضربت لنا مثلًا جديدًا عن قدرة أصحاب المال وحكام النفط في معاقبة أي بلد فقير يقرر أهله الخروج عن الخطوط التي يرسمها أصحاب المال وحلفاء النظم الغربية المهيمنة على هذا العالم.

ما أعاق التفاوض في جولاته الأخيرة على سبيل المثال، أن السعودية التي خسرت الحرب بكل ما للأمر من معنى، تصر على مواصلة حصار اليمن وإغلاق مطاراته وموانئه، وتعتبر أن هناك إمكانية ليقبل اليمنيون بإنهاء القتال مع احتفاظها بالحصار وبدرجة من الاحتلال لأراضيهم، وما يدفع الإمارات لارتكاب مجازرها الآن بحق اليمنيين هو ذات السعي لإملاء استسلام على اليمنيين؛ فشلت في تحقيقه طيلة سنوات الحرب، وستفشل وتعيد تجرع نفس الهزيمة وبشكل أسوأ من تجاربها في الأعوام الأولى للحرب ■

رؤيةٌ استشرافيّةٌ للصراع العربيّ الصهيونيّ في سياق التحوّلات الدوليّة

د. علي بوطوالة. الأمينُ العامُ لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي/ المغرب

قدرُ المنطقة العربيّة منذ تخلّفها عن الثورة الصناعيّة والنهوض الحضاريّ للغرب أن صارت ضحيّة مؤامراته، وفقدت زمامَ مصيرها، وأصبحت العوامل الخارجيّة موجهة ومقررة في حياة شعوبها، لهذا السّبب تبرز الحاجة لقراءة فاحصة لما يجري في عالمنا الراهن من تحوّلات ستكون لها تداعياتٌ أكيدةٌ على مسارِ ومستقبل الصراع العربيّ الصهيونيّ. إنّ الحرصَ على فهم واستيعاب ما يحدث من تطورات ومحاولة استشراف آفاقها، تمليه متطلبات الصراع الوجوديّ للامّة العربيّة مع الكيان الصهيونيّ الاستعماريّ والاستيطانيّ الذي أقامته الإمبراطوريّات الاستعماريّة الغربيّة؛ بهدف تعطيل تقدم المنطقة، وتفتيت بلدانها إلى كياناتٍ طائفيّةٍ ونهب خيراتها واستغلال طاقاتها الماديّة والبشريّة.

١- الارتباطُ الوثيقُ بين المشروع الصهيونيّ والسيطرة الإمبرياليّة

تأسّست الحركة الصهيونيّةُ في سياق بروز الدولة الأمة، والغزو الاستعماري للبلدان العربيّة في نهاية القرن التاسع عشر، لكن نتائج الحرب العالميّة الأولى، ومنها على الخصوص انهيار الإمبراطوريّة العثمانيّة، هي التي سمحت لبريطانيا وفرنسا بتقاسم السيطرة على المشرق العربي من خلال ما عرف باتفاقية سايس بيكو، علمًا أنّ وعد بلفور كان قد صدر قبل نهاية الحرب (سنة 1917). وقد كانت أبعاد ومخاطر المخطط الصهيوني الاستعماري قد انكشفت بوضوح في منتصف ثلاثينات القرن الماضيً، مما دفع الشعب الفلسطيني لتفجير ثورته الكبرى سنة 1936، التي قمعتها بريطانيا بشراسة، ودعمت تكوين وتسليح العصابات الصهيونيّة، بدعوى حماية اليهود، تمهيدًا لتأسيس جيش الاحتلال الصهيوني. وبانتهاء الحرب العالميّة الثانية بانتصار الحلفاء، وبروز الولايات المتّحدة الأمريكيّة كأوّل قوّة عظمى تمتلك السلاح النووي، ركّزت الحركة الصهيونيّةُ معظمَ جهودها على التغلغل داخل الإدارة الأمريكيّة بواسطة عمل لوبياتها القويّة.

هكذا وفي وقتٍ ما زالت فيه بلدان المغرب العربيّ خاضعة للاستعمار الفرنسي، وبلدان المشرق العربي تحت النفوذ البريطاني، أعلنت الحركة الصهيونية سنة 1947، تأسيسَ دولتها بعدما وفّرت كل الشروط وحظيت باعتراف ومباركة الدول الخمس الكبرى المتحكّمة في مجلس الأمن الدولي، التي قررت تقسيم فلسطين بين الفلسطينيين واليهود. طبعًا رفض العرب مؤامرة التقسيم، لكن الهزيمة المذلة للجيوش العربية في مواجهة جيش الإحتلال الصهيوني مثلت صدمة كبيرة للشعوب العربيّة، ودفعت بطلائع شبابها للانتفاض والثورة في بلدان الطوق، كانت أبرزها ثورة الضباط الأحرار بمصر في 23 يوليو 1952، بقيادة الزعيم جمال عبد الناصر.

في هذا السياق، سمحت أجواء الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي الإمبريالي بصعود حركات التحرّر الوطني في المنطقة المغاربيّة على غرار باقي بلدان آسيا وإفريقيا، كما تأسّست الأحزاب والتنظيمات القومية بالمشرق العربي (حركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي...)، وتحقّقت انتصارات على الاستعمار التقليدي، بحصول البلدان العربيّة المستعمرة كافة على استقلالها السياسي، باستثناء فلسطين، التي ستنطلق ثورتها المعاصرة في بداية 1965، بسبب الطابع الاستثنائي لاستعمارها الاستيطاني المشرعن من الأمم المتحدة والمدعوم من القوى العظمى!

٢ – طبيعةُ العدوّ الصهيونيّ، وأوهامُ التسوية السياسيّة

بقدر ما خلق الانتصارُ السياسيّ للثورة الناصريّة على العدوان الثلاثي سنة 1956، آمالًا عريضةً بإمكانيّة تحرير فلسطين، خاصة بعد تأسيس الجمهوريّة العربيّة المتّحدة سنة 1958، بين مصر وسوريا، وبروز حركة القوميين العرب، ثم اندلاع الثورة الفلسطينيّة في بداية 1965، بقدر ما زجّت نكسة 1967، بالأمّة العربيّة في نفق طويل من الهزائم المتوالية والتراجعات الخطيرة، ولم تكن حرب التحريك لأكتوبر سنة 1973، إلا مبررًا لإضفاء المشروعيّة على توجّه السادات اليميني وتوقيعه لاتفاقية كامب ديفيد المشؤومة، التي أحدثت خللًا فادحًا في ميزان القوى مع الكيان الصهيوني. في السياق نفسه وظّفت باقي الأنظمة العربيّة قرار مؤتمر القمة العربي سنة 1974، بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينيّة ممثّلًا شرعيًّا ووحيدًا للشعب الفلسطيني، للتملّص من مسؤولياتها القوميّة، والترويج لمشاريع التسوية السلميّة لصراع وجوديٍّ مع كيانٍ استعماريٍّ استيطانيٍّ عنصري لا يؤمن إلا بالقوّة بدليل رفضه واستهتاره بكلّ القرارات الدوليّة.

واصلت الأنظمة العربيّة الرجعيّة ممارسة الضغوط على قيادة منظّمة التحرير لقبول ما سمي بمشروع السلام العربي الصادر عن قمة فاس في 9 أيلول 1982، بعد خروجها من بيروت إثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان في صيف السنة نفسها.

هذا التحوّل الدراميّ في مسار الثورة الفلسطينيّة والصراع العربيّ الصهيونيّ تزامن مع ظهور مؤشرات قويّة على تأزم الأوضاع في الاتّحاد السوفياتي، الحليف الدوليّ لقوى حركة التحرّر الوطنيّ العربيّة وفي مقدّمتها منظّمة التحرير الفلسطينيّة، وتورّط العراق في حرب عبثيّة مع إيران بتشجيعٍ من الأنظمة الخليجيّة.

تضافر العوامل الإقليميّة والدوليّة المحبطة، وتصعيد الكيان الصهيونيّ لانتهاكاته الجسيمة لحقوق الشعب الفلسطينيّ، جعلته يفجّر انتفاضته

العودة إلى الفهرس

الأولى ومرّةً أخرى، تحدث تحوّلات كبرى غير متوقّعة تمثّلت بسقوط دول المعسكر الاشتراكي تباعًا، ثمّ شنّ حرب الخليج الأولى ضدّ العراق بحجّة إخراجه من الكويت، وانهيار الاتّحاد السوفييتي، وانتهت، بعد ذلك، الحربُ الباردةُ بانتصار ساحق بيّن للمعسكر الرأسمالي الإمبَريالي المسانِدَ والحامي للكيان الصهيوني. في هذا السياق المطبوع باختلال موازين القوى عربيًّا ودوليًّا، دخلت قيادة منظّمة التحرير الفلسطينيّة في مفاوضاتَ سريّة مع حكومة الكيان الصهيونيِّ بضغطٍ عربيٍّ وبرعاية أمريكيّة. أدّت المفاوضاتُ كما هو معلومٌ إلى اتفاق أوسلو الذي لم تطبق بنوده حتى الآن، بل وأصرّت حكوماتُ العدوّ على خلق أمر واقع يستحيلُ معه تطبيق حلّ الدولتين. وتأكد أنّ هدف العدوّ الصهيونيّ وحلفاءه كان وما يزال التصفيةَ النهائية للقضية الفلسطينية مقابلَ حكم ذاتيٍّ مشوّه ومجرّدٍ من كلّ مقوّمات السيادة الوطنية.

٣- جدليّة الاحتلال والمقاومة في ظلّ الأحاديّة القطبيّة

منحت أحداث ١١شتنبر/ أيلول 2001 المبررَ المثالي للإمبرياليّة الأمريكيّة لغزو أفغانستان والعراق، وإحكام سيطرتها العسكريّة المباشرة على منابع النفط بدعوى الحرب على الإرهاب، وتزامن ذلك مع صعود اليمين الصهيونيّ المتطرّف إلى حكومة الكيان الصهيوني، الذي صعّد من اعتداءاته على الشعب الفلسطينيّ مما جعل هذا الشعب البطل يفجّر انتفاضته الثانية التي حظيت بمساندة شعبيّة عربيّة واسعة، بل وجمّدت بعض الدول العربيّة علاقات التطبيع التي أقامتها مع الكيان بعد اتفاق أوسلو. موازاة مع نهجه العدواني داخل فلسطين، حاول العدوّ الصهيونيّ توجيه ضربة قاصمة للمقاومة اللبنانيّة سنة 2000، ثمّ في 2006، فألحقت به هزيمة غير متوقعة وتمكّنت من تحرير جنوب لبنان بعد معارك بطوليّة فرضت على العدوّ لأول مرّة طلب وقف إطلاق النار. بعد ذلك استغل الانقسام الذي حصل في الساحة الفلسطينيّة، محاولا استرجاعَ هيبة جيشه بشنّ حروبِهِ على غزّة المحاصرة، واضطرّ دائمًا لإيقافها أمامَ صمود المقاومة الفلسطينيّة، التي استفادت من تجربة المقاومة اللبنانيّة، وأبدعت في وسائل المواجهة، تحقق هذا الصمود رغم التداعيات الكارثية لما سمي بالربيع العربي. وتطور تطور المخطط الصهيو- أمريكي من مشروع الشرق الأوسط الجديد (والكبير) إلى صفقة القرن تحت إدارة ترامب، كأعلى حلقة في فرض السيطرة الصهيو- أمريكيّة على كامل المنطقة العربيّة.

في مواجهة هذا المخطط الجهنمي، كشف صمود محور المقاومة، بانتصار الجيش العربي السوري بدعم حاسم من حلفائه، في الحرب الدوليّة التي استهدفت إسقاط الدولة السوريّة وتفتيت وحدة الشعب السوري وأراضيه، وفشل عدوان التحالف السعودي على اليمن، وخاصة انتصار المقاومة الفلسطينيّة في معركة سيف القدس التي حقّقت وحدة الشعب الفلسطيني بشكل غير مسبوق، وفرضت معادلات جديدة في الصراع مع العدوّ الصهيوني.

4- أيةُ آفاق للصراع العربيّ الصهيونيّ في سياق التحوّلات الجديدة ؟

من خلال متابعة التحوّلات الجيواستراتيجيّة، وتحليل المؤشّرات الإحصائيّة على المستويات العسكريّة والماليّة والاقتصاديّة والتجاريّة، تتأكّد فرضيّةُ دخول العالم مرحلة جديدة، مطبوعة بالمخاض العسير للانتقال من الأحاديّة القطبيّة إلى تعدديّة قطبيّة قطباها البارزان الصين والولاياتُ المتّحدة الأمريكيّة، هذه الحقيقة تؤكدها باستمرار التقارير الدوريّة لأشهر مراكز الأبحاث والدراسات الغربيّة، أكيد أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة ستبقى قوّة عظمى، ولكنّها أصبحت تواجُهُ صعوبات كبرى داخليًّا وخارجيًّا للحفاظ على دورها كدركيٍّ للعالم، وأصبح هاجسها الأوّل إيقاف أو على الأقل إبطاء صعود الصين، والحيلولة دون قيام تحالف استراتيجي بينها وبين روسيا العائدة بقوّة للساحة الدوليّة في السنوات الأخيرة.

في هذا السياق تحاول الولايات المتّحدة الأمريكيّة التوصّل إلى اتفاقٍ جديدٍ مع إيران، وإبعادها ما أمكن عن الصين وروسيا، وهذا سر التباين بينها وبين الكيان الصهيوني الذي يهدّد باللجوء للحرب لإيقاف البرنامج النووي الإيراني. أما رهان أنظمة الخليج على التحالف مع الكيان الصهيوني لمواجهة ما تسميه بالخطر الإيراني، فهو رهان على السراب، لأنّ قرار الحرب يبقى بيد الإدارة الأمريكيّة التي تجرّعت فشل خططها في أفغانستان والعراق، ولم تعد أولويتها حماية منابع النفط، لأنّها صارت أكبر منتج له، هذه التطورات تفسر القلق الوجودي المتزايد للكيان الصهيوني، خاصة وأن معركة سيف القدس قد أبرزت عناصر القوّة الجديدة للمقاومة الفلسطينيّة المتمثلة في الأسلحة الرادعة، ووحدة الشعب الفلسطيني في كلّ مناطق وجوده بما فيها داخل أراضي 1948، وارتفاع منسوب التعاطف الشعبي على المستوى الدولي وداخل البلدان الغربية على الخصوص.

بناءً على هذه المستجدات فإن الرؤية الواقعيّة تفيد أنّ الكيان، وإن أصبح بالفعل يواجه منافسة قوى إقليميّة صاعدة، كتركيا وإيران التي تمثل بالنسبة له تهديدًا جديًّا، فإنّ غياب قوة إقليميّة عربيّة رادعة، يجعل الآمال معلقة على محور المقاومة عمومًا وعلى المقاومة الفلسطينيّة بالأساس، مدعومة طبعًا بجبهة شعبيّة عربيّة قويّة ومتماسكة، كما تؤكّد ذلكَ دروسُ كلّ الثورات الوطنيّة المنتصرة.

الخلاصة: إنّ التحولات الدوليّة الجديدة تمثّل فرصة تاريخيّة جديدة لإلحاق الهزيمة بالمشروع الصهيوني إذا توفّرت العوامل الداخليّة، لأنّها تبقى العوامل الحاسمة، وفي مقدمتها إنهاء انقسام الصف الوطنيّ الفلسطيني، والتوظيف الجيّد للبعد الحقوقيّ والإنسانيّ في الصراع (قضيّة الأسرى) وكسر الهيمنة الصهيونيّة على الإعلام الدولي، وتشكيل «جبهة شعبيّة عربيّة ضدّ التطبيع والتصفية» كما اقترحت الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، في ارتباط بإحياء وتطوير المشروع النهضويّ العربي كأفق استراتيجي لكفاح الشعوب العربيّة في العقود القادمة ■

إشكاليّةُ الوحدةِ والتجزئةِ في مجلسِ التعاونِ الخليجي

رضي الموسوي. كاتبٌ صحفيٌّ/ البحرين

مرّت مرورُ الكرام القمةُ الثانية والأربعين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربيّة التي انتظمت في العاصمة السعودية الرياض في الرابع عشر من ديسمبر/ كانون الأول 2021، وهي القمة الثانية على التوالي التي تعقد في السعودية، حيث كان من المفترض أن تعقد في البحرين، إلا أنّ الخلافات الخليجيّة الداخليّة أرخت بظلالها فتحوّلت القمّة إلى الرياض، إذ لم تتمكن قمة العلا التي عقدت في مطلع يناير 2021 من تجاوز الأزمة الخليجية، وخصوصًا بين حكومتي البحرين وقطر؛ الأمرُ الذي يثير الكثير من التساؤلات المشروعة إزاءَ مستقبل مجلس التعاون الخليجي الذي تسجّل دوله الست مجتمعة المرتبةَ الاقتصاديّةَ الثالثة عشر على مستوى العالم بناتج محليٍّ إجماليٍّ يبلغ 1.4 تريليون دولار في 2020، حصة السعودية منه تشكل 50 بالمئة، والإمارات 25 بالمئة.

هذه المرتبةُ المتقدّمةُ لم تسعف المنظومة الخليجية من تجاوز أزماتها وخلافات أعضائها، ولم تدخل في أجواء الوحدة التي بشّر بها البيان التأسيسي الأوّل الذي تلي من العاصمة الإماراتية أبو ظبي في مايو/أيار 1981. فلم نر الجواز الموحد ولم نر العملة الموحدة ولم نر المشاريع الكبرى، بل إن المشاريع المشتركة التي كانت قائمة تم تفتيتها مثل شركة طيران الخليج، التي كانت مملوكةً لأربع دول خليجية، فبدلًا من دخول الدولتينِ المتبقيتين في شراكة هذا الطيران، انقسمت إلى أربع شركات، كل دولة عضوّ فرخت شركة طيرانٍ خاصة بها، فدخل الجميع في المنافسات الضارة. وتفتت أيضًا وكالة أنباء الخليج إلى أربع وكالات أنباءٍ وأكثر، وحل التنافس مكان التعاون في المشاريع الكبرى كما هو الحال في صناعة الألمونيوم والحديد والصلب والبتروكيماويات والملاحة البحرية.. الخ.

درس أوروبا

كان يمكنُ لمجلس التعاون أن يسير على خطى الاتحاد الأوروبي في الاتحاد الجمركي وفتح الحدود والعملة الموحدة، إلا أن ذلك لم يحصل. فقد خطت أوروبا نحو الوحدة بثبات، حيث بدأ بست دولٍ وبلغ عدد أعضائه اليوم 28 دولة، لا يوجد بينها حدود إلا على الخريطة، وذلك بفضل إدراك كبار القارة بأهمية الوحدة في عصر التكتلات الكبيرة، فقد شكل تأسيس الهيئة الأوروبية للفحم والفولاذ عام 1951 النواة الحقيقية التي أدّت إلى قيام الاتحاد الأوروبي وفق جداول زمنيّة محدّدة الخطوات وسارت عليها الدول المؤسّسة للخروج من عنق زجاجة تداعيات الحرب العالميّة الثانية وآثارها على القارة العجوز، فاقترح وزير خارجية فرنسا حينها، روبرت شومان، توحيد إنتاج الفحم والفولاذ في فرنسا وألمانيا الاتحادية، فتم التوقيع على تأسيس الهيئة من ست دول هي فرنسا وألمانيا وبلجيكا وإيطاليًا وهولندا ولوكسمبورغ، وعرفت باسم اتّحاد الفحم والفولاذ. وجاء تأسيس السوق الأوروبيّة المشتركة في مايو 1957، من قبل الدول الست ليشكّل خطوةً توحيديّةً أخرى دمجت فيها اتّحاد الفحم والفولاذ ومنظّمة الطاقة الأوروبيّة لتتشكّل المجموعةُ الاقتصاديّةُ الأوروبيّة، تلتها في العام 1968 خطوة جريئة تم فيها إلغاء كل الجمارك بين الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية وتم اعتماد تعرفة جمركية موحدة تجاه الخارج شكلت بدورها محفّزًا للسوق الداخليّة الموحّدة. ولأنّ الدول الأعضاء كانت جادة نحو تشكيل كتلة كبرى، فقد عبدت الطريق للعملة الموحدة «اليورو» عبرَ التعاون النقدي في مطلع يناير 1983، عندما بدأ تطبيق وحدة الصرف الأوروبيّة واعتماد آلية تفصيليّة للتدخّل في أسواق النقد وتقديم الدعم اللازم للعملات التي تتعرّض للتذبذب، وتضمّن نظام النّقد الأوروبي ثمان عملات هي المارك الألماني، الفرنك الفرنسي، الفرنك البلجيكي، الجليدر الهولندي، الكرون الدانماركي، الليرة الإيطالية، الجنيه الإيرلندي وفرنك لوكسمبورغ.

هذا التطوّر هيّأ لمعاهدة ماستريخت والعملة الأوروبيّة الموحّدة، وذلك في ديسمبر/كانون الأول 1991، عندما عقدت المجموعة الأوروبيّة قمّة في مدينة

العودة إلى الفهرس

ماستريخت الهولندية، تم الاتفاق فيها على تحويل الكتلة من مجموعة اقتصادية إلى وحدة سياسيّة بعملة موحّدة، فوضعت ضوابطُ واشتراطاتٌ عديدة لإنجاح هذه الخطوة التاريخيّة، منها تحديد أسعار الصرف وإنشاء جهاز للمتابعة والمراقبة وإنشاء صندوق دعم الدول الفقيرة الأعضاء في الاتّحاد، وضبط العجز في الموازنة العامة والدين العام بما يسهم في إحداث النقلة النوعيّة بتقليص الهامش بين اقتصاديّات الدول الأعضاء. وقد حدّدت معاهدة ماستريخت ثلاث مراحل للوصول إلى الوحدة المالية والاقتصادية، وهي إصدارُ عملة موحّدة، وإنشاء البنك المركزي الأوروبيّ ووضع معايير للانضمام للوحدة النقديّة منها ضبط معدّلِ التضخّم.

تعثّر تحقيق الوحدة

هكذا تمكّنت دول أوروبا من إنجاز الخطوات الاستراتيجيّة على طريق وحدة القارة العجوز رغم وجود اقتصاديّات متباينة في مستوى الأداء وتعدّد اللغات والجغرافيا، بخلاف دول مجلس التعاون الذي تتمتّع دوله بأنظمة متشابهة حدّ التطابق وبلغة واحدة وجغرافيّة متراصّة وتاريخ مشترك ودين واحد، ومع ذلك لم يتمّ إنجاز المهمّات الكبرى التي ينتظرُها المواطن الخليجي. وبحلول الرابع من فبراير/شباط 2022، تمرّ الذكرى الواحدة والأربعين للاجتماع الذي عقده في الرياض وزراء خارجية الدول الستّ التي أسّست فيما بعد مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة. وكان ذلك أشبه بالاجتماع التحضيري للقمّة التأسيسيّة التي عقدت في الخامس والعشرين من مايو/أيار 1981، بالعاصمة الإماراتيّة أبو ظبي بمشاركة ملوك وسلاطين وأمراء الدول الست: السعودية، الكويت، عمان، الإمارات، قطر، والبحرين، وقد أسفرت القمّة عن التوقيع على النظام الأساسي للمجلس الذي نصّت مادته الرابعة على أن أهداف المجلس تتمثّل في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وتعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين، بما فيً ذلك الشؤون الاقتصاديّة والماليّة والشؤون التجاريّة والجمارك والمواصلات والتعليم والصحة والإعلام والسياحة والتشريع والإدارة.

وقد عقد مجلس التعاون في العقود الأربعة الماضية 42 قمة وعشرات الاجتماعات على مستوى المجلس الوزاري (وزراء الخارجية) ومثلها الاجتماعات التي عقدت على مستوى الوزراء كل في اختصاصه، فضلًا عن جهاز الأمانة العامة ومقرها العاصمة السعودية الرياض. كما أقرّ المجلس في نوفمبر 1981، الاتفاقيّة الاقتصاديّة الموحّدة، وتمّ العمل بها بعد عامين، وجرت عليها تعديلات وتطويرات قاد إلى إقرارها من قبل الزعماء الخليجيين في قمّة مسقط نهاية ديسمبر/كانون الأوّل عام 2001، وكانت تحمل طموحات كبيرة، إلا أن الكثير من المنغصاتً حالت دون تنفيذ أهم بنودها المتعلقة بالسوق المشتركة والمشاريع الكبرى التي يفترض أن تُشيد في عالم لا يعترف بالصغار، وبالعملة الموحدة التي تأجل إقرارها مرارًا، وتلكأ تأسيس مصرف مركزي خليجي لهذا الغرض بسبب تباين وجهات النظر حول مقر المصرف وغيره من المسائل الهامشية والفرعية التي وقفت حجرَ عثرة أمام إنجاز خطوة مهمة كهذه، وتعثر كذلك إصدار الجوأز الموحّد والاتحاد الجمركي وفتح الحدود على الطريقة الأوروبيّة.

واجه مجلس التعاون الخليجي امتحانًا عسيرًا في 2017، عندما تفجّرت الخلافات بين السعودية والإمارات والبحرين ومعها مصر من جهة وبين قطر من جهة أخرى، تم بموجبها مقاطعة الدوحة وإغلاق الأجواء أمامها. وقد فعلت الأزمة فعلتها وتوتّرت العلاقات إلى مستويات غيرِ مسبوقة، حتى تم لجمها بتدخّلات ووساطات خارجيّة أهمّها الولاياتً المتّحدة الأمريكيّةً التي حثّت دول المنطقة على الخروج من هذا المأزق لمواجهة ما أسمته بالخطر الإيراني، فحصلت المصالحة في قمّة العلا بالسعودية مطلع شهر يناير/ كانون الثاني 2021، عندما أعلنت الرياض فتح الأجواء والحدود مع قطر وتبعتها الإمارات ومصر، وحضر أمير قطر القمّة الواحدة والأربعين، ليسدل الستار نسبيًّا على أخطر خلافات المجلس الداخليّة.

لقد تمّ امتحان المادة العاشرة من النظام الأساسي، هيئة تسوية المنازعات، التي **تنصّ على:**

1. أن يكون لمجلس التعاون هيئة تسمى هيئة تسوية المنازعات، وتتبع المجلس الأعلى.
2. أن يتولى المجلس الأعلى تشكيل الهيئة في كل حالةٍ على حدة بحسب طبيعة الخلاف.
3. إذا نشأ خلافٌ حولَ تفسير أو تطبيق النظام الأساسي، ولم تتمّ تسويته في إطار المجلس الوزاري أو المجلس الأعلى، فللمجلس الأعلى إحالته إلى هيئة تسوية المنازعات.

لم توفّق مؤسّسات المجلس من لجم تداعيات الخلاف الخليجي - الخليجي، بل إنّ تطوّرات دراماتيكيّة سريعة جرت بين أطراف الخلاف وأخذ «نشر الغسيل» مداه السلبي للدرجة التي أثرت على مواطني دول المجلس الذين لم يكن لهم لا ناقة ولا جمل في تفجر الأزمة. لذلك يمكن فهم برودة أجواء المصالحة التي تمّت في قمة العلا وعدم شمولها كل دول الخلاف.

بعد كل هذه العقود، إلى أين تسير دفّة الوحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي؟

إذا استمرّ الوضع على ما هو عليه وبقت العقليات كما هي، فإن سفينة مجلس التعاون لن ترسو على برّ الوحدة الخليجيّة التي بشر بها زعماء المجلس مواطنيهم قبل واحد وأربعين عامًا، ذلك أن للوحدة اشتراطات ومتطلّبات يقف على رأسها الإرادة السياسيّة البعيدة عن المحاصصات والمصالح الضيّقة. فالاتّحاد الأوروبيّ لم يصل إلى هذا المستوى إلا عندما خطّط استراتيجيًّا، ونظر للدول الصغيرة الأعضاء فيه بمزيد من الاحترام، واعتمد مقرّات وأجهزة ومؤسّسات الاتّحاد فيها، كما هو الحال مع مقر المفوضيّة والبرلمان الأوروبيّ في بروكسل ببلجيكا. كما أن الاستفادة من الدرس الأوروبيّ من شأنه أن يسهم في تحريك عجلة الاتّحاد والوحدة بين دول مجلس التعاون والانتقال فعلا من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، ليس بشعارات سياسيّة مرسلة، بل بإرادة سياسيّة قادرة علىً إحداث النقلة النوعية المطلوبة، وفي مقدمتها إشراك المواطن في صناعة القرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ووضع الاستراتيجيات المطلوبة لهذا الهدف■

الواقعُ العربيُّ وعضويةُ إسرائيل في الاتّحادِ الإفريقيّ

قراءةٌ تاريخيّةٌ مختصرة

د. عابد الزريعي. مديرُ مركزِ دراساتِ أرضِ فلسطين للتنميةِ والانتماء/ تونس

تعقد المفوّضُ العام للاتّحاد الإفريقي تذكيرَ الدول المطالبة بإلغاء قراره بقَبول إسرائيل عضوًا مراقبًا في الاتّحاد، بأنّ إسرائيل لها علاقاتٌ دبلوماسيّة مع أكثرَ من ثلثي دول الاتحاد. هذا الردّ المتعالي يشكل مناسبة للاجابة على سؤال: كيف بنت إسرائيل هذه العلاقات؟ وهل تمّ ذلك في غفلة منا؟ أم نتيجة أخطاء وخطايا وقعنا فيها منذ تأسيس دولة الكيان الصهيوني؟ أم لدقّةٍ في التخطيط والمثابرة على التنفيذ من قبل العدوّ؟

هذا المقالُ محاولةٌ لرسم خطوط مسار التغلغل الإسرائيلي في القارة الإفريقيّة منذ عام 1948، حتى اللحظة الراهنة التي باتت تحظى فيها بعضويّة مراقب في الاتّحاد الإفريقي، وهو مسارٌ مضىً عبرَ ثلاثة مراحل: تمركزٌ وتمدّدٌ في البداية، وتَقلّصٌ وانكماش في الوسط، وتمدّدٌ جديدٌ وانتشار في الراهن الذي يجب أن لا يكون ختامًا.

أوّلًا: المرحلة الأولى: التأسيسُ والتمركز

1 ـ **الإطار التاريخي**: 1948 إلى 1967: أدرجت القارةُ الإفريقيّة على خارطة تفكير الحركة الصهيونيّة منذ انعقاد مؤتمرها الأوّل عام 1897 م، وبتمكّنها من إقامة دولتها في فلسطين عامَ 1948، ارتبط تبلوّر الاتّجاه الإفريقيّ في السياسة الخارجيّة الإسرائيليّة، بانعقاد مؤتمر باندونج عام 1955، وبمجموعة تغيّرات شهدتها القارّةُ تمثّلت في بروز حركاتٍ التحرّر الوطني، واستقلال عديد دول القارة وتشكيلها كتلةَ تصويت حاسمة في المحافل الدوليّة. وقد بنتْ إسرائيل سياستها على قاعدة تعزيز حضورها ومنع القوى غير الصديقة من التمركز في القارّة.

2 ـ **المسارات**: بدأ التسلّل الإسرائيلي من غرب القارّة ثمّ وسطها ثمّ شرقها. وقد دشّنت علاقاتها الإفريقيّة، بالاعتراف بها من قبل ليبيريا عام 1948. وتعمّقت تلك العلاقات باعترافها بغانا عام 1957، بعد أقلّ من شهر من استقلالها عن بريطانيا. وفي عام 1958، أدّت وزيرةُ خارجيّتها (جولدا مائير) زيارةً لغرب إفريقيا، واجتمعت بقادة كلٍّ من ليبيريا، وغانا، والسنغال، ونيجيريا، وكوت ديفوار. وبحلول عام 1966، صار لديها تمثيلٌ دبلوماسي في أغلبية الدول الإفريقيّة جنوب الصحراء. ثمّ ركزت جهودها خلال الفترة من عام 1963 وحتى 1967، على منطقتي القرن الإفريقي والبحر الأحمر؛ وذلك بالاعتماد على علاقاتها مع أثيوبيا.

3 ـ **الآليات**: اعتمدت إسرائيلُ في هذا التوسّع على مجموعة آليات تمثّلت سياسيًّا في المبادرة بالاعترافِ بالدول حديثة الاستقلال وعرض المساعدات عليها، واقتصاديًّا وفنيًّا في توثيق العلاقات التجارية وعقد الشراكات مع عديد الدول وإرسال الخبراء الذين بلغ عددهم أكثر من 2408 خبراء يعملون في شتى المجالات، وكذلك عقد دوراتٍ تدريبية للأفارقة في إسرائيل، خاصةً في المجال النقابي؛ وهو الأمر الذي تولاه الهستدروت. كما تمثّلت الآليات على المستوى العسكري في تدريب وحدات الصفوة، وبيع الأسلحة الحديثة للدول الإفريقيّة.

4 ـ **الإنجازات**: تمثّلت الإنجازاتُ الإسرائيليّة على المستوى السياسي في بناء علاقات دبلوماسيّة مع 32 بلدًا إفريقيًّا، أي أكثر من نصفِ بلدان القارة الإفريقيّة. باستثناء الدول العربيّة والإسلاميّة، والمستعمرات البرتغالية. وتمكّنت على المستوى العسكري من إنشاء مراكز عسكريّة لها في جزر فاطمة ودهلك وحالب على الساحل الإرتيري، واحتفظت بمراكز رصد معلومات وقوات كوماندوس وقطع بحرية صغيرة على تلك الجزر.

ثانيا: المرحلة الثانية: التقلّص والانكماش

الإطار التاريخي: يتحدّد الإطار التاريخيّ لهذه المرحلة من عام 1967، إلى عام 1977، التي شهدت مجموعةً من الأحداث التاريخيّة على المستويين العسكري والسياسي. فقد اندلعت خلالها حربان كانت إحدى الدول العربية الإفريقية طرفها الرئيس، وهما حرب حزيران علم 1967، وحرب أكتوبر عام 1973. وعلى المستوى السياسي صدر قرار الجمعيّة العامة للأمم المتّحدة الذي يعدّ

العودة إلى الفهرس

الصهيونيّة شكلًا من أشكال العنصريّة عام 1975، وكذلك بروز الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، لتنتهي بزيارة السادات للقدس عام 1977، التي دشّنت المرحلة الثالثة.

المترتبات: انعكست حربُ حزيران سلبًا على الحضور الإسرائيلي في القارة. فقد قامت عديد الدول الإفريقيّة بقطع علاقاتها بإسرائيل، وبعد حرب أكتوبر 1973، خسرت إسرائيل معظم علاقاتها، ولم تعد تقيم علاقات إلا مع خمس دول فقط، وهي جنوب إفريقيا والدول الأربعُ التي تدور في فلكها، وهي ليسوتو، ومالاوي، وسوازيلاند، وبوتسوانا.

العوامل المساعدة: تتلخّص العواملُ التي ساعدت على تقليص الحضور الإسرائيلي في القارة في عاملين. يتعلّق الأوّل بموقف منظّمة الوحدة الإفريقيّة التي طالبت بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربيّة المحتلّة. وعدّت في أيار 1973، بأنّ رفض الجلاء عن الأراضي العربيّة المحتلّة يعدّ اعتداءً على القارة الإفريقيّة وتهديدًا لوحدتها، وأنّ الدول الأعضاء في المنظّمة مدعوّةٌ لأن تأخذ منفردةً أو بصورة جماعيّة أيّةَ إجراءات سياسيّة واقتصاديّة مناسبة لصدّ ذلكَ العدوانَ. ودعت جميع الدول الأعضاء في المنظّمة إلى فرض حظر اقتصاديٍّ على إسرائيل والبرتغال وجنوب إفريقيا، وإقامة علاقات وثيقة للتعاون بين أعضاء منظّمة الوحدة الإفريقيّة والجامعة العربيّة. ويتعلّق الثاني بتوجّه الجامعة العربيّة للعمل في القارة الإفريقيّة، حيث قامت بافتتاح مكاتب في شرق وغرب القارة، وتفعيل قرارات المقاطعة العربيّة.

ثالثًا: المرحلة الثالثة: «العودة» الانتشار والازدهار

1 ـ **الإطار التاريخي**: الفترة من 1977 ـ 1990 إلى 2022م: ويتبدى إطار هذه المرحلة في دخول الصراع العربي الإسرائيلي منعطف التسوية السلمية، بزيارة السادات للقدس عام1977، وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد 1979، وعقد مؤتمر مدريد للسلام، وتوقيع اتفاقيّات أوسلو 1993، ووادي عربة عام 1994، ولاحقًا اتّفاقيّات التطبيع بين دولٍ عربيّة إفريقيّة وغير إفريقيّة، بدايةً منْ موريتانيًا ثمّ الإمارات 2020، ثمّ المغرب والسودان 2021، والبحرين، ومن خلال هذه الاتّفاقيات بنت إسرائيل علاقات مباشرةً وأصبح لها تمثيلٌ دبلوماسيٌّ في أكثرَ من عاصمة عربيّة. وقد ترافق ذلك مع سقوطِ الاتّحاد السوفييتي، وبروز دور الولايات المتّحدة الأمريكيّة، التي باتت تضغط على الدول الإفريقيّة لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل. ومع اتّساع دائرة التناقضات العربيّة والنزاعات الإقليميّة، باتت الفرصةُ سانحةً أمام إسرائيل للعمل بحريّة في المنطقة الإفريقيّة.

المترتبات: اندفعت إسرائيل، مستفيدةً في ذلك من زيارة السادات، منذ عام 1977 بقيادة حزب الليكود تجاه القارة الإفريقيّة، تحت شعار «عائدون إليك يا إفريقيا»، واتّسعت دائرة علاقاتها الدبلوماسية لتشمل 48 دولةً من بين 53 عدد دول القارة أي نحو 48% من عدد بعثاتها الدبلوماسية في العالم. ومن أجل تغطية هذا الحضور لجأت إلى نظام الدبلوماسيين غير المقيمين وكذلك الدبلوماسيين في الأمم المتحدة وتكثيف زيارات البرلمانيين والأكاديميين، هذا بالإضافة لتحريك المنظّمات غير الحكومية التابعة للجمعية اليهوديّة الأمريكيّة. وتمكّنت خلال هذه المرحلة من بناء علاقات مع العديد من الأقطار التي كانتْ ليستْ لها صلة وروابط بإسرائيل. خاصّةً الدول الناطقة باللغة البرتغالية (انغولا، موزمبيق، غينيا بيساو، ومملكة ساوتومي وبرنسيب) بالإضافة لزمبابوي، ناميبيا وأرتيريا. كما حضرت اجتماع المنظّمة الاقتصاديّة لدول غرب إفريقيا، وانتهت بعضويّةٍ غيرِ مراقبةٍ في الاتّحاد الإفريقي.

رابعًا: ملاحظاتٌ جوهريّة

1 ـ لم يطرأ أي تغيّر على أليّات التغلغل التي اعتمدت عليها إسرائيل في المرحلة الأولى، سوى في اتّساع المجال، وتطوّر تقنيّات العمل.

2 ـ تغيّر الموقف الإفريقي تجاهَ قضيّةِ عنصريّةِ إسرائيل، ارتباطا بتوسّعِ علاقاتهَا مع دول القارة وانكماشها. فخلال المرحلة الأولى، عام 1958 رفضت غالبية الدول المشاركة في المؤتمر الأول للبلاد الإفريقية المستقلة في أكرا؛ تأييدَ الاقتراح المصري الداعي إلى وصف إسرائيل بالعنصريّة. وخلال المرحلة الثانية، عام 1975 صوّتت عشرون دولة إفريقية من غير الأعضاء في جامعة الدول العربيّة، ومعارضة 5 دول وامتناع 12 عن التصويت على قرار اعتبار الصهيونيّة شكلًا من أشكال العنصريّة. وخلال المرحلة الثالثة عام 1991، ومثلما أدّى التصويت الإفريقي دورًا حاسمًا في قرار اعتبار الصهيونيّة شكلًا من أشكال العنصريّة، كان له دورٌ حاسمٌ في إلغاء هذا القرار.

3 ـ بدأت إسرائيل بالتغلغل من غرب القارة وهي المرحلة التي شهدت زيارة جولد مائير، وعندما عادت ركزت على غرب القارة أيضًا، وهي المرحلة التي دشنتها رحلات نتنياهو المتعدّدة، التي كانت قد شملت أغلب بلدان القارة، حيث قام عام 2016م، بجولة شملت أوغندا وإثيوبيا وكينيا ورواندا. وفي عام 2017م، حضر نتنياهو اجتماع رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) في ليبيريا. لتتواصل زياراته بعد ذلك. وفي نوفمبر 2017م سافر نتنياهو إلى نيروبي لحضور حفل تنصيب الرئيس الكيني، ونتيجة لهذه الجولة، فتحت أربع سفارات إفريقيّة جديدة في إسرائيل. وفي سبتمبر 2018م، قرّر نتنياهو والرئيس الرواندي بول كاجامي بدء الرحلات الجوية المباشرة بين تل أبيب وكيغالي، وفتح بعثات دبلوماسيّة في كلا البلدين. وفي يناير 2019م، زار تشاد وأقامت إسرائيل علاقات مع تشاد. وفي فبراير 2020 زيارة نتنياهو لأوغندا في سياق الترويج لصفقة القرن.

4 ـ خلال المرحلة الثالثة بنت إسرائيل علاقات مع جميع دول حركات التحرّر الوطني الإفريقيّة، على الرغم من العلاقة الوثيقة التي ربطت هذه الدول وخلال مرحلة نضالها الوطني بالقضيّة الفلسطينيّة، بل إنّ أغلبها كانت له مقرّات ومكاتب في أكثرَ من دولة عربيّة، وهي مسألة ارتبطت بمسار الانهيار في الموقف العربي، وعدم وجود تصوّر واضح للتعامل مع تلك الحركات بعد انتصارها.

5 ـ تعمل إسرائيل على توظيف اتفاقيات التطبيع الجديدة، خاصةً مع المغرب والسودان لتدعيم حضورها في القارة الإفريقيّة، الأمر الذي يؤكّد أن تقدّمها داخل القارة يرتبط بالواقع والتراجع العربيّ. لذلك فإنّ مقاومة التطبيع على المستوى العربي ترتبط بالضرورة بمقاومة الاختراق الإسرائيلي للقارة■

متى يغادرُ الإسلامُ السياسيّ سقيفةَ بني ساعدة؟

د. سامح إسماعيل. باحثٌ ومحاضرٌ في العلوم السياسيّة وفلسفة التاريخ/ مصر

يرى البعضُ أنّ ما جرى في سقيفة بني ساعدة، نوعٌ من التطوّر السياسيّ القائم على قاعدة الشورى، لاختيار خليفة رسول الله، في سابقةٍ لم يعرف العربُ مثيلًا لها من قبل، ويرى آخرون فيما جرى نوعًا من المصادرة على رأي الأغلبيّة، وفرض هيمنة قريش بالقوّة؛ وبينهما فقدَ الاشتباكُ النقديّ قدرتهُ على إدراك المساومة التاريخيّة التي جرت، بقبول الرواية المتداولة بكلّ تناقضاتها، بحيث باتت الحادثة مسلّمة مطلقة، يستدعي كل طرف منها ما يؤيّد وجهة نظره ورؤيته تجاه الحدث. ويمكن القول إنّ اختيار الخليفة الأوّل، جاء في سياق تحوّل المجتمع المسلم في جزيرة العرب من مفهوم الجماعة الدينيّة، إلى مفهوم الدولة، التي تموضعت وَفْقَ تفاهماتٍ شديدةِ الحساسيّة مع مفهوم العصبيّة القبليّة.

عناصرُ القوّة القبليّة تحسم أمر الخلافة

ظلّت القبيلةُ بسطوتها الاجتماعيّة، المعطى الأكثر تأثيرًا على مجريات الأمور، وظلّت الفاعلية السياسيّة لصلات القرابة؛ عنصرًا مؤثّرًا في ترجيح كفّة أحدهم على الآخر، ووفقًا لهذه الاعتبارات، كانت فرصةُ أبي بكر الصديق تكاد تكون معدومة، في تبوّأ مقعد الخلافة، فهو ينتمي إلى فرع تيم الأقلّ تأثيرًا، ولا يملك من الثروة أو القوّة ما يدعم موقفه، لكن الرجل القوي، عمر بن الخطاب، قرر أن يدفع بصاحب النبي، ليقود المرحلة الانتقاليّة، قبل أن ينفرد هو بخلافته بعد أن تستتب أمور الدولة الناشئة.

ولا يمكن اعتبار وفاة الرسول أمرًا مفاجئًا للقبائل العربيّة، حيث كان التدهور في صحته، عليه السلام، سابقًا على وفاته بوقت كاف، ففي حجة الوداع، بدا وكأنّ النبيّ يودع أصحابه، كما مهّد القرآنُ نفسَه لحتمية الرحيل الوشيك، بقوله تعالى: "وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل، أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم.." آل عمران (144).

وكما هو واضح، فالنص يستشرف ملامح المستقبل القريب، في ظل خلافات يبدو أنّها كانت سابقةً على وفاة النبيّ، ما استدعى نزول الآية في ظل مشاورات، يرجح أنّها كانت قائمة؛ لاختيار الخليفة وقت مرض النبي الأخير.

وعليه، لا يمكن تجاهل حتمية وجود مشاورات بين رؤس قريش، ربما باشرها عمر بن الخطاب نفسه، لحسم ملف الخلافة، وربّما رأى ابن الخطاب، الذي كان يثق في قدرته على قيادة الأمة في هذا الوقت الصعب، أنّ اعتبارات الاختيار التقليديّة لا تنطبق عليه، فطرح على العرب اسم أبي بكر الصديق، ليضع قاعدةً جديدةً للاختيار، تقوم على الورع والقرب من النبي، ويبدو أنّ اقتراح عمر الذي سبق اجتماع السقيفة لاقى قبولًا ضمنيًا، فلربما رأت القبائل أنّ الشيخ الكبير يستطيع أن يقود الجماعة بشكل مؤقت، ولو شكليًا، حتى تحسم القبائل أمرها، ويفرض الرجل القوي نفسه، أو يفرز الصراع قائدًا جديدًا فيما بعد، ومن ثمّ يمكن فهم صمت رؤساء قريش بالتحديد على اختيار الصديق، وتخليهم عن علّي بن أبي طالب، ويمكن كذلك فهم انقلاب القبائل فيما بعد عندما اتضحت الرؤية، وبات عمر بن الخطاب هو الحاكم الفعلي، حيث سلّمه الصدّيق، مقاليد الأمور، لتظهر هيمنة قريش المطلقة على الدولة الإسلامية.

الإسلاميون يعودون إلى السقيفة لأخذ البيعة

تُظهر الروايةِ الرسميّة لما جرى في السقيفة، نوعًا من التوافق بين عناصر الأمة الإسلاميّة، وتؤكد أنّ أسبقيةَ أبي بكر الصديق، جاءت بحكم ورعه وقربه منً النبي، وأنّ الأمر ظل شورى بينهم، بينما أوعز الله إلى الجن لتقتل سعد بن عبادة، الذي أراد إثارة الفتنة، وذهب عليّ بن أبى طالب ليبايع طوعًا ومعه سائر المسلمين، ومن ثمَّ يصبح الإيمان أساسًا للحكم، ومن يحتكر الإيمان يلبس بالضرورة قميص السلطة، لا ينازعه فيه إنسان.

تلقف الإسلاميون هذا الطرح، ساعدهم على ذلك اعتماد رواية السقيفة بعناصرها المتناقضة، فدخلوا هم أيضًا إلى سقيفة بني ساعدة، يطرحون أسهمهم، ويؤكدون أسبقيتهم في الإيمان، وأحقيتهم في السلطة، بعد استيفاء عناصر البيعة؛ بحكم ورعهم وقربهم من منهاج النبوة، وقدرتهم كذلك على الدفاع عن هذا الحقّ بقوّة السيف.

يقول المؤسّس والمرشد الأوّل لجماعة الإخوان حسن البنا: "الإخوان المسلمون يعلمون أنّ أول درجة من درجات القوة، هي قوة العقيدة والإيمان، ثم يلي ذلك قوة الوحدة والارتباط، ثم بعدهما قوة الساعد والسلاح، ولا يصح أن توصف جماعةٌ بالقوّة، حتى تتوفّر لها هذه المعاني جميعًا». ويضيف البنا: «إنّ الإخوان المسلمين سيستخدمون القوة العمليّة حيث لا يجدي غيرها، وحيث يثقون أنّهم قد استكملوا عدة الإيمان والوحدة».

تماهى شعار الإسلام هو الحل الذي رفعه الإخوان المسلمون، مع مفاهيم الجماعة الربانيّة التي طرحت استحقاقها الشرعي للسيطرة على السلطة، وَفْقَ رؤية لا تنفصل عن قراءة مختزلة للتاريخ، فَمع أحداث الربيع العربي، لَوّحت الجماعة بمبدأ الأنصار في السقيفة حين قالوا: «منكم أمير ومنا أمير». حيث رفع الإخوان شعار «مشاركة لا مغالبة»، ومع

العودة إلى الفهرس

الصعود السياسي، وفي ذروة نشوتها بالوصول إلى السلطة، سارعت جماعةُ الإخوان إلى فرض الهيمنة، مبررةً ذلك بالحقّ الإلهيّ في الحكم، وأنّها أبدًا لن تنزع قميصًا ألبسنيها الله !!

يقول حسن البنا في الرسائل: «إذا قيل لكم إلام تدعون؟ فقولوا إلى الإسلام، والحكومة جزء منه، فإن قيل لكم هذه سياسة، فقولوا هذا هو الإسلام، نحن دعاة حق نعتقده ونعتز به، فإن وقفتم في طريق دعوتنا، فقد أذن الله أن ندافع عن أنفسنا وكنتم أنتم الظالمين».

هكذا تنتزع الجماعة مفهوم الدولة من سياقاته الحديثة، إلى حيث غياهب الماضي، وتؤسّس دعوتها على اختطاف الدين، ومغالبة الجميع، حتى وإن تطلب الأمر حربًا لا هوادة فيها، يقول البنا: «سيستخدم الإخوان القوّة حين لا يجدي غيرها، وحين يستكملون عدّة الإيمان»، فالمجتمع جاهلي، كما يؤكّد سيد قطب، وعلى الإخوان استكمال إيمانهم باتباع تعاليم مرشدهم، ثمّ الشروع في استلام السلطة، وتغيير الباطل بشتى الوسائل.

نظر الإسلاميون إلى أحداث الربيع العربي، وانزياح الأنظمة التي طالما قيدت حركتهم، ومنعتهم من استكمال غاية وجودهم بالسيطرة على الحكم، بشيء من الاطمئنان والاستبشار باقتراب لحظة المغالبة، فتجهزوا بعدة الإيمان كما يعتقدون، وبسطوا أيديهم لتلقي البيعة، وحين انطلت الخدعة على الشعوب، قلبوا ظهر المجن لهم، مدفوعين بوهم القوة، قبل استكمال عناصر الهيمنة، فسقطوا في غيابات الجب سقوطًا حتميًا.

والآن نراهم يعودون مرّةً أخرى إلى سقيفة بني ساعدة، يطلبون السلطة بإصرار الواهمين، غير مدركين أنّهم في خصام دائم مع حركة الواقع، ورؤية التاريخ، وأنّ استيفاء معطيات السلطة أمرٌ لم يزل بعيدًا عن مخيلتهم، لأنّهم ببساطة لم يدركوا حقيقة التوافق الذي سبق السقيفة، وحقيقة أخرى ربما غابت عن عقولهم، وهي أنّ زمن السقيفة أبدًا لن يعود.

ربّما وحدها المراجعات الحادة، تبقى هي الاستجابات الوحيدة للتساؤلات الصعبة، التي فرضها واقع الأمر، ليس على الإسلاميين وحدهم، وإنّما على أتباع كل الأيديولوجيات المتكلّسة، أو حتى أنصار الانفتاح الأيديولوجي الرخو والمهترئ، ففي زمن التحوّلات الكبرى، والانزياحات الصادمة، تبقى المراجعة وحدها هي السبيل نحو الخلاص ■

العنصريّةُ وعدمُ المساواةِ في جوهر النظام الدولي!

هاني حبيب– كاتب صحفي / فلسطين

في وضع مفهوم جامع لمصطلح العنصريّة، ثمّةَ أنماطٌ متعددةٌ إلا أنّها تكاد تتّفق على أنّ العنصريّة هي مجموعة الممارسات والقواعد التي تدعم نوعًا معيّنًا في التسلسل الهرمي يتعلّق أساسًا بنظام امتياز وعدم مساواة، والأمر هناك متعلّق فقط بالفروق والامتيازات ذات الطبيعة العرقيّة أو اللون أو الجنس أو الدين، ومختلف الأنماط الأخرى، ولكن أيضًا بطبيعة التركيب الهرمي للنظام الدوليّ.

هذه الأسطر تقودنا إلى طبيعة النظام الدوليّ ومركزه وجوهره، الأمم المتّحدة، والمقصود هنا طبيعة الهياكل الهرميّة وتحديدًا مجلس الأمن والجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة، حيث نشهد هذا التركيب الهرمي ذات الطبيعة العنصريّة بامتياز، للدول الكبرى في مجلس الأمن، حيث السيطرة والقوّة والنفوذ والقرار، ورشوة تغطي على هذه الهياكل تحت مسمى الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث لكلّ دولة ممثلة فيها بصوت واحد، تجتمع وتناقش وتوصي، ولكن كل هذا المجتمع في الجمعية العامة، لا يساوي صوتًا واحدًا من أصوات دولة واحدة ذات عضوية دائمة في مجلس الأمن.

تم ملاحظة هذا الشكل العنصري لدى النظام الدولي وجوهره الأمم المتحدة منذ وقت ليس بالقصير، ولكن عندما تقدمت بعض الاقتراحات لإصلاح هذا الوضع وتهذيبه كي يصبح أقل عنصرية، تم ترشيح دول كبرى أخرى إلى عضوية مجلس الأمن كاليابان، والآن ألمانيا التي تم إضافتها إلى مفاوضات الملف النووي الإيراني، والمقصود هنا أنّ أي اصلاح محتمل سيظل وفقًا لقواعد اللعبة العنصرية، أي هيكليّة القوة والسيطرة.

خارج النص

وقبل الأمم المتحدة، كانت هناك عصبة الأمم، التي مهدت الطريق أمام شرعنة الاستعمار البريطاني في فلسطين، من خلال تنظيمه تحت مسمى الانتداب، وهو اعترافٌ موثّق على أنّ هناك أقوامًا وشعوبًا أقلّ شأنًا وقد تجلى ذلك خاصّةً في الشرق الأوسط والمنطقة العربية وفي الجوهر منها فلسطين؛ تشير إلى أنّ الانتداب هو الشكل الأمثل لشرعنة الاحتلال والتلاعب بمستقبل الشعوب. عنصرية معلنة مع أن الحديث يتجاوز دائمًا هذه الصفة المرتبطة بجوهر النظام الدولي.

إحدى تعبيرات هذه العنصرية، يتمثّل في لجوء هياكل المنظومة الدوليّة إلى ما يسمى نظام الإجراءات والعقوبات، وإذا يمكن تفهم نسبي لاتخاذ دولة ما عقوبة ضد دولة أو أشخاص آخرين، فإنّه من المستغرب أن يشكّل نظام العقوبات في الأمم المتحدة، أحد أهم الإجراءات العقابية والانتقامية في معظم الأحيان، هذا الإجراء الذي يشكّل عقوبةً جماعيةً للشعوب والمجتمعات ويتنافى جذريًا مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة ومنظماتها الفرعية. وعلى سبيل المثال لا الحصر؛ اتخذت الأمم المتحدة قرارًا بالعقوبات على العراق، بحجة الحرب على الكويت ثم الزعم بوجود أسلحة دمار شامل، وانتهت حرب الكويت وتبين عدم وجود أسلحة دمار شامل في العراق إلّا أنّ العقوبات الدولية على الشعب العراقي استمرت 27 عامًا، وما زال الشعب العراقي يعاني من جرائها.

من الخارج، يبدو النظام الدولي في مواجهة مع العنصرية وعدم المساواة، لكن البحث في جوهره يثبت أنه يشرعن العنصرية وعدم المساواة على المستوى الدولي ■

حول أهمية سلاح الجو في الكيان الصهيوني: بين التعظيم وضرورة التوازن التسليحي

أحمد مصطفى جابر. كاتب فلسطيني. مسؤول قسم شؤون العدو في (الهدف)

تأسّسَ سلاحُ الجوّ الصهيونيّ على عجلٍ في الأيّام الأولى لتأسيس الكيان، وأصبحَ بلا شكٍ مكوّنًا رئيسيًّا في القوّة العسكريّة الشاملة «لإسرائيل». وقد أسهمت عوامل عدّة في نجاحه: دعم النخبة السياسيّة واستعدادها لتخصيص الموارد للقوّة الجويّة. التزام القيادة العسكريّة العليا بدعم القوّة الجوّيّة على الرغم من فترات الشكوك الكبيرة وخيباتِ الأمل الشديدة. والثقافة التشغيليّة عالية الجودة التي تطوّرت في سلاح الجو التي مكنته من التعافي من الإخفاقات والأزمات، ولكن أيضًا تعلم التكيّف مع ساحات العمل الجديدة، وتطوير قدرات وتصوّرات فريدة.

أدركت النخبةُ السياسيّةُ القدرات الفريدة لسلاح الجوّ، لذلك لم تتردد في تخصيص الموارد حتى في الوقت الذي أبدت فيه قيادة الجيش الشكوك تجاهَ جدوى التركيم الجوي، بقيت القيادةُ السياسيّةُ على موقفها الثابت. وخصوصًا في الخمسينات من القرن الماضي، في القرارات الأولى لتجهيز الطائرات المتقدّمة التي صنعت في فرنسا، واستمرّ الأمر في الستينات، في الصراع العنيد مع الإدارة الأمريكيّة بشأن شراء طائرات سكاي هوك، واستمرّ بناء القوّة الجوّيّة في العقود التالية، وانعكس في الجهود المبذولة للحصول على الطائرات المتقدّمة من الولايّات المتّحدة F-15 F-16، على طرزها المختلفة، ومؤخّرًا إف 35، وفي القرارات المتعلّقة بمعاملات الشراء.

في هذا السياق انضمّت استثمارات صناعة الدفاع الصهيونيّة إلى صفقات الشراء، وساعدت في بناء القوة الجوية؛ ما حوّل الكيان إلى قوّة تكنولوجيّة ذات قدرات فريدة في مجالات، مثل صواريخ جو – جو، والطائرات دون طيار، والدفاع النشط. في بعض الحالات، عرفت القيادة السياسية كيف تجبر سلاح الجو على تجهيز نفسه بأنظمة محليّة، وعملت أيضا على الحصول من الإدارة الأمريكية على تمويل لمشاريع لم تكن لتنفذ من دونها على الإطلاق. النتيجة التراكمية لإعطاء الأولوية لبناء القوة الجوية؛ هي قوةٌ جويةٌ قويةٌ وفعالةٌ ومرنةٌ في طليعة التكنولوجيا.

استخدمت القوة الجوية عبرَ طيفٍ واسعٍ وتردّدي من العمليّات سواءً في قضايا استراتيجية كبرى أو قضايا تكتيكية متصاعدة، وأحيانًا تمَّ الامتناعُ عن استخدام القوّة الجوّيّة؛ بسبب مخاوف التصعيد، وربّما أيضا بسبب انخفاض مستويات الثقة بالقدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة. مثال على ذلك، الرحلة إلى أوغندا من أجل عملية عنتيبي، وتهريب اليهود الأثيوبيين، والهجوم على المفاعل النووي العراقي أو السوري.

أيضًا في حالات أخرى، استخدم صناع القرار على المستويين السياسي والعسكري القوة الجوية لتنفيذ إجراءات محدودة يمكن أن تكتسب الشرعيةً لصالح المزيد من الإجراءات المتصاعدة أو تخفيف الضغط من الجمهور الذين طالبوا أحيانًا بالتحرك والرد على هجمات العدو أو غيرها، في المواجهات مع الفلسطينيين بما في ذلك الانتفاضة الثانية، هذا النشاط أحبط بشكل عامّ سلاح الجو، واعتبر مخالفًا للمُبادئ الأساسية لعمله، وأدى بالفعل إلى تضرر صورة الرادع الأساسية.

يمكن تحديد أربعة فصولٍ رئيسيةٍ في تطور القوات الجوية الصهيونية:

1- في مفهوم الجيش الإسرائيلي الأصلي للعملية، حتى حرب أكتوبر 73، كان سلاح الجو عاملا حيويًا في الدفاع عن «السماء الخاصة» وتقديم المساعدة.

2- بعد حرب أكتوبر، ضاعت الثقة في قدرة القوّات الجويّة، لكن بدأت الثقة تعود، وإن كان ذلك بشكوكٍ كبيرة، بعد حرب لبنان الأولى.

3- بعد حرب لبنان الأولى، وبعد سلسلة من العمليّات الناجحة التي أجريت قبلَ الحرب وأثناءها، وفي التسعينات، كان هناك اتجاهٌ واضحٌ لاستخدام القوّة الجوّيّة في العمليّات في الساحة اللبنانيّة، على الرغم من أن الجدل الذي بدأ يتطوّر في الجيش «الإسرائيليّ» في ذلك الوقت حول التوازن الصحيح بين الأرض والجو (الجوية والبرية) لم يتمّ حسمه.

4- عزّزت حرب لبنان الثانية هذا الجدل، وأدّت إلى مزيد من الخطاب المتوازن، فيما يتعلق بأهمّيّة المناورة، لكن عمليًّا استمرّت الأولوية الواضحة لتشغيل القوّة الجويّة حتّى بعد ذلك.

هناك أسبابٌ عدّةٌ لإعطاء أولويةٍ متزايدة للقوّات الجوّية، وهي تتعلّق بالتطوّرات التكنولوجيّة (في مجالات مثل الهجوم المضاد، والتهرّب، والتّسليح الدقيق

العودة إلى الفهرس

والمخطوطات، والتغيّرات في خصائص الحرب، وفي هُويّة الأعداء)، وهي متأثرةٌ جدًا أيضًا بالقيود الاجتماعيّة التي نشأت بعد حرب أكتوبر، والعقود التي تلت ذلك، وعلى وجه الخصوص من التغيير الذي حدث في موقف قطاعات كبيرة من المجتمع الصهيوني منَ الحربِ والثمن المطلوب. يكمن جوهر التغيير في الرغبة في طريقة حرب تقلل الخسائر في صفوف قوات الجيش، ويُنظر إليها، من قبل كل من المستوى السياسي والقيادة العسكرية العليا، على أنها قد تمنع الاستخدام المكثف للقوات البرية في مهام يمكن أن تؤدي إلى وقوع إصابات متعددة أو الغرق في منطقة معادية لمدة طويلة.

في أواخر التسعينات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت القوات الجوية الصهيونية تدرك أنه لم يعد من الممكن أن تكون مجرد «مقاولٍ متفجرات»، وأنه يجب عليها أيضًا تطوير قدرات «مهندس معماري»، أي المشاركة في تشكيل مفهوم التشغيل الشامل والأفكار المنهجية، وليس فقط إدارة العمليات، وهذا الفهم تمَّ تطويره حيث يمتلك سلاح الجو مفهومًا متماسكا نسبيًا يمنحه دورًا مركزيًا في الجهد المبذول لتحقيق القرار العسكري. كان هذا التصوّر جزئيًا نتيجةً للأفكار التي تطوّرت في سلاح الجو وجزئيًا عن استيعاب المواقف، التي تطوّرت على المستويات العسكريّة والسياسيّة العليا. بعد حرب لبنان الثانية، تزايدت الانتقادات الموجّهة لهذا التصوّر، لكنّها ما زالت كذلك حاضرةً جدًّا في الفكر الأمني الإسرائيلي، وفي القرارات التي اتّخذت في العمليّات التي تلت ذلك.

أحد المنتجات اللاحقة لهذا المفهوم هو فكرة «الضربة المتعددة الأبعاد» - أحد العناصر الرئيسية في «مفهوم التشغيل من أجل النصر» بقيادة رئيس الأركان أفيف كوخافي.

يعطي النموذج الصهيوني قائدَ سلاح الجو تأثيرًا كبيرًا وفريدًا، ويُعبّر عنه بثلاث طرق: يتخذ قائد القوات الجوية القرارات في الوقت الفعلي عندما لا يتمكن من التشاور مع الرتب التي فوقه، أو عندما تكون الاستشارة بناءً على توصيته بشكلٍ أساسي، مثل: قرار اعتراض الطائرة الليبية في فبراير 1973؛ قرارات قائد القوة الجوية والدراما التي أثارها بني بيليد (قائد سلاح الجو في حرب أكتوبر) حول عملية صنع القرار في حرب أكتوبر. ولقائد القوات الجوية تأثيرٌ كبيرٌ في مجال بناء القوّة، خاصةً عندما يتعلّق الأمرُ بشراء الطائرات. هذا لا يعني أنّ رأي قائد سلاح الجو وتوصياته مقبولةٌ دائمًا، ولكن لا شك أن نفوذه أكبر من تأثير قادة الجيوش الآخرين ومعظم ضباط الأركان العامة. وقد قال دان تولكوفسكي (قائد سابق لسلاح الجو عمل لاحقًا في مجال الاستثمار) أنّه عندما سأله بن غوريون ذات مرة «لماذا تتشاجر دائمًا مع رئيس الأركان؟» أجاب «لأنّك تدعوني إليك عندما أتشاجر مع رئيس الأركان». لا يوجد خلاف حول تبعية قائد القوات الجوية لرئيس الأركان، ولكن قدرته على الوصول المباشر إلى المستوى السياسي، تنبع بشكلٍ أساسيٍّ من وجوده في المناقشات والموافقات على العمليّات ومن مركزيّة القوّات الجوّيّة.

في الستينات، بدا أنّ هذا النهج المباشر أدّى أحيانًا إلى الالتفاف على سلطة رئيس الأركان، كما حدث في أبريل 1967، حيث تمَّ تفعيلُ سلاح الجو في حوارٍ مباشر بين قائد سلاح الجو في حضور رئيس الوزراء ليفي إشكول، الذي كان في مقرّ القوّة الجوّيّة في ذلك الوقت. لكن على مرّ السنين، على ما يبدو، كان رؤساء الأركان قادرين عمومًا على ترسيخ أنفسهم في موقع نفوذ منع المستوى السياسي من تشغيل القوّة الجوّيّة.

في مسائل بناء القوّة، ظلّ التأثير الكبير لسلاح الجو، وقائد القوّات الجوّيّة على هيئة الأركان العامة، ورئيس الأركان، ويتمّ إرجاع هذا إلى الميزة المعرفيّة وتجربة قيادة القوّات الجوّية وصعوبة التعامل مع حججها، ووصول القوّة الجوّيّة المباشر للمستوى السياسي، والتصوّر بأنّ القوّة الجوّية هي «جزيرة من التميز.. وأنه لا جدوى من التدخل في سلوكه المستقل نسبيًا». لكن القيادة السياسيّة هي التي عرفت كيفية فرض قرارات استراتيجية على سلاح الجو في مجال بناء القوة، حتى عندما عارضهم قائد القوات الجوية وحصلت معارضته على دعم رئيس الأركان. بالنظر إلى الوراء، يبدو أنّ القوّة كانت في معظم الحالات مع المستوى السياسي.

أظهر سلاح الجوّ الصهيوني على مرّ السنين قصر نظر في مناطق معينة، ربّما يكون أبرزها مجال الدفاع النشط - فقد عارضه سلاح الجو لسنوات، حتى قاتل بنشاط ضدّ بعض المشاريع. ربما نشأت هذه المعارضة من مزيج من سوء فهم قوة مشكلة الصواريخ والروح الهجومية والخوف من إلحاق الضرر بالقدرات الهجومية والعقيدة الهجومية. ولكن تمّ حلّ المشكلة ظاهريًا في الستينات، وقد استغرق الأمر، حتّى العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين، قبل أن تدرك القوّات الجوّية أهميّة الدفاع النشط، ومركزيّته ومكانته في جوهر عمليّات الفيلق. يتزايد تهديد الصواريخ والمركبات الجوّيّة غير المأهولة ما جعل تطوير نظم الدفاع الجوّي في مقدّمة الاهتمامات الحاليّة.

بالنظر إلى الماضي، يبدو أنّ القوّة الجوّيّة كانت قادرةً بشكلٍ عامٍّ على التعافي من الإخفاقات والأزمات، وأظهرت القدرة على التعلّم. ومع ذلك، في بعض الحالات كان الانتعاش تكتيكيًّا، وغاب عن التطوّرات المنهجيّة والاستراتيجيّة. تأخّر سلاحُ الجوّ (مثل الجيش الإسرائيليّ بأكمله) في فهم التداعيات الاستراتيجيّة للتغييرات التي حدثت في تصوّر العدوّ للقتال في التسعينات، ومن المشكوك فيه ما إذا كان يفهم نطاقها الكامل وآثارها حتى اليوم.

إحدى الظواهر المتكررة في الحالة الإسرائيلية تتعلق بالفجوات المعرفية فيما يتعلق بقدرات القوة الجوية، وخاصة فيما يتعلق بالأهمية التي ستحملها في عملياتها. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الصراع مع بطاريات الدفاع الجوي (سام) التي وصلت إلى الساحة في أواخر الستينات، ونجحت في تقويض التفوق الجوي «الإسرائيلي» في حرب الاستنزاف، وأدّت إلى فشل عملية سلاح الجو في حرب أكتوبر.

ترتبط ظاهرةٌ مشابهةٌ لكنها ليست متطابقةً بالاختلافات في التوقعات، والمبالغة في تقدير التأثير الذي سيحدثه تنشيط القوة الجوية، هذه مشكلةٌ معروفةٌ في الأمور العسكرية، لكن يبدو أنها تتفاقم في سياق تقييم نتائج استخدام القوة الجوية. غالبًا ما أدّت الصورة القوية للضربة الجوية إلى التفكير في أنّ استخدام القوّة في أعماق أراضي العدوّ (خاصة في عواصمه) سيؤدي إلى تغيير في سلوك العدوّ. ولكن أيضًا في الهجمات العميقة في حرب الاستنزاف وحرب

أكتوبر، التي لم تؤدِّ إلى وقف القتال، في الهجمات على االأراضي الفلسطينية تحت سيطرة السلطة، خلال الانتفاضة الثانية التي لم تؤدِّ إلى أي نتيجة، ولم يكن لها أيّ معنى عسكريٍ أصلاً، وفي حرب لبنان الثانية، وفي العمليّات ضدّ غزّة.

قضيّةٌ أخرى، إنّ القدرة على إنتاج عددٍ كبيرٍ من الأهداف في وقتٍ قصيرٍ هيَ الأساسُ لتفعيل القوّة الجوّية، كمّا أنّ مطلبَ إنتاجٍ المزيد والمزيد من الأهداف يعكس أيضًا الحاجة الكبيرة للمخابرات العسكريّة، ويتمَّ التركيزُ على جودة الأهداف عندما لا يكون بإمكان توفّيها كميًّا.

تغيرٌات في هيكل الخدمة والحاجة إلى سلاح صواريخ

في العقود الأخيرة، كان هناك أيضًا تغييران رئيسيان في هيكل القوة الجوية - دخولها في الخدمة مع عدد متزايد من الطائرات دون طيار لمجموعةً متنوّعةً من المهام، والحصول علىً أنظمةً دفاعٍ جوي، بشكلٍ أساسيٍّ ضدّ تهديد الصواريخ التي أصبحت مركزية. كلا المجالين يعتمدان بشكل أساسيٍّ على تقنيات «إسرائيلية» فريدةٌ وأصبحا مكوّنًا رئيسيًّا في القدرة الكلية لسلاح الجو على التعامل مع تحديات الفترة.

في الوقت نفسه، كان هناك جدلٌ حول فعالية استخدامٍ مهام هجوم صاروخيٍّ دقيقة بدلًا من الطائرات، وقد نشأ الجدل حول الحاجة إلى إنشاء «سلاح صواريخ» مرات عدّة في العقود الأخيرة، ويردد أصداء مناقشات مماثلة جرت في الماضي في أجزاء مختلفة من العالم، وخاصةً في الولاياًت المتّحدة. في السياق الصهيوني يبدأ بحجج إسرائيل تال حول مشكلة الاعتماد على القوّة الجوّيّة فقط في الهجمات في أعماق العدوّ. أيضًا وزير الحرب السابق أفيغدور ليبرمان تعامل مع هذا الأمر خلال فترة ولايته القصيرة نسبيًا في 2016-2018؛ أيضًا نظر للأمر عوزي روبين، خبير الدفاع الصاروخي، ودعا إلى تنويع القدرات الهجوميّة لإسرائيل، والجنرال يتسحاق بريك أمين المظالم والقائد العسكري المخضرم، دعا إلى تغيير «المفهوم الجوي» الذي سيطر على أسلوب التفكير الأمني «الإسرائيلي» وإنشاء «سلاح صواريخ».

الجدل بين بريك وغورين ويدلين حولَ تفضيل القوّة الجوّيّة

في تشرين الأول 2020، دار جدل على صفحات صحيفة هآرتس بين ثلاثة جنرالات صهاينة كبار احتياطيين. أوّلًا، في مقالٍ كتبه الميجور جنرال (احتياط) إسحاق بريك هاجم فيه بشدة الأولوية المعطاة لسلاح الجو، وادعى أنها كانت فكرة خاطئة، ودعا إلى إنشاء «سلاح صواريخ» وإعطاء أولوية أعلى للجيش البري والمناورة في عمق أراضي العدو. كان بريك قائد لواء وقائد فرقة في سلاح المدرعات وقائد فيلق وقائد الكليات العسكرية. حارب وقاد سرية في الاحتياط خلال حرب أكتوبر، وحصل على وسام الشجاعة، وخدم أكثر من عقد مفوّضَ قَبول الجنود، وفي السنوات الأخيرة أصبح أكبر منتقدٍ لمفهوم الجيش «الإسرائيلي» للعملياتً، وللقرارات المتعلقة ببناء قوته، واستعداده للحرب.

تم الردّ على بريك من قبل اثنين من جنرالات الاحتياط من القوات الجوية، وكلاهما لديه خلفية تشغيلية وقيادة ثرية. الأول هو اللواء (احتياط جورين)، طيار مقاتل حارب في حربِ الأيام الستة وحرب أكتوبر، حيث، وردًا على بريك، كتب مقالًا بعنوان «بريك، أنت مخطئ: لا توجد منافسة للطائرة المقاتلة» بعد بضعة أيام، انضم جورين إلى الجنرال عاموس يدلين الذي كان طيارًا مقاتلًا في سلاح الجو، قاتل في حرب الأيام الستة وحرب أكتوبر وشارك في الهجوم على المفاعل في العراق. كان رئيس جهاز استخبارات، وقائد سلاح الجو، وقائد الكليّات العسكريّة، والملحق العسكري في السفارة الصهيونيّة في الولاياتِ المتّحدة. وكان في آخر منصب عسكريٍّ له رئيس شعبة المخابرات فيِ هيئة الأركان العامة. في وقت المناقشة، شغل يادلين منصب رئيس معهد دراسات الأمن القومي INSS.

بريك: لاينبغي الوثوق في القوّات الجوّيّة

جوهر حجة بريك هو أنّ الأولوية المستمرّة التي تُمنح لسلاح الجوّ في الكيانِ تنبع من سوء فهم، وتخلق دونية استراتيجيةً مقَارنةً بُالتطورات التي حدثت بين أعدائها.

يعتمد نهج بريك على افتراض أن إيران وباقي منظمات المقاومة اللبنانية والفلسطينية أيضًا قد قررت «أنه سيكون من الأفضل لها بناء منظومة صواريخ حول حدود إسرائيل بدلًا من الاحتفاظ بقوات جوية كبيرة وقوية. يعتقد بريك أن التطورات المختلفة تؤدي إلى حقيقة أن الصواريخ لديها الآن قدرات تفوق في كثير من المعايير القدرات الطائرة»، من حيث تكاليف منخفضة نسبيًا، عملية لا تتطلب الكثير من المهارة والاحتراف، وقت نشر قصير، وقت تحذير محدود وقدرة إصابة دقيقة. في حين أن تشغيل الطائرات «عملية معقدة للغاية» - فهي تتطلب مزيدًا من الوقت، وتتطلب تخطيطًا دقيقًا وتنطوي على مخاطر مكلفة.

من وجهة نظر بريك، تخلق هذه الفجوة «مشكلة إستراتيجية: لا يمكن لسلاح الجو توفير حل مناسب في حرب متعددة المجالات يتم فيها إطلاق آلاف الصواريخ على الجبهة الداخلية الإسرائيلية كل يوم». ويحذر بريك من أن «القيادة العسكرية والسياسية قد بنت منذ سنوات عديدة مفهومًا مفادُهُ أن سلاح الجوً هو العامِل الحاسم في ساحة المعركة»، ولكن وفقًا له، هذا المفهوم خاطئ، ولا ينبغي الوثوق بالقوّات الجوية. ولإثبات ادعائه، اعتمد على ثلاثة إخفاقات لسلاح الجو: في حرب أكتوبر، فشلت القوّات الجوّيّة؛ لأنها «أعدت نفسها للحرب الماضية، وليس الحرب القادمة»، خلال حرب لبنان الثانية، نجح سلاح الجو «في إصابة الصواريخ الثقيلة والبعيدة المدى لحزب الله في لبنان وتحييد معظمها – حسب زعم التقارير الرسمية الصهيونية طبعًا - لكنه فشل في وقف إطلاق الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى طوال فترة القتال»، وهذا الفشل مهم لبريك؛ لأنه «في الحرب القادمة لن يكون للشماليين مكان يخلون منه؛ لأنّ مئات الصواريخ ستضرب وسط البلاد. اليوم، معظمها صواريخ ثقيلة تحمل مئات الكيلوجرامات من المتفجرات (ودقيقة)» والفشل الثالث الذي ينسبه بريك للقوات الجوية هو من غزة، التي تستسهل القصف ولايهمها حدة القصف الجوي.

يرى بريك المشكلة الرئيسية في الشمال: «اليوم لدى حزب الله وحماس عشرات الآلاف من الصواريخ بعيدة المدى التي تغطي جميع مراكزنا السكانية: غوش دان وخليج حيفا والقدس ومئات منها دقيقة. حتى لو نجحنا في تدمير 60% من هذه الصواريخ، فإن الـ 40%

العودة إلى الفهرس

المتبقية ستعيد إسرائيل عقودًا إلى الوراء: ستضرب بالكهرباء والمياه والوقود والصناعة والاقتصاد وقواعد القوات الجوية والبرية والمراكز الحكومية والمطارات والأهداف الاستراتيجية.. أخرى وفي التجمعات السكانية».

ويكتب أيضًا «في الحرب المقبلة، من المتوقّع أن يكون هناك واقعٌ لم يشهده سلاحُ الجوّ من قبل - إطلاق صواريخ العدوّ الدقيقة على قواعده، سيؤدّي هذا الإطلاق إلى إلحاق أضرار جسيمة بالمدارج والقواعد، بطريقة يُمكن أنْ تضعف بشدة معدل إقلاع الطائرات التي تهاجم أهدافًا معادية. للتغلّب بسرعة على هذه الأضرار يتطلّب قدرةً عاليةً من فرق، وكفاءةً عاليةً في جميع القواعد الجوّيّة، وهي مسؤولةٌ عن ضمان الاستمراريّة الوظيفيّة، وهو ما يعني إصلاح الممرّات التي تضرّرت من جرّاء سقوط الصاروخ، وجمع الشظايا، وإخلاء الجرحى، وإطفاء الحرائق والمزيد».

ويرى بريك أنّ القوّات الجوّيّة لا تملك مثل هذه القدرة، وهي تستند في ادعائها جزئيًّا إلى عطل الطائرات في الفيضان الذي حدث في قاعدة حتسور في أوائل يناير 2020، حيث تضرّرت طائرات مقاتلة عدّة على الرغم من أن القاعدة كانت محصّنة ضدّ، مثل هذا الفيضان كما يفترض.

وبحسب بريك، «ألقى الجيش الإسرائيلي رمحه في سلاح الجوّ باستثمارات ضخمة على حساب باقي المنظومة، ممّا ألحقَ الضرر بالذراع الأرضي، ووقف فكرة إنشاء سلاح صواريخ». يدعي أنّ الأولوية تُمنح لسلاح الجو على حساب السلاح البري؛ وقد تآكل هذا في السنوات الأخيرة؛ بسبب التخفيضات في عدد الوحدات القتالية ونقص التدريب وعدم القدرة على الحفاظ بشكل صحيح على الوسائل في مستودعات الطوارئ: «هذه الأولوية جلبت الجيش الإسرائيلي إلى حالة حرجة من عدم الاستعداد للحرب القادمة».

وأيضًا وجّه انتقادات شديدةً ضدّ منظومات الدفاع النشط: «نظام الدفاع الإسرائيلي ضد صواريخ العدو - «القبة الحديدية» و «السهم» و «العصا السحرية» - لا يوفر أيضًا حلًا مرضيًا؛ بسبب التكلفة الباهظة لكل صاروخ، صاروخ السهم يكلف ثلاثة ملايين دولار لكل وحدة، وكذلك صواريخ القبة الحديدية تزيد بما يقرب من 100000 دولار لكل وحدة، والتكلفة الهائلة لهذه الصواريخ لا تسمح بمخزونات كبيرة».

لذلك يؤيّد بريكٌ فكرة إنشاء «سلاح صواريخ» إسرائيلي، وقد تم اختبار الفكرة مرات عدّة في العقود الأخيرة، ولم تتجسد حسب الجنرال بريك؛ بسبب أوجه القصور في عمليات التفكير واتخاذ القرار مما يؤدي إلى الالتزام بمفهوم جوي خاطئ. ويرى أن الحل المطلوب للتعامل مع تهديد الصواريخ للعدو هو «إنشاء سلاح صواريخ، لتحسين القدرة الهجومية للجيش الإسرائيلي على نطاقات متوسطة بقدرات إصابة دقيقة، في أوقات قصيرة جدًا من لحظة اتخاذ القرار لإطلاقهم أمامنا، ويكثّف بهجوم مزدوج على المستوى السياسي وقادة سلاح الجو: أن سلاح الجو هو جيش دولة إسرائيل – وهذا يعود - إلى غطرسة كبار قادة القوات الجوية وغرورهم، الذين لا يرغبون في التخلي عن الروح التي أوجدوها. إنهم يقاتلون من أجل عدم تحويل أي شيكل إلى صفائف أخرى على حساب الميزانيات لشراء طائرات جديدة».

جورين: «لا منافسة للطائرة المقاتلة»

يبدو أن آراء بريك صدمت قدامى المحاربين في سلاح الجو. الجنرال غورين رد على بريك بأنه في حرب أكتوبر وجدت القوات الجوية صعوبة في العمل ضد صفائف سام السورية بداية، ولكن «خلال الحرب، تم تدمير مجموعة سام المصرية بأكملها على طول القناة، وجزء كبير من مجموعة السورية؛ وهكذا تصرفت القوات الجوية بحرية وساعدت في نجاح مسار نجاح القناة والهجوم على الجيش الثالث المحاصر، وكذلك القوات البرية في هضبة الجولان».

فيما يتعلق بعدم قدرة سلاح الجو على وقف إطلاق الصواريخ من غزة، رد غورين بالسؤال: «في واقع معقد من الاعتبارات والقيود الداخلية والخارجية، هل هناك طريقة لوقف إطلاق الصواريخ بشكل كامل من قطاع غزة؟ الذراع البرية لديها كل الموارد التي تتطلبها».

فيما يتعلق بالتهديد الصاروخي، يعتقد غورين أنّ بريك يبالغ كثيرًا في وصف حدة المشكلة: «الصواريخ قصيرة المدى التي في أيدي أعدائنا بكميّاتٍ كبيرة، يجب تمييزها عن الصواريخ بعيدة المدى ذات الرؤوس الحربية الكبيرة نسبيًا، وآليات دقة الضربات المحدودة مؤخّرًا». واتّفق كورين مع بريك على أنّ الجبهة الداخليّة ستعاني في الحرب القادمة من المزيد من الضربات الصاروخية عما كانت عليه في الماضي، لكنه جادل بأن «الغالبية العظمى منها ستكون صواريخ قصيرة المدى وصواريخ برؤوس حربية صغيرة، وهي لاتسبّب أضرارًا واسعةً النطاق» على حدّ قوله.

يدلين: «مفهومُ بريك خاطئٌ وخطيرٌ»

شاهد يادلين النقاش من زاوية واسعة لشخص كان طيارًا مقاتلا وشغل مجموعةً نادرةً من المناصب العليا في سلاح الجو والجيش والمخابرات والدراسات الأمنية، وافتتح يادلين المقال بهجوم مباشر على بريك، مدعيًا أن «هناك بعضَ المقاتلين تركوا من تلك الحرب، لكن هذا لا ينطبق على سلاح الجو».

وبحسب يادلين أثبت سلاح الجو قدراته في عدد من الحالات: «قادت عشر سنوات من الاستجواب والتعلّم والتدريب وبناءً القوات سلاح الجو إلى قدرة تشغيلية فريدة في العالم، يتضح من تدميرً نظامً الصواريخ السورية في البقاع اللبناني عام 1982. وبناء قوتها للتعامل مع تشكيلات العدو الرئيسية التي تهدد إسرائيل، من أنظمة دفاع جويٍ متطورة، من خلال أنظمة صواريخ أرض - أرض التي تهدد الجبهة الداخلية الإسرائيلية، إلى ضرب أهداف استراتيجية في الجبهة الداخلية للعدو وقواته البرية، أثناء التعامل مع المنظمات الإرهابية العاملة تحت رعاية تلك الدول».

كما وافق غورين وبريك على أن «الجبهة الداخلية ستتضرّر بشدة في الحرب القادمة»،بحجّة أن «الجبهة المدنيّة ستستوعب النيران والخسائر بما يتجاوز ما عرفناه في الماضي»، لكنّه رفض ادّعاء بريك بضرورة تقليص سلاح الجو «لصالح القوّة الصاروخيّة والجيش البري»، معتبرًا أنّ القوّات البريّة المناورة محدودة في عملها ضدّ الصواريخ: «لا توجد صواريخ يمكن إيقافُها بعربة دبابة.

و «يجب أن يدرك بريك أنّه حتّى في جنوب لبنان وغزة، يواجه الجيش البري صعوبةً في المناورة» ■

إسرائيل:
يمينٌ أيديولوجيٌّ عنصريٌّ مهيمنٌ ومعارضةٌ بلا سياسة...!

محمد صوان. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ تركيا

أسهمت التحوّلاتُ الاقتصاديّةُ والاجتماعيّةُ التي دخلت على «المجتمع» الإسرائيلي في العقدين الأخيرين، المترافقة مع تحوّلات في المجتمع اليهودي نحو التديّن الأصولي والقومي المتعصّب في ظهور توتّرٍ بين اتجاهين:

الأوّل: يتبنّى ويرعى الانتماء الديني الأصولي، وهو اتجاهٌ يسعى لتحويل «إسرائيل» إلى «دولةٍ يهوديّة» تسيّرها الشريعة التوراتيّة، وتستثني من حقوق المواطنة كلّ من هم من غير اليهود..

الثاني: يتمسّك بالعلمانيّة كسمة شكلانيّة «لهويّة الدولة» دون المساس بالبُنى المؤسّسة لعدم المساواة «الطبقيّة والإثنيّة والقوميّة»..

ولا يجد التياران غضاضة في التعامل مع الفلسطينيين بمنطقٍ استعلائيٍّ كولونياليٍّ عنصريّ.

مأزقُ «إسرائيل» التاريخيّ

في ظلّ هذا الاستقطاب الحاد يجد الفلسطينيّون – أصحاب البلاد الأصليّين – أنفسهم خارج حسابات الاتجاهين الأكبر، وكونها حسابات يحدوها المنطق الاستعماريّ الاستيطانيّ بخصوصيّته الصهيونيّة، فكلٌّ من الاتجاهين يحرص على تهميش الحضور السياسي والاجتماعي والثقافي الفلسطيني، وتحييد تأثيراته داخل فلسطين التاريخيّة – وفي المجتمع الإسرائيلي – وهو ما سعى «قانون القوميّة اليهودي» لتكريسه.. كما يجد كلٌّ من الاتجاهين ما يسنده راهنًا، في التحوّلات الجارية على الصعيدين:

الدولي: تزايد اتجاهات الشعبويّة المحافظة والقوميّة اليمينيّة.

العربي: متمثّلًا بتوجهات النظام الرسمي العربي نحو التطبيع مع إسرائيل إرضاءً لداعمها الاستراتيجي «الولايات المتّحدة الأمريكيّة».

إنّ التعبيرات التنظيميّة البنيويّة للمكوّنات السياسيّة الهوياتيّة في «إسرائيل» المترافقة مع الانقسام العموديّ بين الاتجاه المتدين الأصولي، والعلماني اليميني، واتّساع حدّة التناقضات الطبقيّة في المجتمع تشكّل أحدَ أهمّ عناصر المأزق الإسرائيلي الراهن.. إلا أنّه من الحكمة عدم المبالغة في تأثير هذا العنصر في رسم توجّهات النخبة السياسية الإسرائيلية، ومن الحكمة أيضًا عدم تجاهله في رسم الاستراتيجيّة السياسية الفلسطينية تجاه المجتمع الإسرائيلي ومؤسساته، بما في ذلك الكنيست.

ضمن هذا الفهم لسمات النظام الصهيوني الديني الذي تهيمن عليه أيديولوجيّة شموليّة استثنائيّة، يمكن تحديد اتجاه الفعل الفلسطيني السياسي والاجتماعي والثقافي داخل فلسطين التاريخية، وهو فهم ينطلق من «إدراك أن السياسة الكولونيالية الاستيطانية التي اعتمدتها الحركة الصهيونية منذ قرن ويزيد، وواصلتها «إسرائيل» منذ نكبة فلسطين عام 1948، واستمرت في تبنيها منذ هزيمة حزيران عام 1967، قد فشلت بتحقيق هدفها المتمثل في تطهير أرض فلسطين من سكانها الأصليين، واليوم وبعد مرور أكثر من عشرة عقود على هذا المشروع الاستعماري، لا يزال ما لا يقل عن نصف الشعب الفلسطيني يقيم على أرض وطنه التاريخي، كما أن عدد الفلسطينيين لا يقل عن عدد الإسرائيليين.

لقد فشل الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في المهمة التي أنجزها الاستعمار الاستيطاني في «أمريكا، كندا، استراليا» وغيرها.. وفي هذا السياق من واجبنا التمعّن في دلالات فشل المشروع الصهيوني بتصفية

العودة إلى الفهرس

وجود الشعب الفلسطيني فوق أرض وطنه، والتمعّن أيضًا في فشله بإخماد حيوية الوطنيّة الفلسطينيّة لدى مكوّنات الشعب الفلسطيني داخل فلسطين التاريخيّة وخارجها، والتمعّن كذلك في مأزق الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة المركّب، وتفكّك نظامها السياسي الوطني إلى مكوّنات جهويّة وفئويّة، بعد تهميش واختفاء مؤسّساتها الوطنية الجامعة، فكل ذلك لم يُفقد الوطنية الفلسطينية صلابتها ولم يضعف تمسك الشعب الفلسطيني بروايته التاريخية المتجددة الفصول.

بالرغم مما دخل على النظام الرسمي العربي من توجّهات تطبيعية، ومن تبهيت لحقوق شعب فلسطين وتزييف لروايته ونضاله، فإنّ الشعوب العربيّةً لم تشارك نخبها السياسيّة الحاكمة هذا التحوّل، إنّما هي ما زالت على انحيازها لمركزية وعدالة قضية الشعب الفلسطيني، ومناهضتها «لإسرائيل» الاستعمارية، وهناك ما يدعم الاعتقاد بأنّ ثمّة تحوّلات مهمّة في الرأي العام العالمي – خارج المؤسسات والأجهزة الرسميّة، بما في ذلك في أوروبا والولايات المتّحدة - لجهة إدراك ما تمثله «إسرائيل» من ممارسات وسياسات عنصرية وعدوانية لكل ما هو تقدمي و ديمقراطي، فضلًا عن دعمها لكل ما هو عنصري ومتخلّف في العالم.

نحو رؤية استراتيجيّة فلسطينيّة جديدة

إنّ إدراكنا لكلّ ما يجري أمرٌ ضروريٌّ لمنع تحويل القضيّة الفلسطينيّة إلى مسائل جزئيّة، يصبح كلٌّ منها موضوعَنا الشاغل، ولكي لا نقع في فخ ومنطق الرأسماليّة الليبرالية المتوحشة التي تختزل المجتمعات إلى مجرد أفراد وسوق «سلع مشيّئة» يحركها دافع الربح الخاص أوّلًا وعاشرًا.

الركيزةُ الأساسيةُ التي ينبغي أن توجّه الفعل الفلسطيني في مواجهة النظام السياسي الإسرائيلي الداخلي ومؤسساته هو السعي الجاد لإرهاقه وتفكيكه بالتدريج على المدى المتوسط والطويل، وتقويض هيمنة الصهيونية على المجتمع الإسرائيلي، وتعميق التناقضات داخله وتوسيع

دائرة التأييد للشعب الفلسطيني وحقه في التحرّر والعودة وتقرير المصير فوق ترابه الوطني.

لعلّ المهمّة الفلسطينيّة الأولى هي توحيد الحركة الوطنيّة عبرَ بناء مؤسسات وطنيّة جامعة على أسس ديمقراطيّة تنسحب على المستويات السياسية والقطاعية والمهنية والنقابية والثقافية من أجل تمثيل حقوق ومصالح الكل الفلسطيني.

إنّ غياب هذه المؤسّسات التمثيليّة الجامعة كان سبب الإرباك والانقسام إزاء الاعتبارات التي تحكّمت في سلوك القائمة المشتركة في انتخابات الكنيست الأخيرة، وفي رؤيتها إلى حقوق ومصالح الشعب الفلسطيني داخل فلسطين التاريخية، مع الأخذ بالاعتبار غياب الرابط بين هذه الحقوق وحقوق الكل الفلسطيني، والحقيقة أن التيه والارتباك والقلق الفلسطيني العام مصدره مشاهد انجرار النخب السياسية داخل فلسطين التاريخية وخارجها نحو منطق الاعتبارات الفئوية والجهوية خارج متن الكل الفلسطيني.. وعلى المشروع السياسي الجامع أن يناقش رؤيته لمستقبل اليهود المتخلصين من الإرهاب الصهيوني.. وأن يطرح حلًا يناقض ما يطرحه المشروع الكولونيالي الاستيطاني من حيث القيم ورؤية المستقبل.

يمكن مناقشة مستقبل العلاقة بين الفلسطينيين واليهود المتحررين من الصهيونية، بما في ذلك الرؤية إلى دولة ديمقراطيّة واحدة تعيد توحيد أرضَ فلسطين التاريخيّة، وتتصدّى للظلم التاريخي الذي سبّبته لشعوب المنطقة.

لا يمكن أن يتجاهل المشروع السياسي الفلسطيني الواقع الذي تشكّل على أرض فلسطين التاريخية جرّاء المواجهة اليوميّة مع قطعان المستوطنين، ومع سياسة التطهير العرقي... وهو واقعٌ يشتمل على سمتين بارزتين يصعب تجاهلهما:

الأولى: ليس لجميع اليهود – مثلما كان للفرنسيين في الجزائر – بلد أم يعودون إليه، إذ إنّ نسبةً غيرَ قليلةً من هؤلاء يحملون هُويّة إسرائيليّةً يهوديّة.

الثانية: فشل المشروع الصهيوني في إفراغ فلسطين من أهلها وشعبها الأصلي، على الرغم من العقود المديدة على هكذا مشروع... وعلى الرغم من استخدام الصهاينة أشكالا متعدّدة من العنف والإرهاب والقمع لدفع الشعب الفلسطيني إلى التخلّي عن هُويته وانتمائه وحقوقه وأرضه.

إنّ صياغة مشروع وطني نضالي جديد وبناءه طويل الأمد «الدولة الديمقراطية الواحدة» أو « الثنائية القومية « هو ما يتعيّن على مكوّنات الشعب الفلسطيني كلّها مناقشته بعمق وحكمة، لا يعني التوقّف عن مواصلة النضال بأشكاله المتاحة التي تخدم وتوصل إلى الهدف وطنيًا وإقليميًّا ودوليًّا، بل يعني التشديد على ضرورة هذا النضال ووضوح أهدافه، وكشف جميع أشكال التزييف والطمس والتزوير للرواية الفلسطينيّة والتاريخ النضاليّ الطويل لشعبنا■

غزوةُ النقبِ

تستحضرُ تاريخَ السطو الصهيونيّ المسلّح على فلسطين

نواف الزرو. كاتبٌ مختصٌ في الشأن الإسرائيلي/ الأردن

هذا الذي يجري في منطقة النقب العربيّة المحتلّة في الآونة الأخيرة، هو سطوٌ صهيونيٌّ مسلّحٌ على ما تبقى من الأرض الفلسطينيّة، بقوّة الاحتلال وجيوشه وقراراته العنصريّة وأدواته الإرهابيّة على الأرض من وحدات استخباراتيّة واستيطانيّة ومستعربة ودوريات خضراء وغيرها، ويرتقي هذا الذي يجري الى مستوى التطهير العرقي بكل ما ينطوي عليه من مضامين إجراميّة.

وكما قال جدعون ليفي في هآرتس 13/1/2022» إنّ إسرائيل تستكمل التطهير العرقي في النقب»، مضيفًا: «جميع شعارات الصهيونيّة الكاذبة، وأساليب العمل القديمة والسيئة، يتمّ تجنيدها لهذا الهدف وكأنّ الدولة لم تقم بعد»، وذلك عبر «التهويد وهو الوجه الثاني للتطهير العرقي»، ملخصًا: «الآن تمّ إخراج السلاح الصدئ للصهيونيّة من النفتالين، الذي كان مخبأ منذ عام 1948، وهو التشجير»، الذي يتولاه الصندوق القومي اليهودي منذ أكثر من قرن من الزمن. وهذا الذي يجري في النقب هو ترجمةٌ فعليةٌ تصعيديّةٌ لما أعلنه بينيت مؤخرًا، حيث وقف قبل أسابيع قليلة، على تلّة مشرفة على رهط في النقب وصرّح بأن الدولة سوف تنتقل إلى الهجوم، والهجوم باللغة الإسرائيلية يعني العدوان المتجدّد وغزو ما تبقى من وجودٍ عربيٍّ في هذه المنطقة من فلسطين، التي باتت ذات أهميّة إستراتيجيّة في المخططات الإسرائيلية الأمنية والاقتصادية - امير مخول – عرب 48: 13/01/2022-»، وقد كشف النقاب في هذا الهجوم عن الدور الحقيقي والتاريخي لما يطلقون عليه هناك في الكيان «الصندوق القومي اليهودي»، الذي يقود عمليًا الهجوم التهويدي تحت شعار التشجير - أي زراعة الأشجار على أرض النقب -. ففي أحدث وأقرب تطورات المشهد الفلسطيني، وخاصة ما يتعلق بمخططات وهجمات الاحتلال على الأرض الفلسطينيّة وليس آخرها أرض النقب، كشف النقاب مؤخرًا عن نشاطات سريّة للاستيلاء على المزيد من الأرض الفلسطينيّة ينفذها ما يعرف بـ«الصندوق القومي اليهودي»، ففي أوائل شباط/فبراير/2021، وافقت إدارة «الصندوق» على اقتراح ببدء شراء أرض رسميًا لتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة. وأدّت الضجّة حول الخطة، التي صدر القرار النهائي بشأنها في نيسان/أبريل إلى توضيحات مهمة حول مهمة «الصندوق»، وكان رئيس «الصندوق» أفراهام دوفدفاني قد شدّد في مقابلة تلفزيونيّة حديثة مع قناة البث العام الصهيونيّة (كان)، على «أن السياسة الجديدة لا تبتعد في الواقع عن المبادئ الأساسية للمنظمة»، وقال «إن «استرداد» الأرض كان دائمًا دور «الصندوق» على جانبي الخط الأخضر، كما هو منصوص عليه في مذكرة التأسيس لعام 1954، التي تسمح له بالعمل «في أي منطقة تخضع لسلطة حكومة إسرائيل» (1)

وحول هذا التطور ومضامينه الاستعمارية العنصرية علّق جدعون ليفي في -هآرتس 18/2/2021 تحت عنوان: «الصندوق القومي اليهودي... من الجريمة السريّة إلى أبرتهايد بالزي العصري» يقول: «تعرفوا على الصهيونيّة سنة 2021. «إنقاذ أراض» على أيدي الصندوق القومي اليهودي في الضفة، «إنقاذ» أراض في الجليل أيضًا، حتّى لا تقع الأراضي المقدّسة في أيدي الإسرائيليّين الدنسين، إلذين ليسوا يهودًا. إذا بقي هناك شكٌّ للطبيعة القوميّة المتطرّفة والعنصرية، نعم العنصرية، للصهيونية حتى بملابسها العصرية، فقد جاء رئيس الصندوق القومي اليهودي، أبراهام دفدفاني، وأزال آخر الشكوك»، وأضاف: «الجليل، يا دفدفاني، ليس لك، هو لسكانه، الذين - لحسن الحظ - لم يطردوا جميعًا على أيدي آباء الصهيونيّة في عام 1948. لذلك، بقيت قطعة الأرض الأخيرة التي توجد فيها أغلبيّة عربيّة، ما هو السيئ في ذلك؟ بل هو الجيد. هذه بلادهم بالضبط» (2).

إلى ذلك، كشفت صحيفة هآرتس العبرية عن «إنّ الصندوق القومي اليهودي «كيرن كييمت لإسرائيل»، يعمل على تسجيل آلاف العقارات في الضفّة الغربيّة والقدس»، وتوقعت الصحيفة مصادقة مجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي على هذا المخطط الذي تبلغ تكلفته نحو مئة مليون شيكل، كما من المرجّح استكماله خلال 5 أعوام. وأشارت إلى أنه يجري دراسة 350 ملفا توثّق صفقات اجتازت مراحل مختلفة من عمليات شراء عقارات في الضفة الغربية و2050 في منطقة القدس،

العودة إلى الفهرس

وتتضمّن هذه المخططات 17 ألف ملف عقاري في جميع أرجاء القدس، وأضافت الصحيفة «أنّ المقصود بذلك صفقات شراء أراضي – مزعومة - عقدها الصندوق المذكور قبل وبعد عام 1948. ولم تسجّل هذه الصفقات في سجلات الأراضي، بل فقط لدى الصندوق القومي اليهودي ولدى الشركات المنبثقة عنه، وطالب الصندوق القومي اليهودي في الماضي، بإخلاء فلسطينيّين من أراضي يدعي ملكيتها، وعلى سبيل المثال طالب عام 2019 بإخلاء منزل ومقهى في بيت لحم، وأقيم بعد فترة وجيزة من ذلك موقع استيطاني مكانهما، ويخوض أفراد عائلة في بلدة سلوان، صراعًا منذ عشرين عامًا وذلك بعد نقل منزلهم للصندوق القومي اليهودي تحت ذريعة كونه أملاك غائبين» (3)

وفي وقتٍ سابق، كشف تقرير الاستيطانٍ الأسبوعي الذي يعدّه المكتب الوطنيّ للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان «أنّ جيش الاحتلال يقدم الغطاء والتسهيلات للصندوق القومي الصهيوني للسطو على أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة».

وأوضح التقرير الأسبوعي أنّ تعاون جيش الاحتلال مع « الصندوق القومي اليهودي « وغيره من أذرع الاحتلال والاستيطان ليس بجديدٍ وهو لا يخفى على أحد، حتى لو حاولٍ جيش الاحتلال إنكار ذلك ، كما يفعل في العادة رغم ثبوت ذلك من خلال مراسلات قادة المستوطنين وإدارة الصندوق مع ما يسمى مساعد وزير الأمن لشؤون الاستيطان، وهو منصبٌ رئيسيٌّ في وزارة الحرب بالنسبة للمستوطنين ، الذي يتم شغله في السنوات الاخيرة من قبل رجالهم ويبدو واضحًا أن وزارة الأمن الإسرائيليّة أو وزارة (جيش الاحتلال) تجند من وراء ستار « كيرن كييمت ليسرائيل « (الصندوق القومي اليهودي) من أجل صفقات شراء عقارات ومساحاتٍ واسعةٍ من الأراضي بملكيّةٍ فلسطينيٍّة خاصةً في الضفة الغربية لصالح مستوطنين ليزرعوها في الوقت الذي يمنع فيه أصحاب الأراضي من الدخول إليها، وتشمل صفقات السطو على أملاك الفلسطينيين، التي تتم بغطاء وتسهيلات من جيش الاحتلال اراضي في مناطق الأغوار وفي منطقة رام الله وعقارات في الخليل (4).

البدايات التأسيسيّة للصندوق القومي

يضاف إلى ذلك العديد من المخططات والنشاطات السرية التي قام ويقوم بها «الصندوق القومي اليهودي»، الأمر الذي أعاد فتح ملف هذا الصندوق ودوره الخطير في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وتهويدها، وتعود بنا التطورات إلى البدايات التأسيسية للحركة الصهيونيّة وللصندوق القومي اليهودي، فمنذ أن تبنت الحركة الصهيونية مشروع إقامة «الوطن القومي اليهودي في فلسطين»، واصلت رسم خططها وسياساتها ووضعت آليات عمل لتنفيذ أفكارها ومشاريعها لتحقيق السطو على فلسطين، فربطت منذ البدايات الأولى لمشروعها الاستعماري في فلسطين، ما بين ثلاثية الأرض والهجرة اليهودية والاستيطان الاستعماري كمرتكزات استراتيجية في بناء مشروعها، كما جاء في خطاب لفلاديمير جابوتنسكي الأب الروحي لمعسكرٍ اليمين الإسرائيلي المتشدد، حيث أكّد أن : « هدف الصهيونية – الدولة اليهودية، الأسلوب – الاستعمار الجماعي، مساحة الدولة – لا حدود « (5)

ولذلك كرست تلك الحركة بمنظماتها ومؤسساتها المختلفة التي أنشأتها من أجل تحقيق الهدف أعلاه، طاقاتها وإمكاناتها كافةً، بهدف الاستيلاء على أوسع مساحات ممكنة من الأرض العربية، وغزوها غزوًا جماعيًا، عبر تهجير واستجلاب واستقطاب أكبر عدد من يهود العالم، وبناء المستعمرات الاستيطانية.

فكان للأرض مكانتها المركزية في الفكر الصهيوني، وكان لتهجير واستجلاب اليهود وتوطينهم في أوسع مساحات ممكنة من الأرض المكانة ذاتها، كي تتحقق فكرة الاستعمار الجماعي، لخلق الدولة اليهودية النقية على أنقاض الشعب العربي الفلسطيني، وعلى امتداد مساحة خارطة الوطن الفلسطيني.

وقد وثقت الحركة الصهيونية مكانة الأرض والهجرة والاستعمار الاستيطاني في كم لا حصر له من الأدبيات والوثائق السياسيّة التي تشكل بمجموعها وثيقة تجريم وإدانة للأدبيات والفكر الصهيوني العدواني كله.

مكانة الأرض في الفكر الصهيوني:

جاء في محاضر المؤتمر الصهيوني الأول مثلًا: « إن ملكية الأرض الخاصة بالمناطق التي تمنح لنا، يجب أن

ننتزعها تدريجيًّا من أيدي أصحابها، أفقر السكان منهم، يجب أن نحاول نقلهم بهدوء إلى خارج الحدود وإيجاد العمل لهم في الأقطار التي ينقلون إليها، ولكن في بلادنا يجب أن نحرمهم من العمل... أصحاب الأملاك ينضمون إلينا، ونقل ملكية الأرض وتهجير الفقراء، يجب تنفيذهما بليونة وحذر، ولندع الملّاكين يعتقدون أنّهم يستغّلوننا بتقاضي أثمان تفوق قيمة الأرض... ولكن لا أراض يعاد بيعها إلى أصحابها « (6).

وجاء في دستور الوكالة اليهوديّة في المادة الثالثة منه ما يلي: « تستملك الأراضي ملكًا لليهود وتسجل باسم صندوق رأس المال القومي اليهودي، وتبقى مسجلة باسمه إلى الأبد، كما تظل هذه الأملاك ملكًا للأمة اليهودية غير قابل للانتقال « (7)

وفي خطابه أمام اللجنة التنفيذية الصهيونية عام 1937 قال الأب الروحي أوشيسكين:« ليست الزراعة هي ما نصبو إليه، بل أننا نطمح بالدرجة الأولى بأن نضمن للأمة أوسع الحدود الممكنة لبلادنا ... ولما وضعنا البرامج للحصول على الأراضي كان هذا الهدف دائمًا نصب أعيننا: الاستيلاء على مناطق بعيدة .. ففضلًا عن جودة الأرض كانت تحركنا الرغبة لتوسيع الحدود مهما بلغت المصاعب « (8).

وجاء على لسان « د. رعنان فايتس « رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية سابقًا:«أن مخططي الاستيطان الصهيوني خلال الستين عامًا المنصرمة عملوا على أساس أن حدود المستقبل للدولة اليهودية يجب أن تعين من خلال أنظمة من المستوطنات السكانية، تبدأ كنقاط استيطانية، وتأخذ بالتوسع لأكبر مساحة ممكنة من الأرض « (9).

وقبل ذلك كان قد ورد في مذكّرات نبي الصهيونية الأبرز (هرتسل) : « أنّ الحركة الصهيونيّة منذ نشأتها كحركة وضعت أمامها هدف الاستيلاء على الحد الأقصى من الأرض كحتمية لإقامة دولة يهودية كبيرة « (10).

تلك هي الاستراتيجية التي أجمع عليها قادة الحركة الصهيونية في كيفية الاستيلاء على الأرض العربية الفلسطينية ، وعلى أساسها نشطت مختلف المنظمات والمؤسسات الصهيونية ، وبشكل خاص « الصندوق القومي اليهودي « الذي تأسس عام 1903 ، «والصندوق التأسيسي « الذي تأسس عام 1920 ، وقد تمكنت هذه المؤسسات ، عبر المراحل المختلفة ، من الاستيلاء فعلاً على جزء من مساحات الأرض العربية في فلسطين، غير أن سياسة الحركة الصهيونية هذه في استملاك وسلب الأراضي العربية أدخلتها في صراع طويل محتدم مع العرب الفلسطينيين خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين .

الصندوق القومي اليهودي كأداة استرتيجية في السطو على الارض...!

وكان أول من اقترح إقامة الصندوق الدائم (لإسرائيل) أو الصندوق القومي اليهودي عالم الرياضيات اليهودي هرمان شابيرا عام 1884 وعرض الاقتراح على المؤتمر الصهيوني الأول (1897) إلا أن الموافقة عليه لم تتم إلا في المؤتمر الصهيوني السادس (1903). وقد نص قرار إنشائه على حصر استخدام أمواله في استملاك الأراضي أو أية حقوق فيها في المنطقة التي تضم فلسطين وسورية وأية أجزاء أخرى من تركيا الأسيوية وشبه جزيرة سيناء بهدف توطين اليهود فيها بحيث تعتبر هذه الأراضي ملكاً أبدياً لليهود لا يجوز بيعها أو التصرف بها عن غير طريق تأجيرها(11). وكانت فيينا المقر الأول لهذا الصندوق، وأنشئت له فروع في مختلف أنحاء العالم، ثم اتخذ من مدينة كولن الألمانية مقراً له، وفي عام 1907 تم تسجيل الصندوق كشركة بريطانية، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى نقل مقره إلى مدينة هاغ البولندية، وفي عام 1922 نقل المكتب الرئيس للصندوق إلى القدس. وكانت حصيلة نشاطاته حتى نهاية عام 1947 امتلاك أراض مساحتها 933,000 دونم من أصل 1,734,000 دونم كان يمتلكها اليهود في فلسطين آنذاك، أي ما يساوي 6,6% من مساحة فلسطين الكلية البالغة 26,305,000 دونم، ثم أعاد الكنيست في مطلع 1954 صياغة البند المتعلق بمنطقة عمل الصندوق فحصرتها في الأراضي الخاضعة لقوانين حكومة (إسرائيل). ثم جرى تعديل مهام الصندوق فحولت من شراء الأراضي إلى استصلاحها وتشجيرها والمساعدة على استيعاب المهاجرين الجدد وتوفير فرص العمل والخدمات الصحية لهم، والإسهام في بناء قرى الناحال بالتنسيق مع الجيش، وتمويل التعليم الصهيوني في (إسرائيل) وخارجها. وفي آب 1961 وقعت اتفاقية لتنظيم علاقة الصندوق بالحكومة الإسرائيلية حددت فيها مهامه ومصادر تمويله، وهي تبرعات يهود العالم وريع العقارات المؤجرة (12).

ليتبين لنا في الخلاصة المكثفة المفيدة ان الحركة الصهيونية تعمل بمنتهى الفعالية منذ البدايات على السطو المسلح على الارض الفلسطينية، وان «الصندوق القومي» كان من اهم واخطر أدواتها في اجتياح الاراضي الفلسطينية وتشجيرها وتهويدها وحماية مستعمراتها بالاشجار، الامر الذي كشف النقاب عنه في اعقاب حرائق الصيف الماضي/2021 التي اندلعت في غابات القدس وغيرها■

هوامش

1- ترجمة خاصة بالهدف - السبت 06 مارس 2021».

2- جدعون ليفي في-هآرتس 2021/2/18.

3- صحيفة هآرتس العبرية الجمعة/6/10/2021.

4- عن تقرير عن موقع بوابة الهدف 6/10/2021.

5-كما جاء في دراسة « الاستعمار الاستيطاني الصهيوني « ، صحيفة الرأي الأردنية / عمان 1989/2/2 . من محاضر المؤتمر الصهيوني الأول / القدس ، رؤوبن ماس ، 1946م ، ص1942 ، ص1944 .

6- اميل توما ، جذور القضية الفلسطينية ، ص 180-181 .

7- عن تقرير لجنة بيل ، الكتاب الأسود عن يوم الأرض ، بيان اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية، حيفا ، 1976 ، ص14 .

8-صحيفة الجروزلم بوست الإسرائيلية ، 1977/9/12 .

9-الفكر الصهيوني وإقامة دولة إسرائيل، دار الجليل للنشر / عمان ، 1986 .

10--معلومات موثقة عن ويكيبيديا. هآرتس. مؤرشف من الأصل في 06 يناير 2010. اطلع عليه بتاريخ 20 ديسمبر 2007.

11- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا/ مصطلحات ومفاهيم صهيونية الكيرن كاييمت نسخة محفوظة 19 أبريل 2018 على موقع واي باك مشين.

12- المصدر السابق نفسه.

العودة إلى الفهرس

القدسُ في الميزانِ الإسرائيلي المدجّج...!

أكرم عطالله. كاتب صحفي فلسطيني/ بريطانيا

بُعيدَ احتلال إسرائيلَ للقدس الشرقيّة عامَ 1967، تورد الوثائقُ تصريحًا لدافيد بن غوريون، مؤسّس إسرائيل، الذي كان قد اعتزل السياسة: «يجب جلب اليهود إلى القدس بأيّ ثمن، يجب توطين عشرات الآلاف منهم فيها خلال فترة قصيرة جدًّا، سيوافق اليهودُ على الإقامة في القدس الشرقيّة ولو في أكواخ، ينبغي عدمُ الانتظار إلى حين بناءِ أحياءٍ منظّمة، المهمّ أن يكون فيها يهود».

فورًا وبعد الاحتلال تمَّ العملُ على ترجمة هذا التصريح على الأرض، حيث تمّ التخطيطُ لابتلاع القدس في خطّة شاملة سمّيت «مخطّط القدس الرئيس 1968» الذي صدر بعد أقلّ من سنة على احتلال المدينة، وضمّها بالقانون المسلّح وبالقوّة العسكريّة والمحمولة على فوّهات المدافع، ومنذ يومها كانت القدس أولويةً في كلّ مخطّطات تلك الدولة، وعنوان هذه المخطّطات هو عنوانٌ عنصريٌّ يقدم على حشو المدينة باليهود ونقلها إليها بأيّ ثمن، وتهجير السكان الفلسطينيّين منها، وتحقيق أغلبيةٍ ديموغرافيّة يهوديّة بكلّ السبل وتجفيف العرب فيها، بل وضعت في العقود الأخيرة، رقمًا بأن تكون سيادة يهوديّة لا تقلّ عن 70٪ لليهود مقابل 30٪ للعرب لتحقيق التوازن المنشود، في ظلّ صمود الفلسطينيّين وتمسّكهم بمدينتهم، رغمَ كلّ ما مارسته إسرائيل من خنق للمدينة وسكّانها.

إذنْ، ما حدث لعائلة صالحية من هدم بيتها وقبلها محاولة ترحيل عائلة الكرد وحي الشيخ جراح، الذي انتفض الفلسطينيون من أجله واشتعلت الحرب، ليس مسألةً قانونيّةً كما تريد أن تصوّر إسرائيل أمام العالم، ومن السذاجة التعاطي مع محتلٍّ بهذا الشكل، بل إنّ الأمرَ مخطّطٌ له حتى قبل أن يتمّ احتلال المدينة. ففي عام 2000، وضعت إسرائيل مخطّطا للقدس، أسمته مخطّطَ القدس «2020»، أي لعام 2020، تكون قد حقّقت أغلبيّةً يهوديّةً وطردت ما يمكن من الفلسطينيين بإنشاء مدنٍ وحدائقَ ومواقفِ سيارات تقام مكانَ البيوت الفلسطينيّة التي يتمّ تهجيرُ سكّانها وهدمها، وكانت مستوطنات غيلو وجيل أبو غنيم وباقي المستوطنات في القدس، في إطار مخطّطٍ مدروسٍ لتهويد مدينة القدس.

وإذا لاحظنا حتى في ذروة المفاوضات مع الفلسطينيّين كان كلّ رؤساء وزراء إسرائيل - حتى من اعتبروا يساريّين - يكرّرون عبارة القدس الموحّدة، التي لن تنقسم، كأنّهم يجدّدون عهدهم مع الشعب الإسرائيليّ ومع مخطّطات الدولة، بعد أن خدعت إسرائيل الفلسطينيّين، بترحيل ملفّها للحلّ النهائيّ؛ وهو الحلّ الذي سيتمُّ تفجيرُ كلّ شيءٍ قبل بلوغه.

في إسرائيل كانت كلّ الحكومات التي حكمت منذ 67 حتى الآن، تسير وَفق مخطّطات مدروسة بعد توقيع اتّفاق أوسلو بالمستوطنات الكبيرة، تقطع الطريق على مجتمع دوليٍّ قد يضغط تجاهَ شيءٍ ما، وكانت تلك السيطرةُ تتمُّ بشكلٍ تتكاملُ فيه كلُّ الأدوات، بَدءًا من التشريع البرلماني والموازنات الحكومية وبلدية القدس والجمعيات التي أقيمت لهذا الغرض، وزاد على ذلك وجود رجال أعمال يهود، مثل أبرزهم ميسكوفيتش، يشترون البيوت ممن لا يمكن إيجاد أيّ ثغرة قانونيّة تمكّنهم من هدمها وترحيل سكّانها، حيث يدفع عبرَ جمعيةٍ مخصّصة لهذا الغرض «جمعيّة العاد» ويعرضون مبالغَ كبيرةً جدًّا؛ بهدف إغراء السكّان.

وجده صمود القدسِ وأهلها تمكّن إلى حدٍّ ما من إبقاء السكان، هذا الصمود الذي تجسّد في مناسبات وأحداث كبرى، مثل البوابات الحديديّة عامَ 2017، التي أرغم فيها ثبات المقدسيّين حكومةَ نتنياهو على إزالة البوابات، أو فرديّة كما حدث في أيار الماضي عندما حاولوا إخلاء عائلة الكرد؛ فتتحوّلت كل فلسطين إلى كتلة من الغضب الذي انقلب ضدّ المحتلّ ليُوقف عمليّة الإخلاء.

بعد أحداث الشيخ جراح وتحوّلها إلى معركة شاملة؛ تراجعت إسرائيل تحت ضغط الشعبِ الفلسطيني في القدس، ثمّ الضفة وغزة والداخل، تراجعت ككمون مؤقتٍ إلى أن تسمح الظروف، وليس تراجعًا نهائيًّا، فهي تسير بشكلٍ مدروس وَفق مخطّطاتها الدائمة، تتحينُ لحظة خمول فلسطيني أو انشغال عالمي لتضربَ ضربةً جديدة، وهذا ما حدث قبل أيام عندما هدمت منزل عائلة صالحية، التي حاولت الدفاع بأسنانها عن بيتها حدّ الاستشهاد، لكن تمّت مباغتتها ليلا وهم نائمون بعد أن ظلّوا يقظين لأيام قبل أن تخور قواهم.

وفي مقابل الفعل الإسرائيلي المنظّم لا يبدو أنّ هناك فعلًا فلسطينيًّا موازيًا تبدو فيه القدسُ كتلك الأولويّة المركزيّة ولا فعلًا عربيًّا، وهنا يمكن الإشارةُ لصندوق القدس الفارغ دومًا.

وفي ظلّ صمت المجتمع الدوليّ الذي لا يتحرّك إلا عندما تنفجرُ الأوضاع وكأنّه يعطي الفلسطينيّين والقدس كلمة السر التي يتحرّك بها، وقد ثبت بالتجربة أنّ إسرائيل تتراجع فقط عندما تدرك أنّ الأرضَ تهتزّ حين يتعلّق الأمر بالقدس.

المخطّط الإسرائيليّ في القدس ربّما هو الأكثرُ وضوحًا، فعندما لا تعلن إسرائيلُ صراحةً عن مشروعها بفصل غزة، أو لا تعلن عن صراحة مشروعها بالسيطرة على الضفة، وتظلّ تتحدّث عن حلولٍ ما، لكنّها في القدس شديدة الوضوح، وتعلن ليل نهار أنّها لن تنقسم وأنّها ستكون بكتلة أغلبيّة يهوديّة، بل إنّ نتنياهو ذات مرّة في إحدى خطاباته في الكونغرس ردَّ ساخرًا على الاتّهام بتهويد القدس حين قال: «إنّهم يقولون إنّنا نهوّد القدس كما يقولون إنّ أميركا تؤمرك نيويورك»، وقد كانت القدس لسنوات طويلة مادةً للمنافسة بين سياسيي إسرائيل، أيّهم أكثر حرصًا وتهويدًا أو استيطانًا وتهجيرًا وسيطرة... كلّ هذا أنتج قدرًا من النجاح لمشروعهم، فيما تبقّى الفلسطيني في القدس وحيدًا، يسطّر بصدره العاري صمودًا مدهشًا، محافظًا على مدينته بأسنانه، رغم كلّ ما يملك عدّوه من إمكانيّات، لكن هذا لا يكفيلغول يفتح فمه ابتلاعا ويقتلع بأسنان مسمومة كل شيء■

مآلاتُ الصراعِ في أثيوبيا

إقليم تغراي...والثمن الباهظ للتوافق الأثيوبي الأرتيري

د. موسى العزب. عضوُ المكتبِ السياسي لحزب الوحدة الشعبيّة الديمقراطيّ/ الأردن

بعد أن تأجّلت بمبرراتٍ مختلفة، ولأكثر من عام، أُجريت الانتخابات الإثيوبية في 21 حزيران الماضي في جميع أنحاء البلاد، باستثناء إقليم تيغراي. وفي أيلول من العام نفسه نظم الإقليم اقتراعه الخاص، فأدانته على الفور أديس أبابا التي أقالت جميع المسؤولين المنتخبين، وأوقفت الحوار الوطني العام، الأمر الذي كان بمثابة الشرارة التي أطلقت الصراع. ومنذ تشرين الثاني 2020، اجتاحت هذه المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي حربٌ عنيفةٌ جلّ ضحاياها من المدنيين. ورغم تورط القواتِ الإريترية في القتال منذ البداية، إلا أن هذا الأمر بقي سرًّا، قبل أن يصبح مكشوفا مع ورود أخبار عن أهوال الصراع.

لدخول تيغراي، كان عليك أن تجتاز الحدود من جنوب شرق السودان لتقطع مدينة دمرت مرافقها، وتجوب شوارعها المهجورة، شاحنات صغيرة، محملة بمسلحين، وسط صمت يقطعة من حين لآخر لعلعة مدفع رشاش، توحي بتجدّد القتال، ثمّ تجتاز طرقًا زراعيّة، تنتشر على جنباتها مجموعاتٌ مسلّحة، قبل أن تصل إلى نقطة فاشاغا المتنازع عليها، حيث تتقاطع فيها حدود إثيوبيا وإريتريا مع إقليم تيغراي. حوالي 250 كيلومترًا مربعًا من الأراضي الخصبة، تحولت إلى مخيمات للمنظمات غير الحكومية، وشبكات الشتات التيغري، وآلاف الفارين من حرب اندلعت منذ 4 تشرين الثاني 2020، ودمرت معظم حوض نهر تيغراي، حيث أطلقت «جبهة تحرير شعوب تيغراي» سلسلة من الهجمات على قواعد للجيش الوطني، ما أدى إلى رد فوري من الجيش الأثيوبي، وقد أودت الحرب بحياة الآلاف بما في ذلك أعضاء في جمعياتٍ إنسانيةٍ وأممية مختلفة.

يمثّل هذا الصراع صورةً فجّةً لتقلب التحالفات العسكرية في القرن الأفريقي، حيث قامت إرتيريا في السابق بإعارة إثيوبيا مقاطعة تيغراي التي كانت تابعة لها، التي نالت استقلالها عام 1993، بعد حرب استمرّت عامين أدى فيها حزب «جبهة تحرير شعوب تيغراي»، دورًا محوريًّا، إلى جانب السلطة في أديس أبابا. في تموز 2018 وبتشجيع من الولايات المتحدة والسعودية والإمارات - التي كانت أعينها جميعًا ترنو على البحر الأحمر - توصل رئيس الوزراء الأثيوبي؛ آبي أحمد إلى اتفاق عسير للسلام مع أسمرة، وهكذا استعادت العلاقات الدبلوماسية بين الجارين «اللدودين» طبيعتها بعد عشرين عامًا من الحروب. وقد اكتشفنا فيما بعد، بأن هذه المصالحة كانت وبالًا على «جبهة تحرير شعوب تيغراي» وحولت جيبوتي حليفًا، لعدو التيغريين السابق.

لعدة أشهر، نفى السيد آبي أحمد تورط إريتريا في القتال، ولم تعترف أريتريا إلا في 18 نيسان 2021، بصحة الصور التي أظهرت جنودًا إريتريين تخدعهم لهجتهم، ومتنكرين بالزي الرسمي الإثيوبي القديم.

تبنى مؤيدو السياسات الأثيوبية الدعاية الرسميّة وأظهروا تأييدهم للحكومة في تحركها العسكري لكسر تمرد الإقليم بالقوة، فيما لاحظ مراقبون بأن الإقليم قد تم بيعه ببساطة إلى رئيس أرتريا أفورقي، الذي انتهز الفرصة لتحقيق انتقامًا مبيّتًا من التيغريين الذين كانوا قد أدّوا الدور الرئيسي في هزيمة بلاده أمام إثيوبيا في عام 2000.

الرواية الأثيوبية توضح بأن هذه التطورات قد جاءت ترجمةً للتعهد الذي أطلقه رئيس الحكومة آبي أحمد بإنهاء قبضة نخب تيغراي المفروضة على إثيوبيا منذ سقوط المجلس العسكري الماركسي اللينيني بقيادة منغستو هيلا مريام في عام 1991، وطرح حزب الرخاء الذي أنشأه آبي في عام 201، فكرة «التآزر» كمفهوم ملتبس يخلو من أي مضمون اجتماعي، كل ذلك وسط أجواء عدائية لشعب تغراي ومطالبات بمعاقبتهم لحكمهم البلاد على مدى ستة وعشرين عامًا، سيطرت خلالها «الجبهة» -حسب إدعاءات أنصار آبي- على مفاصل الدولة الأمنية والعسكرية والوظيفة العامة، ومارست من خلالها رقابةً خانقة للأفراد والمؤسسات، كانت «وبالًا» على إثيوبيا!

في منتصف عام 2010، اندلع السخط بين الأثيوبيين -بمن فيهم شعب تيغراي- الذين لم يعودوا يحتملوا استمرار المراقبة الأمنية، والفساد واسع النطاق. وعندما أدركت «الجبهة» بأن أيامها في السلطة باتت معدودة، أجرت تغييرات على مسارها منذ مؤتمر عام 2014، وقررت القيادة الانكفاء إلى الإقليم لإعادة تماسك معقلها الانتخابي هناك. مع انتخاب آبي أحمد في عام 2018، انتقلت «الجبهة» إلى المعارضة. وما أن ترأس رجل أثيوبيا الجديد رئاسة الحكومة، حتى أطلق العنان لعملية «تطهير» واسعة النطاق، وأعاد هيكلة الجيش وأجهزة المخابرات. تم القبض على 79 شخصًا من التيغريين

العودة إلى الفهرس

-مدراء مؤسسات عامة ومسؤولون تنفيذيون وعسكريون ورجال أعمال - بتهمة الفساد. قوبل بتنديد من قبل التيغريين، واعتبروا هذه الإجراءات بمثابة عقوبات جماعية وتأسس «للفصل العنصري»: وهكذا فسرّ مراقبون أعمال العنف التي اندلعت ضد سكان تيغراي منذ تشرين الثاني بأنّها دليل على تضعضع وحدة البلاد، وانتكاس للصيغة «الفيدرالية العرقية» التي حددها دستور عام 1995 في 5 تشرين الثاني 2020، ورغم تحذيرات من دول الجوار، قاد السيد آبي هجومًا أمنيًّا محدودًا، فاندلع قتال دموي، حتى أن السودان العاتبة على إجراءات أديس أبابا المتسرعة، حاولت ترتيب وساطة بين الأطراف المتنازعة دون جدوى. دارت حرب حقيقية في تيغراي مع تعتيم شبه كامل؛ انقطعت الاتصالات السلكية واللاسلكية منذ الساعات الأولى؛ وبقي الوصول إلى العاصمة ميكيلي شبه مستحيل حتى منتصف العام الماضي.

وإلى جانب معارك الكر والفر التي خفتت نسبيًّا في الأيام الأخيرة، اندلعت حرب استخباراتية مستعرة، وبعد أن سيطرت القوات الأثيوبية على عاصمة الإقليم جزئيًّا في 28 تشرين ثاني، أعلن السيد آبي النصر بصورة متعجلة، مع استمرار سقوط الضحايا، ويظهر ذلك للعيان من خلال تدفق الجرحى والمعاقين والأجساد الممزقة، في ظروف صحية سيئة للغاية، وتتهم الحكومة الإثيوبية مجموعات الإغاثة بالتستر على إدخال الأسلحة والمقاتلين. بعد أن تحوّلت الحرب، إلى حرب عصابات تحول فيها بعض المدن والأرياف إلى قواعد لميليشيا الأمهرة التي جاءت لمساعدة الجيش الفيدرالي وقد حولت المدارس إلى قواعدَ لوجستيّة.

سير المعارك أظهر بأن التيغريين قد بالغوا في تقدير قوتهم، خاصة بعد كسر هجومهم الأول، ولم يُسعف «الجبهة» استيلائها على أسلحة ومعدات من الجيش الفيدرالي، ورغم تعقيدات الحرب، واصلت «الجبهة» تعبئة أنصارها في إفريقيا وبقية العالم بالتحريض ونشر الشائعات على الشبكات الاجتماعية: ومن وراء الكواليس، تؤدي الإمارات العربية المتحدة دورًا خبيثًا، من خلال وجودها في الصومال، وعودة أدوارها المشبوهة في اليمن. وفقا لبرنامج الغذاء العالمي، لا يزال من الصعب تقييم خطورة الأزمة الإنسانية، حيث يخيم شبح المجاعة على أكثر من 350 ألف شخص. بالإضافة إلى ارتكاب فظائع، وتخوف من «التطهير العرقي»

بينما شهد الإقليم لجوء الآلاف إلى السودان، وسعي أديس أبابا إلى إخضاع منطقة حكم ذاتي منصوص عليها بدستور «الإثنية الفيدرالية»، وانتهاكات وإعدامات ميدانية، لسكان تيغراي البالغ عددهم ستة ملايين نسمة من إجمالي عدد السكان البالغ أكثر من مائة مليون، كما تشارك ميليشيات الأمهرة، والأرتيريين إلى جانب الجيش الأثيوبي في العمليات هناك!

يبدو الآن بأن آبي أحمد المنحدر من أكبر قبيلتين في البلاد، بكارزميتة القادمة من التكنوقراط، حيث صعد بقوة، وتم اختياره ليتولى قيادة الإئتلاف الحاكم «الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الأثيوبي» والحائز على جائزة نوبل للسلام لعام 2019 بسبب مبادراته التصالحية، قد أفرغ معظم رصيده الشخصي، وأصبح متنازعًا عليه داخليًّا وخارجيًّا، ويتساءل البعض الآن عن مدى جدارته بجائزة السلام.

مع السيد آبي، تخلت إثيوبيا عن دور الحماية الاجتماعية، وتدخل الحكومة في توجيه الإقتصاد، وتتحول إلى الليبرالية الاقتصادية، كشرط للتفاوض بشأن إعادة هيكلة ديون البلاد التي تبلغ 28 مليار دولار، لناتج محليٍّ إجمالي يبلغ حوالي 96 مليار، وبحلول الوقت أخذت ممارسته لسلطة تنجرف نحو الزبائنية والمحسوبية. بعد ثلاث سنوات على ما وصفته وسائل الإعلام بانحراف «الربيع الإثيوبي»، تمدد الصراع ليأخذ طابعًا يتجاوز الحدود، في حين عرقلت كلًا من الصين وروسيا اتخاذ قرارات ضد إثيوبا وطالبتا ببقى الصراع شأنًا داخليًّا، وبتوجيه من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بدأت إثيوبيا تخضع لعقوبات مالية، وتشترط إيصال المساعدات بشكل مباشر لمستحقيها، والتحقيق في الجرائم المرتكبة؛ وانسحاب القوّات الإريترية والأمهرة من تيغراي. وهكذا تبدد أثيوبيا مزايا ثقلها الديموغرافي وتاريخها وموقعها الجيوسياسي، حيث تشهد الآن المشاريع الكبرى لصناعة النسيج والأدوية وتجميع السيارات، التي أطلقتها الحكومة لجذب المستثمرين الأجانب، من المعاناة والتباطؤ الاقتصادي الناجم عن وباء Covid -19، ونقص البنى التحتية، ومن المناخ السياسي المتردي بسبب الأخطاء السياسية والتوترات العرقية الإقليمية. في غضون ذلك، يتباهى الاستبدادي أفورقي المدعوم من الإمارات، بطموحاته الإقليمية، وينظر إلى الصراع كهبة إلهية تخرجه من عزلته الدبلوماسية، وتعفيه من إجراء التحوّل الديمقراطي المستحق، ويتساءل البعض: كيف لهذا السلام المزعوم بين البلدين قد سمح للقوات الارتيرية بالعمل داخل أثيوبيا، بينما لم يسمح للبلدين بإستثمار مشترك لميناء عصب على البحر الأحمر والذي ما زال يعتبر موضع خلاف بين البلدين منذ عام 1998؟

توازن القوى في تيغراي يقلل من إحتمالات الحسم العسكري، بينما يعلن السيد آبي الآن بعض خطوات حسن النوايا للتحضير لإجراء مفاوضات مع «الجبهة»، التي كان يعتبرها لوقت قريب مجموعة إرهابية، فيطلق سراح بعض المعتقلين من قيادة «الجبهة»، ويعيد فتح خطوط الدبلوماسية مع السودان، حيث يتواجد على أراضيها الآن بعض قوات وقيادات «الجبهة»، بينما تطمح الخرطوم بممارسة ضغط على أديس أبابا في ملف سد النهضة وبعض نقاط الحدود.

تيغراي وأثيوبيا يدفعون ثمن التوتير وعدم الاستقرار الجغرافي السياسي الإقليمي، وخفوت حدة المعارك دون الدخول في حل تفاوضي، أمر يدعو إلى القلق، ويشي بإبقاء القوات الأثيوبية والأرترية في بؤرة الصراع المحورية لفترة طويلة. ومن جانبه، يقوم جيش تيغرأي بالتكيّف مع أساليب حرب العصابات الطويلة ■

التصعيدُ سيّدُ الموقف بين روسيا والولايات المتّحدة
أوكرانيا لم تتعظ من درس جورجيا

عليان عليان. باحثٌ وكاتبٌ سياسيٌّ/ الأردن

تتّجهُ الأمورُ بين روسيا والولايات المتّحدة وحلف الناتو إلى مزيدٍ من التصعيد، وباتت تنذر بحدوث حربٍ إقليميّة، قد تتطوّر إلى ما هو أخطرُ من ذلك تجاهَ حربٍ نوويّة، جرّاءَ عدم تراجع الإدارة الأمريكيّة عن خطّطها بضمّ أوكرانيا إلى حلف الناتو، وعدم استجابتها وعدم استجابة الحلف للشروط والمطالب الروسيّة، بشأن الضمانات المكتوبة التي ينبغي تقديمها لروسيا بشأن أمنها، وجرّاءَ استمرار القوّات الأوكرانية بمهاجمة إقليم دونباس في الشرق الأوكراني الذي يقطنه أوكرانيون من أصلٍ روسيٍّ بالأسلحة الثقيلة والطائرات المسيّرة، في مخالفةٍ لاتّفاق مينسك عام 2015.

وفي اللقاءات الثلاثة التي جمعت المفاوض الروسي سيرغي ريابكوف، مع نائب وزير الخارجيّة الأمريكيّ ويندي شيرمان في التاسع من شهر كانون الثاني الجاري، وفي اللقاء الثاني مع حلف الأطلسي في 11-1-2022، وفي اللقاء الثالث مع منظمة الأمن والتعاون الأوروبيّ بتاريخ 12-1- 2022، رفضت الأطراف الغربيّة الثلاثةُ ما جاء في الورقة الروسيّة بشأن الضمانات الأمنيّة المطلوبة لنزع فتيل الأزمة الأوكرانيّة، وعلى رأسها منع تمدّد الحلف إلى أوكرانيا، وعدم انضمام دولٍ من الجمهوريّات السابقة للاتّحاد السوفيتي إلى الحلف.

خلاصةُ مفاوضاتِ جنيف

يمكن هنا تسجيلُ خلاصةِ اللقاءات التفاوضيّة الثلاثة فيما يلي:

1- وفقًا لتصريحات نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف؛ فإنّ المباحثات بين روسيا من جهةٍ وبين الولايات المتّحدة وحلف الناتو ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبيّ من جهة أخرى، لم تحقّق أيَّ تقدّم في مسألةً عدم توسُّع حلف شمال الأطلسي تجاهَ أوكرانيا، وبقيّة الدول التي كانت جزءًا من الاتّحاد السوفياتي، وأنّه تمّ تحذير الولايات المتّحدة والناتو من أنّهما قد يشهدان تدهورًا في الوضع الأمني، إذا لم يأخذا الضمانات الأمنيّة الروسيّة على محمل الجد، وأنّ القيادة الروسية قد تلجأ إلى وسائل أخرى لضمان التوازن في حال عدم الاتفاق.

2- المفاوض الروسي أكّد أن انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى حلف الناتو هو مسألةُ أمنٍ قوميٍّ لروسيا، وأنه من الضروري للغاية بالنسبة إلينا التأكّدُ من أنّ أوكرانيا لن تصبح أبدًا عضوًا في الناتو.

3- عدم حصول روسيا على ضماناتٍ قانونيّة مكتوبة بشأن عدم نشر أسلحة هجوميّةٍ ضاربةً عند الحدود الأوكرانيّةً الروسيّةً، فضلاً عن رفض «التطوير المادي لأراضي الدول التي انضمّت إلى حلف الناتو»، ناهيك عن استمرار الأمين العام لحلف الناتو «ينس ستولتنبرغ» في إطلاق التصريحات بشأن تطوير قدرات أوكرانيا العسكرية، وأنه يعمل معها للوصول إلى العضوية الكاملة في الحلف.

4- المفاوضة الأمريكيّة ويندي شيرمان والأمين العام للناتو ينس ستولتنبرغ أكّدا «أنَّ واشنطن وحلف الناتو لن يسمحا لأحد بأن يغلق باب الانضمام إلى حلف الناتو في وجه أيّ دولة». في فترة ما بعد عام 1997، ورفضا دعوات موسكو استبعاد انضمام أوكرانيا مستقبلا إلى الحلف، وأكّدا أنّ حلف الأطلسي لن يساوم على حقّ أوكرانيا في اختيار طريقها، ولن يساوم على حق الناتو في حماية جميع الحلفاء والدفاع عنهم، ولن يساوم على حقيقة مفادها أن لدى الناتو شراكة مع أوكرانيا.

ومن يتابع تطورات الموقف بعد مباحثات جنيف، يرى أن الولايات المتحدة وحلف الناتو يصعّدان من موقفها السياسي والعسكري ضد روسيا، فوزير الخارجية الأمريكي أعلن أن واشنطن لن تقدّم ردًا خطيًا على مطالب روسيا، وأنّه إذا اختارت موسكو تجديد العدوان على أوكرانيا، فسوف يترتّب على ذلك تبعاتٌ خطيرة، كما أكّد أنّه ناقش مع الحلفاء في «الناتو» سبل الردّ على التعزيزات العسكريّة الروسيّة، في حين راح الرئيس الأمريكيّ جو بايدن يلوّح بسيف العقوبات إذا ما غزت روسا أوكرانيا، مؤكّدًا أن البنوك الروسية لن تكون قادرة على التعامل بالدولار إذا تم غزو كييف، وأن الولايات المتحدة ستزيد المساعدات العسكرية لأوكرانيا.

الحضورُ العسكريّ الروسيّ الفاعل في مواجهة قعقعة السلاح الأمريكية

الدولُ الغربيّةُ في ضغطها على روسيا تلجأ إلى قعقعة السلاح، متوقعةً أن هذه القعقعة ستربك روسيا، وتدفعها

العودة إلى الفهرس

للتراجع عن شروطها الأمنية، فنرى السفن الحربية الأمريكية تقترب من شبه جزيرة القرم، ونرى الطيران الحربي الأمريكي في أجواء بحر البلطيق والبحر الأسود يقترب من المياه الإقليمية لروسيا، التي تتصدى له وتجبره على الانسحاب، ونرى كل من بريطانيا وفرنسا ترسلان فرقاطتين مسلحتين إلى البحر الأسود قرب الحدود الروسية، في حين تستعد إسبانيا لإرسال سفنٍ حربية إلى البحر الأسود.

ولم تتوقف الأمور عند هذا الحد، فقد أعلنت الإدارة الأمريكية بأنها تزود أوكرانيا بأسلحة متطوّرة، مثل الصواريخ المضادة للطائرات المحمولة على الكتف، وبالقذائف المضادة للدروع، وأنها أرسلت وترسل مستشارين ومدربين عسكريين، في حين ترى مصادر روسية أن الولايات المتحدة ترسل قوات أمريكية وأطلسية إلى أوكرانيا تحت عنوان «مستشارين ومدربين» وأنّها بصدد إقامة قواعد عسكرية لها في أوكرانيا.

وروسيا بالمقابل في مواجهة تعقعة السلاح، تنشر قوّاتها المجحفلة على الحدود مع أوكرانيا وفي شبه جزيرة القرم، وتكشف عن سلاح صاروخيٍّ متطوّر لا يضاهيه سلاحٌ صاروخيٌّ في العالم، إذ أعلن الرئيس بوتين أن روسيا اختبرت بنجاح أسلحة تفوق سرعتها سرعة الصوت وتصل إلى ماخ، محذّرًا من عواقب نشر أسلحة ومنظومات هجومية في أوكرانيا قائلًا: «إن الوقتَ الذي تستغرقه هذه الصواريخ الجديدة لتصل إلى أهدافها المفترضة وإلى الجهات التي تصدر هذه الأوامر إلى أوكرانيا خمس دقائق - وذلك في إشارة إلى العواصم الغربية وعلى رأسها واشنطن».

ولم تكتف روسيا بذلك، بل باشرت بإرسال قاذفات قنابل استراتيجية بعيدة المدى من طراز «تو - 22 أم 3. للانضمام إلى دوريات حراسة المجال الجوي على طول الحدود الغربية لجمهورية بيلا روسيا مع بولندا الروسية،كما أرسلت كتيبتين S400 لجمهورية بيلا روسيا لإقامة مناورات على حدودها الغربية.

لقد فات دول حلف الناتو أن تدرك ومن واقع التجربة أن تعقعة السلاح لا تهز شعرةً في رأس الثلاثي «بوتين وسيرغي شويغو وسيرجو لافروف»، خاصة وأن « الناتو» سبق أن وقف عاجزًا عندما تدخّلت عسكريًا روسيا لصالح كل من أوسيتيا وأبخازيا وحقهما في تقرير المصير، وسلخهما عن جورجيا التي اصطفت في خندق الناتو، ووقف عاجزًا عندما ضمّ الرئيس بوتين شبه جزيرة القرم للاتحاد الروسي، إثر قيام الثورة الملونة في أوكرانيا المدعومة من الغرب الرأسمالي.

إلى أين تتُّجه الأمورُ في الأزمة الأوكرانية؟

لقد باتت روسيا تنتظر الردّ الأمريكي على الضمانات بشكل مكتوب خلال فترة لا تتجاوز نهايةً شهر كانون ثاني (يناير) 2022، حسب الاتفاق الذي تم بين وزيري الخارجية الروسي والأمريكي سيرجي لافروف وبلينكن في لقائهما الأخير بجنيف بتاريخ 21-1-2022، الذي وصف بأنه لقاءُ الفرصة الأخيرة ، فإذا كان الردّ ينطوي على مساومة مفادُها سحبُ الجيش الروسي من الحُدود مع أوكرانيا، وتعهّدُ روسيا بعدم غزو أوكرانيا مقابل تعهّد أمريكا والناتو بعدم ضمّ الناتو لأوكرانيا، ولدول الاتّحاد السوفياتي السابق، يصبح بالإمكان نزع فتيل الأزمة.

وإذا كان الردّ الأمريكي ظلَّ على حاله، بشأن الاستمرار في دعم أوكرانيا عسكريًّا دون الإعلان عن ضمها لحلف الناتو، فإن موسكو قد تعمل على إدارة الأزمة بجرأة وذكاء دون اللجوء في هذه المرحلة إلىً اجتياح الشرق الأوكراني، كأن تقوم بتسخين الجبهة مع أوكرانيا، من خلال تقديم الدعم العسكري لإقليم دونباس الأوكراني دون اللجوء إلى اجتياحه، وإنجاز ما يطلق عليه معارك بين الحروب في أكثر من منطقة في مواجهة الحضور العسكري الأمريكي، وذلك من أجل تحييد العيد من الدول الأوروبية، التي بدأت تتذمّر من التنمّر الأمريكي والأطلسي على روسيا، ومن تغييبها عن المفاوضات بشكلٍ مستقلٍ مع روسيا.

فالتكتيكُ السياسيُّ العسكريُّ الروسي، يرتبط بموقف دولتين رئيسيتين في الاتحاد الأوروبي، وهما ألمانيا وفرنسا، خاصةً بعد تصريحات كلٍ من وزيرة الدفاع الألمانية «كريستين لامبريخت» وقائد قوات ألمانيا البحرية «كاي أخيم شونباخ». فوزيرة الدفاع أعلنت «أنّ تسليم الأسلحة لأوكرانيا لن يكونَ مفيدًا في الوقت الحالي، وأنّ حكومة بلادها أجمعت على ذلك، وأنّها تنحاز إلى تخفيض التصعيد بين أوكرانيا وروسيا»، كما عبّرت عن تحفظ ألمانيا حيال توجه واشنطن بفصل روسيا عن منظومة «سويفت» المصرفية، مشيرة إلى أن النهج الأمريكي والأطلسي حيال أوكرانيا لا يتوافق مع مستوى علاقات ألمانيا مع مختلف الأطراف ومع الوضع الأمني الحالي، وأن فكرة اندلاع حربٍ في وسط أوروبا، بمبادرة من روسيا، وإمكان إقامة تعاونٍ اقتصاديّ في الوقت نفسه؛ هي فكرةٌ عبثيةٌ»..

أما قائد القوات البحرية الألماني، فقد صرّح، خلال زيارة للهند، إنّ «شبه جزيرة القرم لن تعود إلى أوكرانيا». مضيفًا أنّه «لا يؤمن بقرب هجومٍ روسيٍّ وشيك على أوكرانيا».

يضاف إلى ذلك أن الرئيس الفرنسي رغم مجاراته لواشنطن بإرسال سفنٍ حربيةٍ إلى البحر الأسود، فقد راح يخاطبُ البرلمان الأوربي في 18-1-2022 بقوله: «إنّ روسيا مهمة لنا من أجل تسوية الكثير من الصراعات، وإنّه يتعين على دول الاتحاد الأوروبي تطويرُ مقترحات النظام الأمني الجديد، ثم مناقشتها مع حلف الناتو، ومن ثم يجري اقتراحها على روسيا".

لكنْ في مرحلة لاحقة، إذا غامرت الولايات المتحدةً وحلف الناتو وقاما بضمّ أوكرانيا للحلف، فإنّ الأمور قد تأخذ منحى تصعيديًّا خطيرًا، تجاهَ حرب إقليميّة، إذ يتوقع المراقبون، أنّ روسيًا لن تتوانى عن اجتياح الشرق الأوكراني، وإعلان «دونباس» جمهوريةً مستقلّةً على غرار ما حصل مع كلٍ من: شبه جزيرة القرم وأبخازيا وأوسيتيا.

فالرئيس الروسي يدير الأزمة مع الإدارة الأمريكية و»حلف الناتو» بدبلوماسية مقرونة ً بالتحدي، إذ سبق وأن أكدً بأن ضم أوكرانيا لحلف الأطلسي خطٌ أحمر، ورفضٍ بشدة توسّعَ حلف شمال الأطلسي شرقًا، واتّهَم الغربيين بالحقد والكذب على بلاده، ومضايقتها إلى حدّ أنهم وصلوا لعتبة بابنا قائلا: «إن الأمريكيين كذبوا علينا بوقاحة، ووسّعوا الناتو شرقًا تجاه حدودنا الغربيّة على مراحل».

وفي عبارة ذات دلالة ومغزًى أمنيٍّ واستراتيجيٍّ قال الرئيسُ بوتين: «على دول الغرب أن تتذكر بأن الاتحاد السوفياتي هو من صنع أوكرانيا، وأنّها جزءٌ من محور النفوذ الروسي، ولا يمكن أن تضم قواعد عسكرية للغرب■

عن مفهوم الحرب: إنه سطو مسلح

خاص الهدف

ترسل كوبا المحاصرة ملايين من جرعات اللقاح ضد فيروس كوفيد 19 تبرعًا للعديد من دول العالم، فيما يواصل «العالم الحر» إرسال جرعات الموت على هيئة قاذفات وأساطيل ونيران تصلي أجساد فقراء الأرض؛ تندفع جرافات أمريكية يقودها مستوطنين صهاينة لتجرف الإنسانية ووجودنا في الضفة المحتلة والنقب، فيما يدفع أمير نفطي دستة جديدة من مليارات الدولارات لتمويل مشاريع تطوير أدوات القتل والتجسس في الكيان الصهيوني، وكل هذه أمور وثيقة الصلة ببعضها على نحو واضح لحد قد يدفع القارئ لعدم إكمال قراءة هذه السطور، لكن لتكن محاولة تذكر جماعي لما يحدث لنا.

إن المحرك الأساسي للصراع في هذا العالم ليس حقدًا موروثًا أو فروقًا ثقافية، أو نزعة إنسانية للتدمير كما تحاول أفلام هوليود تلقيننا، ولكن في حقيقة حسم مجموعة ضيقة من البشر في هذا العالم لخيارهم بعدم قبول العيش كبقيتنا أو حتى السماح لنا بمجرد محاولة العيش الجيد، ذلك ليس رغبة منهم بالتنغيص على البقية، فبالنهاية لسنا في مدرسة ثانوية يهاجم فيها المتنمرون ضعفائها، ولكن بالأساس رغبة في الثروة والسلطة، أي التمتع منفردين بما لا يحق لهم، واحتكار موارد قد تكفي ملايين إن لم يكن مليارات من الناس، والحقيقة أن هذه المجموعة أو الشريحة لا تتألف من أفراد مجانين، ولكن منظومة متضافرة تجيد بناء التحالفات وضبط المنافسات والصراعات فيما بينها، وتجنب المواجهة والاستمرار في تسليط القهر على الضعفاء، أي أغلبيتنا الذين لا يحوزون شيء من موارد القوة والثروة.

يقرر الأمير النفطي تغذية برامج تسليح العدو الصهيوني، فيما يقرر شعب كوبا المحاصر وذو الموارد المحدودة؛ انقاذ أرواح الملايين حول العالم. يكرس الخيار الأول القهر والهيمنة ويأمل صاحبه في حماية ما يحوزه من الموارد والسلطة بواسطة هذا القهر؛ يتحالف مع لص وجلاد آخر ويستمر في عملية النهب؛ محروسًا من الجرافة التي تهدم البيوت في الضفة المحتلة والأسطول الأمريكي الذي يرهب شعوب الأرض ويفرض الحصار على كوبا، فيما تقرر الأخيرة الاستثمار في علاقة شعبها مع أغلبية فقراء هذا العالم، الذين عجزوا عن الحصول على لقاحات الشركات الغربية التي اختارت الاحتكار وتحقيق الأرباح.

في هذه المعادلة لا يصطف الناس حسب جنسياتهم أو مذاهبهم أو لونهم، ولكن بالأساس حول قرار الانحياز للنهب أو التشارك؛ هناك من اختار أن يسرقك ويسطو عليك مهددًا إياك بالسلاح، ومن اختار أن يتشارك معك القليل الذي يمتلكه على أمل أن تبادله ذات المشاركة حين تحوز شي ذي قيمة. المقولة هنا أن الحرب ليس خيارًا اختاره أطراف الصراع، ولكن خيار فرضه طرف واحد يشن الحرب كأداة للسطو المسلح على أغلبية أهل الأرض، ومن يرفض الخضوع لهذا السطو يصبح حسب تعريفات المنظومة الدولية، إما إرهابيًا يستحق الملاحقة والقتل تصطاده الطائرات المسيرة، أو يتم اجتياح بلاده وتدميرها وقتل الملايين فيها تحت مسمى «الحرب»، هذه حرب بالتأكيد لكنها سطو مسلح بالأساس؛ فهؤلاء لصوص قتلة فيما من يواجههم ليس أكثر من مقاومة لهذا السطو.

في فلسطين كما اليمن كما كوبا، يواجه الناس محاولات للسرقة والنهب، قد لا تستهدف الثروات المباشرة، لكن ربما الموقع أو حتى مجرد تأديب من فكّرَ بالتمرد ومواجهة السطو، وتثبيت نوع من التأليه للمجرمين واللصوص الذين يحوزون أدوات القتل.

يسرقوننا؛ يستخدمون موارد السرقة في صناعة أدوات القتل؛ يقتلوننا ويسرقوننا مجددًا، وسواء فكرنا بالتمرد أو اخترنا الخضوع، فإن برنامجهم المتواصل هو قتلنا بشكل بطيء أو سريع، على نحو استعراضي بحملة عسكرية أو بتصفيات وسجون سرية وحملات اعتقال من كل لون وسرقة لأقوات الفقراء ودفعهم لحدود الجوع وما دونها، والفارق هنا الذي قد تحدثه المقاومة هو إمكانية أن يدفعوا ثمنًا كافيًا لهذه العربدة قد يردعهم عن تكرارها، وربما يسمح بتشكيل بؤرة أمل تتصل بأخرى وأخرى لتخلق شبكة من المقاومة في هذا العالم، وفي حالتنا لتكن شبكة المقاومة هذه عربية متصلة مع كل شعوب المنطقة وقواها التي تختار المواجهة وترفض الاستسلام ■

العودة إلى الفهرس

شهيدُ قضيّة الحريّة والاعتقاد

في كتابه حوارٌ حولَ العلمانيّة، يقول الدكتور الشهيد فرج فودة: «إنّ إنكارَ العلمانيّة جهلٌ بالحضارة الحديثة، وإطلاقَ صفة الكفر عليها جهلٌ بالعلمانية، والدعوةُ لدولة دينيّةٍ جهلٌ بحقوق الإنسان، والمناداةُ بالخلافة جهلٌ بالتاريخ».

يعدّ فرج فودة واحدًا من المفكّرين أصحاب القضيّة التي بقي متمسكًا بها حتى الرمق الأخير ودفع حياته في الذود عنها، وكانت قضيّته هي كيف يمكن أن نتخطّى المحنة التي وضعتنا فيها جماعاتُ العنف الديني بما تحمله من أفكارٍ معاديةٍ للتقدّم، وللقيم الإنسانيّة الحديثة، ومناصرة للسلفيّة الدينيّة، وللفهم المنغلق على الذات المنافي لكلّ معطيات العصر الذي نعيشه، حيث يرى الباحث محمود محمد علي أنّ المسألة الأساسيّة عند «فودة» هي مسألة نقد الأسس الفكرية والمفاهيمية وتفنيدها، التي تقوم عليها المنظومة الكفرية والسيكولوجيّة لجماعات العنف الديني، التي كانت تشكّل خطرًا عظيمًا... على كل مكتسبات العلم والمعرفة، وعلى نمط منظومة الحداثة بكاملها، وكانت تهدّد بتحويل الوطن إلى نمط الحياة الخاص بالعصور الوسطى، حيث الدولة الثيوقراطيّة (الدينية) التي تحكمها أو تتحكّم في توجهاتها نخبةٌ من رجال الدين الذين لهم صلاحياتٌ واسعةٌ في تحديد ما هو متفقٌ مع الشرع، وما لا يتفق معه في جميع شؤون المجتمع العامة والخاصة، وهي صلاحياتٌ لم يكتسبوها بأي نوعٍ من أنواع الانتخاب الحرّ مما سيجعلها مشروطةً نسبيّة، بل هي مفوّضةٌ إليهم باسم مرجعيةٍ إلهية عليا، لا يملك البشر فيها حلًا ولا عقدًا.

إذن، المفكر الشهيد لم يكن ضد الدين كدين، لكن ضده كدولة. وجهة نظره كانت تتمحور حول أن الدولة المدنية عبارةٍ عن كيانٍ كبير مكوّن من عشرات القطع المركّبة بنسب وضوابط موزونةٍ للغايّة، كقطع الأحجية. لذلك الدولة بالنسبة له هي كيانٌ اقتصاديّ، سياسيّ، دينيّ، تنفيذيّ... إلخ، بينما الفصيل الآخر يرى أن الدين دولةٌ كما أنه دستورٌ وعقيدة.

قال عنه الكاتب الفلسطيني شاكر فريد حسن: «فرج فودة داعيةٌ للتجديد والعقل والوجه العقلي، استطاع أن يخاطب العقل والوجدان العربي ويؤسّس بالفكر، حالةً عربيّة مميّزة بواقعها المادي وصراعاتها الفكريّة العقيديّة، فأعطى عمره وحياته كلّها، واستشهد في سبيل أسمى قضيّة؛ قضيّة الحريّة والاعتقاد، وتميز بشخصيّته الصلبة الجريئة المثيرة للجدل».

بتكثيفٍ فريد، فيه عزاءٌ للنفس، يقول المفكر الشهيد فرج فودة: «الشجاعةُ تقاسُ بعداء الجبناء، والسمو يقاس بعداء الوضعاء، والرصاص هو التعبيرُ العنيفُ عن منتهى الضعف»■

اغترابُ كلمةِ فلسفة، ومسلك عودتها إلى موطنها

عبد الرزاق دحنون. باحث وكاتب سوري/ تركيا

يعودُ الفضلُ في هذا المقال إلى الباحث والروائيّ العراقيّ علي الشوك – رحمه الله – من خلال بحوثه الشيّقة عن جذور المفردات اللغويّة عند مختلف الشعوب، حيث يصل إلى كلمة فلسفة وجذرها اللغويّ اليونانيّ، ويتوقّف عنده على الشكل التالي: لدى الاحتكام إلى القواميس في البحث عن أصل كلمة فلسفة؛ نجد أنّ الكلمة مؤلفة من مقطعين يونانيّين فيلو: حب. وسوفا: حكمة. والكلمة تعني باليونانيّة «حب الحكمة» وكان فيثاغورث – الذي عاش في القرن السادس قبل الميلاد – أوّل من أطلق على نفسه كلمة فيلسوف؛ أي محب الحكمة، بدلا من كلمة «سوفوز» حكيم التي لقب بها.

أشار كُتّابٌ من اليونان وفارس إلى أنّ فيثاغورث كان سوريَّ المولد، بعضهم يقول من صور، والبعض الآخر من صيدا. ثمَّ ذهب إلى مصر، وأقام هناك إحدى وعشرين سنة، ثمّ أسره «قمبيز» ملك الفرس في القرن السادس قبل الميلاد. وجيء به إلى بابل، وهناك تلقّى علومه على يد الكهنة. وبعد بابل أقام في «ساموس» وهي جزيرة يونانيّة على مقربة من ساحل بحر إيجة. حيث أنعم عليهِ بلقب «سوفوز» وبالبابليّة «أشيفتو». والظاهر أنّ اللفظة اليونانيّة مأخوذةٌ من هذه الكلمة البابليّة. وهكذا عادت بضاعتنا إلينا بثوب آخر. فالفلسفةُ كلمةٌ نصفُها يونانيٌّ «فيلو» ونصفُها الآخرُ بابلي «أشيفتو» وهي إسهامٌ عادلٌ والحقّ يُقال.

وجدتُ أنّ دلالة كلمة «أشفيتو» البابليّة حيّةٌ ما تزال في الاستعمال اليومي عند أهلنا في الشمال السوريّ في مدينة «إدلب» وريفها في صيغتها المُعدّلة: أشوف. أي أرى، أو أشاهد، أو أنظر، أو أتنبأ، أو أتعرَّف. وكلمة «أشيفتو» البابلية تعني العرّاف، وكان الكاهن البابلي من طائفة «الأشيفتو» طبيبًا وعرّافًا. وليس من المستبعد والحالة هذه أن يكون «الأشيفتو» البابلي سلف الفيلسوف اليوناني. هذا ما وجدته عند أستاذي علي الشوك عن مبنى ومعنى كلمة فلسفة في كتابه «ملامح من التلاقح الحضاري بين الشرق والغرب» إلا أنّ كلمة فلسفة لها روافدُ أخرى أضيفها إلى ما فكّر به أستاذي، وإضافة الأفكار من التلميذ إلى الأستاذ من الأشياء المألوفة والمحمودة في باب الفلسفة.

في البحث عن حلّ لغز تقديس الحجر في بلاد الشام وشمال الجزيرة العربيّة، عندما كانت الأسر والقبائل تعيش حياة تجوال رعويةٍ في الربع الأخير من الألف الثانيً قبل الميلاد، ولم يكن لها موطنٌ تستقرّ به وتبني بيتًا مخصّصًا للعبادة، فقد اعتادت على نصب حجرٍ معيّنٍ جعلت تحجُّ إليه، وتطوفُ بهِ سبعةُ أشواط على شكلِ دوران في حلقة هرولة تُشبه الرقص. وكلمة حجّاج مشتركة في اللغات السامية القديمة، وهي نفس كلمة حجاج العربيّة، وشريعة موسى تستخدم هذه الكلمة بعينها، وذلك عندما تأمّر بأداء طقوس الاحتفال. وتعني الكلمة الدورانَ حول بناء أو مذبح أو حجر، بخطوات مهرولة منتظمة ومدّربة، تأديةً لطقسٍ أو عيدٍ دينيٍّ يحتوي على السرور والإنشاد.

وكان إبراهيمُ – عليه السلام – أثناءَ

العودة إلى الفهرس

نزوله في مكان ما بصورة مؤقتة يقيم مذبحًا للعبادة والأضاحي في أماكنَ مختلفة ومناسبات معيّنة. وعندما كان يعقوب في طريقه إلى آرام؛ رأى رؤيا ذلك السلم المدهش، الذي امتدّ بين الأرض والسماء، فنصب حجرًا هناك وسكب عليه الزيت وسماه بيت «أيل» أي بيت الله. ثم عاد فزار ذلك الحجر بعد عشرين عامًا وسكب عليه الزيت. واسم العلم الذي أعطوه للحجر المنصوب كان «مسفا» أو «صفا» بصورتها العربيّة. وقد أصبحت «مسفا» فيما بعدُ أهمّ مكان للعبادة، ومركزًا حضريًّا مقدّسًا تجتمعُ إليه العشائر الرعويّة. ويبدو أنّ هذه المقامات المقدّسة كانت مبنيّة على أماكنَ مرتفعة أو منصّات عالية تشرف على محيطها إشرافًا بيّنًا.

والآن ما هو مدلولُ كلمة «مسفا» إنّها تترجمُ عادةً إلى برج مراقبة، وهي في اللغات السامية اسمُ ظرف يشتقّ من الشيء الذي تحبط به أو تحويه، وهي المكانُ أو البناية وأصلها «صفا» أو «صفوان» أو «صوّان» وهي كلمةٌ قديمةٌ معناها حجر. وفي معجم الكتّاب المقدّس: بطرس اسمٌ يونانيّ، ومعناه صخرةٌ أو حجر، وكان يسمى سمعان، فلمّا صار من اتباع السيد المسيح سمي كيفا، وهي كلمة آراميّة معناها صخرة، يقابلها في العربية «صفا» أي صخرة، والصخرة باليونانيّة بيتروس ومنها الكلمة العربيّة بطرس. وسمعان يقابلها شيمون بالسريانيّة، التي هي شمعون الصفا.

وحريٌّ بنا القولُ: ليس «الصفا» المقام نصبًا تذكاريًّا هو المقدّس وحده، بل إنّ البقعة والدائرة التي يقع فيها مقدسة أيضًا. ولهذا فإنّ الحج عند المسلمين كالحجة عند أقوام الجزيرة العربية قبل الإسلام، يؤدى حول بناية مثبتٌ فيها حجرٌ مقدّس. وكلمة «صَفا» في أحد معانيها تعني المراقبة وتحديق النظر عن بعد والتعرّف. وكان الشخص الذي ينظر أو يراقب من البرج يسمى «صوفي» أي عارف. وهي وظيفة تعتمدُ على التحديق ببصر ثاقب لتمييز القادم من بعيد عبرَ مجاهلَ الصّحراء المترامية الأطراف، وللتحذير من الخطر في الوقت المناسب. وقد تطوّرت الكلمة في اللغات القديمة لتأخذَ معنى الرائي، أو كما يسمّى «نبيم» أي نبي. وكلمة «مصافي» تعادل في علم الإملاء والصياغة العربيّة كلمة المصفي، أي الشخص الذي يحاول اختيار ما هو نقي وسليم وصحيح. ومنها اشتقّ اسمُ الآلة «مصفاة» وهي التي تصفي جميع المعطيات، وهكذا يتم تمييز أو فصل الحقيقي عن الزائف. وليس بعيدًا عنها كلمة «المصطفى» الذي اصطفاه الله رسولًا للبشر. ولا بدّ أن نضيف على سبيل الملاحظة أن الكُتّاب العرب المسلمين قد كتبوا كلمة فلسفة اليونانيّة بحرف السين بدلًا من حرف الصاد الموجود في اللغات الجزريّة القديمة - الأكاديّة والبابليّة والآشوريّة والآراميّة - ويظنّ أنّ هذا الشكل للحرف قد أدخله المترجمون الآشوريّون من طائفة النساطرة في ترجماتهم إلى العربيّة. وقبل مجيء مصطفى كمال أتاتورك كان الأتراك يكتبون اسم القديسة «سوفيا» في القسطنطينية - استنبول اليوم - بحرف الصاد. ويعتقد أن كلمة «صوفيا»، «سوفيا» اليونانيّة هي من نفس اشتقاق الكلمة الجزريّة القديمة، ومن ثَمَّ فإنّ الفكرة السائدة بأنّ التصوّف مأخوذةٌ من الصوف، وهو لبس الفقراء والزهاد، قد تكون صحيحةً في بعدها الاجتماعي. أمّا عن اشتقاقها اللغويّ فيمكن أن يكون من كلمة «صوفا» التي تفيد معنى المشاهد أو الكاشف أو المتنبئ أو العارف أو الفيلسوف أو الصوفي.

تعليق:

وصلني عبر البريد الإلكتروني هذا التعليق الجميل والمهم من الباحث الدكتور فايز مقدسي - رحمه الله - الذي عُرف شاعرًا وكاتبًا وباحثًا ومذيعًا قديرًا في إذاعة «مونت كارلو الدوليّة» صدرت له مجموعةٌ من الكتب منها «سيمياء، أبجديّة الأفعى، الحبل بلا دنس، الحياة السحرية، الأصول الكنعانيّة للمسيحيّة، الساعة الناقصة». ونشر العديد من الأبحاث التاريخيّة حول تاريخ الشرق الأدنى القديم كما نشر العديد من الأبحاث حول الشعر الفرنسي المعاصر. وهو المذيع صاحب الصوت الشاعريّ الأنيق الذي طبع أثير الإذاعة بتجربته الرائدة. حيث انضمّ عام 1989، إلى فريق إذاعة «مونت كارلو الدولية» معدًا ومقدمًا للبرامج. من برامجه الشهيرة: «العوالم السحرية»، « أمواج»، « دروب القمر»، «مسافات»، « حكاية حجر»، « أفكار». واستمرّ في عمله 21 عامًا؛ حيث توقّف عن العمل في الإذاعة في 30 من أيلول 2010.

لقد قرأت بحثكم حولَ كلمة فلسفة، ووجدت فيه تحليلًا دقيقًا للكلمة. وأنا أتفقُ معكم من أنّ كلمة فلسفة مؤلفةٌ كما ذكرتم. ولكن لا أعتقد شخصيًّا بأنّها يونانيّة الأصل بل في رأيي هي مؤلفة من جذر سوريٍّ قديم هو «صف» يعني «ترتيبٌ» وَضْع كل شيء في مكانه، الذي أُعطى فيما بعد كلمة «صفن» بالكنعانية السورية التي ترد في مفردات وثائق أوغاريت كاسم جبل مقدس هو جبل «صفن» جبل الأقرع اليوم القريب من مملكة أوغاريت.

وصفن فعل لا يزال إلى اليوم يدل على التأمل وصفاء الذهن وهو لب الفلسفة. وكان الجبل المذكور مقرًّا لبعل السوري مما يدل على أن الصافن أو المتأمّل يصفن ويتأمّل في أمور إلهيّة وسريّة بعيدة عن عادات البشرُ في حياتهمُ اليوميَّة. وهذه هي صفة الفيلسوف.

أما كلمة «فيلو» فتعني لا تزال في لغاتنا السورية القديمة «فَلّ» أي هرب من الناس ومن المكان ثمَّ انعزل عنهم وراح يتأمّل وهو الصفاء المطلوب للذهن حتى يستطيع اكتشاف ما هو وراء الطبيعة أو «الميتافيزيقيا» والمثال الأوضح هو «غار حراء» كمكان للتأمل والتفكير، فتكون لفظة: «فلّ -صف» أي أنه اختار الابتعاد والتأمل وهي من لوازم التفلسف.

أما كلمة «صوفيا» التي تدل في اليونانية على الحكمة فواضحٌ أنها الصفاء الذهني الذي يصل إليه الفيلسوف. وكلامكم عن اشتقاق اسم التصوف من كلمة «صوفيا» ومن اسم الصفاء صحيح، وأهنئكم على ملاحظتكم هذه التي جاءت بعد قرون طويلة من التأويلات الخاطئة لاسم التصوف؛ وذلك لجهل فقهاء اللغات بلغاتنا القديمة فظنوا أن كل شيء هو يوناني أو فارسي. الآن السؤال: ماذا يطلب الفيلسوف في تأملاته؟ إنه يطلب ويرغب في أن يرى الحقيقة. بعبارة أخرى وبلغاتنا السورية القديمة وبلغتنا السورية المحكية اليوم أن «يشوف» كما ذكرت أنت بتحليل دقيق. الذي «يشوف» لا بدّ أن يحصلَ على شفافية الروح والفكر حتى يستطيع أن يستشف أو «يشوف» وهنا نرى الاسم البابلي «أشفيتو» يعني الذي يشوف ما لا يشوفه الإنسان العادي؛ لأنّه طبيبٌ وعالمٌ وساحرٌ يمضي إلى ما وراء الظاهر ليشوف أو يرى الباطن في شفافيةٍ نادرةٍ وهي الفلسفةُ كما ترى ■

الطائفيُّة: الجذور وغيابُ دولةِ المواطنة

خاص الهدف

الطائفيّةُ تنتمي - في الجوهر - إلى ميدان السياسة لا إلى مجال الدين والعقيدة، وهي تشكّل سوقا موازية، أي سوداء للسياسة، أكثر ممّا تعكسُ إرادة تعميم قيم أو مبادئ أو مذاهب دينيّة لجماعة خاصّة، كما أنّ الطائفيّة لا علاقةَ لها في الواقع بتعدّد الطوائف أو الديانات، إذ منَ الممكن تمامًا أن يكون المجتمع متعدّد الطوائف الدينيّة أو الإثنيّة دون أن يؤدّي ذلك إلى نشوء دولة طائفيّة أو سيطرة الطائفيةِ على الحياة السياسية، ومن ثمَّ لتقديم هذا الولاءِ على الولاءِ للدولةَ والقانون الذي تمثله، إلا أنّ مفهوم الطائفيّة أصبح يستخدم بديلًا لمفاهيم «الملة والعرق والدين» التي كانت سائدةً قبل ذلك، واختلطت هذه المفاهيمُ جميعًا في بيئة متزامنة فكريًّا وسياسيًّا فأنتجت مفهوم «الطائفية»، باعتباره تعبيرًا عن حالةٍ أزمةٍ يعيشهَا المجتمع، حيث أصبحت الطائفيّة مذهبًا وإيديولوجيّة وهُويّة حلّت محلّ الهويّات الأخرى والانتماءات الأعلى، بل بدأت تتعالى عليها، وقد تبدى الاستعداد للتقاطع معها وأخذ موقعها، وهذا ما يهدد اليوم وحدة الشعوب كما هو الحال في لبنان والعراق وغيرها، كما أنّ دولًا عربيّة أخرى تتخذ من الطائفيّة ذريعة لقمع شعوبها التي تطالب بالحريّة والديمقراطيّة والمواطنة والعدالة الاجتماعيّة.

حدّد المفكّر اللبناني الشهيد مهدي عامل الطائفيّة بقوله: «هي شكلُ النظام السياسيّ والنظام الأيديولوجيّ الذي فيه تمارس البرجوازيّة الكولونياليّة سيطرتها الطبقيّة»، وأكّد أنّ الطائفيّة كيانٌ ليس له وجودٌ أنطولوجي. إنّها علاقةٌ سياسيّةٌ محدّدةٌ بحركة معيّنة من الصراع الطبقي، في شكلٍ مُنها مُحدّد بشروط تاريخيّة خاصّة ببُنية إجتماعيّةٌ معيّنةً. ولأنّها كذلك، فهي، إذًا، قائمةٌ بالدولة، لا بذاتها، في هذه البنية الاجتماعية، وفي شروطها التاريخية المحددة التي هي شروط حركة الصراع الطبقي فيها».

وفي هذا السياق نشير إلى أن من بين أهم عوامل ظهور المذاهب والطوائف فيما بعد -خاصة بعد قيام الدولة الأموية - تعود إلى حاجة الحكّام إلى نصوص تشريعيّة أو مبرّرات دينيّة تبرّر وجودهم السياسي من جهة، وتتناقض مع الاتجاهات أو الشرائع التي تخالفهم فكريًّا وسياسيًّا، ومن ثمَّ فإنّ الحديث عن الطائفيّة والصراع الطائفي في مراحل التطوّر الاجتماعيّ الاقتصاديّ للدولة الإسلاميّة منذ نشأتها إلى يومنا هذا، لا يمكن أن نحصره في الجانب الديني فحسب، بل إنّ الصراع الطائفي يتذرّع بالدين؛ لكي يعبّر عن مصالحه الطبقيّة ومنطلقاته السياسيّة، ومن ثَمَّ فإنّ حديثنا عن الطائفة أو الطوائف يجب ألا ينطلقَ من الدين وحده، بل يتخطّاه إلى السياسة كمحدّد رئيسيٍّ في الصراع الطائفي طوال التاريخ القديم والحديث والمعاصر، وهذا ما نلاحظه عند قراءتنا للصراعات الطائفيّة التاريخيّة والراهنة بين السنّة والشيعة أو بين الفرق الإسلاميّة الأخرى.

وفي هذا الجانب، نؤكّد على أنّ الدولة الطائفيّة، في تعريفها نفسها، ليست دولةً مركزيةً، ولا يمكن لها أن تكون أو أن تعتبر كذلك، إلا إذا كانت دولةَ طائفة واحدة لا دولة طوائف، كما هي في تعريفها، أو كما تظهر لذاتها. فالدولة الطائفية تعجز بصورة كلية عن أن تكون دولةً ديمقراطيةً بورجوازيةً بالمعنى الليبرالي النهضوي المستنير، لأنّها - كما يقول الشهيد مهدي عامل - تظلّ محكومةً بشروط النمط الإنتاجي الرأسمالي التابع، باعتباره نمطًا كولونياليًّا، وهذا النمط الكولونيالي ارتبط بالدولة الطائفية (الحديثة) التي لا يمكن أن تكون دولةً مركزيةً واحدة في لبنان أو غير لبنان، بل هي التي تقف عائقًا في وجه قيام هذه الدولة.

جذورُ الطائفيّة في الثقافة الدينيّة

يخطئ مَنْ يعتقد أنّ الثقافة الطائفيّة الرجعيّة في المنطقة العربيّة هي نتاجُ معاصر، يُقدَّم كما لو كان نبتًا شيطانيًّا، كالمجموعات الإرهابيّة التكفيريّة ذاتها، كما ولا يتّفق مع الدراسة العلميّة التاريخيّة ذلك التسطيح الذي يحيل تلك الثقافة على فضاء خارج الدين (ليس من الإسلام في شيء)، أو أنّها وحملتها من التكفيريين مجرّد نتاجٍ

العودة إلى الفهرس

لمؤامرة (لتشويه صورة الإسلام) أو صناعةً أمريكية. إما أن التكفيريين ومنذ الدعم البريطاني لتأسيس حركة الإخوان، مرّورا بدور الحركة في العداء لحركة التحرر في الخمسينات والستينات والسبعينات بالتوافق مع السياسة الاستعمارية؛ وصولًا للدور القطري/ السعودي/ الإماراتي/ التركي/ الأمريكي في تأسيس داعش والنصرة وكل التلاوين التكفيرية ودعمها، وإما أن هذا حقيقي وتاريخي، غير أنه شيء، وإحالة مسألة جذور الطائفية الدينية التكفيرية للدور الخارجي مسألة مختلفة تمامًا. إنّ الثقافة الطائفية تجد تأصيلها تاريخيًّا في معطيين أساسيين:

1- الثقافة الدينية ذاتها، التي تجد تعبيراتها ومصدرها وشرعيتها ليس فقط في تأويلها للنص، بل أيضًا في النص ذاته. وإذا كانت الثقافة الدينية هي نتاج لحظة التلاقح بين النص والحياة عندما يطرح النص ذاته موجّهًا للحياة الاجتماعية والسياسية وللأخلاق، فإنّ النص الديني ذاته باعتبار نفسه مالكًا للحقيقة المطلقة في مواجهة الآخرين/ الحقائق (المزعومة)/ الأديان (المنافسة)، فإنّه يشكّل مدخلًا، قبل التأويل، لتعزيز النزعة والثقافة الطائفية.

2- شعار (التسامح الديني) الذي يصلح، بتصورنا لتعزيز التعايش الاجتماعي والسياسي بين المؤمنين كجزء من التكوين الاجتماعي الوطني، لا لإشاعة فكرة خاطئة تمامًا عن أن الأديان متسامحةٌ عقديًّا مع بعضها بعضًا!

هذا على مستوى النص، أما على مستوى التأويل، فالأمور أكثر وضوحًا واعترافًا بها حتى مع الناشطين الدينيين على تلاوينهم، مع أن الخلاف قد يقع على دوافع ذلك التأويل ومدى اقترابه من النص أو ابتعاده عنه، لا حول التأويل ذاته. الاعتبارات السياسية والطبقية والثقافية والقبلية كلها حاضرة كدوافع للتأويل، وأحيانًا جهل مطبق في التعامل مع النص، جهل بات يستشري في أربع بقاع العالم الإسلامي!

لذلك، فللبحث عن جذور الطائفية، كنزعة وتوجه، لا يجوز الاكتفاء بالبحث هناك حيث التأويل، بل أيضًا هنا: في النص ذاته. وعلى العموم يميل الفكر العربي، العلماني والديموقراطي، لعدم الجرأة في البحث (هنا)، فباستثناء أقلام معروفة ومحدودة، مثل: صادق جلال العظم وحسين مروّة ومحمد أركون ونصر حامد أبو زيد، وغيرهم القليل، لم تعرف الساحة العربيّة العلمانية واليسارية نقدًا للنص، كنص، لتوضيح أثره في تشكل الثقافة، بل يجري بالعادة الهروب من هذا الاستحقاق الفكري المهم تجاه تحميل التأويل المسؤولية الوحيدة وتبرئة النص من مسؤولياته.

في غياب دولة المواطنة تحلُّ الطائفة والقبيلة

لا تتّسع هذه المقالة لمناقشة أسباب الإخفاق في تشكيل دول علمانية عربية حديثة تنهض على فكرة المواطنة لا الطوائف والرعايا والمجموعات الزبائنية. حسبنا أن نشير هنا إلى اختلاف المفكرين بين مَنْ يعتقد أن سبب الإخفاق هو عدم قيام الطبقة الوسطى بدورها التاريخي، وذلك نهج في الفكر السياسي يجد في التجربة الأوروبية ضالته: التعويل على البرجوازية لبناء الدولة الحديثة، وهو نهجٌ ليبراليّ. ونهجٌ آخرُ يعتقد أن البرجوازية العربيّة كبرجوازية تابعة لن تستطيع حلّ المسألة التاريخيّة ببناء دولة علمانية حديثة على أنقاض دول ودويلات وإمارات القرون الوسطى، بل منوط بالطبقة العاملة، كبديل طبقي لحل تلك المسألة. أما الاتجاه الذي يمكن وصفه بالاتجاه التغريبي؛ فيعتقد أن الثقافة، والدين الإسلامي في الصلب منها، هي سبب الإخفاق، وهذا المنهج الثقافوي هو وجه العملة الآخر للاستشراق العنصري الجوهراني الذي يرى في الغرب العقل والإبداع والعلمانية جوهرًا ثابتًا، ويرى للشرق، ومنه العرب، الركود والتخلف والدين، جوهرًا ثابتًا أيضًا.

إنّنا من الذين يعتقدون أنّ احتجاز التطوّر السياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ للشعوب العربيّة، ومن ثمَّ تكريس التخلّف، كان نتيجة عوامل ذاتية تاريخية ارتبطت بطبيعة التطوّر الاجتماعي الاقتصادي شبه الإقطاعي في الدولة الإسلاميّة من جهة، ونتيجة الهيمنة والتسلّط الإمبرياليّ الاستعماريّ على المنطقة منذ أكثر من قرنٍ من جهةٍ ثانية، ناهيك عن قرونٍ من السلطة العثمانية التي دمّرت القوى المنتجة العربيّة، كل ذلك أدّى دوره في إخفاق المنطقة في بناء دولها وفق النموذج الحديث للدولة العلمانيّة الديموقراطيّة، لكن مع ذلك، وكي لا يكون التحليل مجتزءًا ينبغي القول: إنّ البنية الاجتماعية العربية كانت عاجزةً عن مقاومة الهيمنة الإمبريالية وسياساتها، وهذا يعود، ليس فقط لتاريخ من التدمير العثماني الممنهج للقوى المنتجة العربية، بل أيضًا لهيمنة الثقافة الدينية الرجعية على المستوى الاجتماعي، بعدائها للحداثة والعلمانية والنظام السياسي الديموقراطي، أي بتشابك العوامل الداخلية والخارجية يمكن البحث عن سبب الإخفاق. إنّ مشروعًا عربيًّا نهضويًّا ثوريًّا هو الكفيل بتصوّرنا ببناء الدولة العربية العلمانية الموحّدة ذات التوجّه الاشتراكي.

ما يعنينا هنا في المقام الأوّل أنّ هذا الإخفاق فتح الطريق لاستمرار هيمنة التصوّر الإسلامي السياسي للتيارات السياسية بشأن الدولة وفق شعار (الإسلام دين ودولة) والدولة بالضرورة دولة الخلافة الدينية، إلا من بعض الأقلام التي حاولت وضع تصوّر عصريّ ديموقراطيّ للدولة الإسلامية. وحال الأنظمة العربيّة تاريخيًّا فيما يتعلّق بمرجعيّتها يتّفق مع تلك التوفيقيّة في الفكر العربي التي تناولها جابر الأنصاري، واعتبرها سمير أمين إحدى أسباب فشل التجربة الناصرية، ونعني بها التوفيق، التلفيقي في الحقيقة، بين التراث والحداثة، بين العلم والدين. والدول العربية لا تخرج عن معادلة التوفيق/ التلفيق هذه: علمنة في جوانبَ عديدة وتأكيد على المرجعية الدينية في جوانب أخرى، حيث أنتجت (كوكتيل تشريعي) غريبًا حقًّا. وعليه، لم تحل مسألة بناء الدولة العلمانية الحديثة كحالة قطع مع دول القرون الوسطى ودويلاتها وإماراتها بمختلف تنويعاتها؛ الأمرُ الذي يدحر مفهوم المواطنة للخلف ويحلّ محلّه مفهوم الطائفة والجهة والعائلة والقبيلة والمصلحة الزبائنية، وتلك بتقديرنا حالةٌ تشكل رحمًا صناعيًّا لنموّ كلّ تلك النزعات الطائفيّة التكفيريّة في المنطقة■

المُثقَّفُ الإنسانُ وإصلاح العالم

عبد الرحمن بسيسو. شاعر وكاتب فلسطيني/ سلوفاكيا

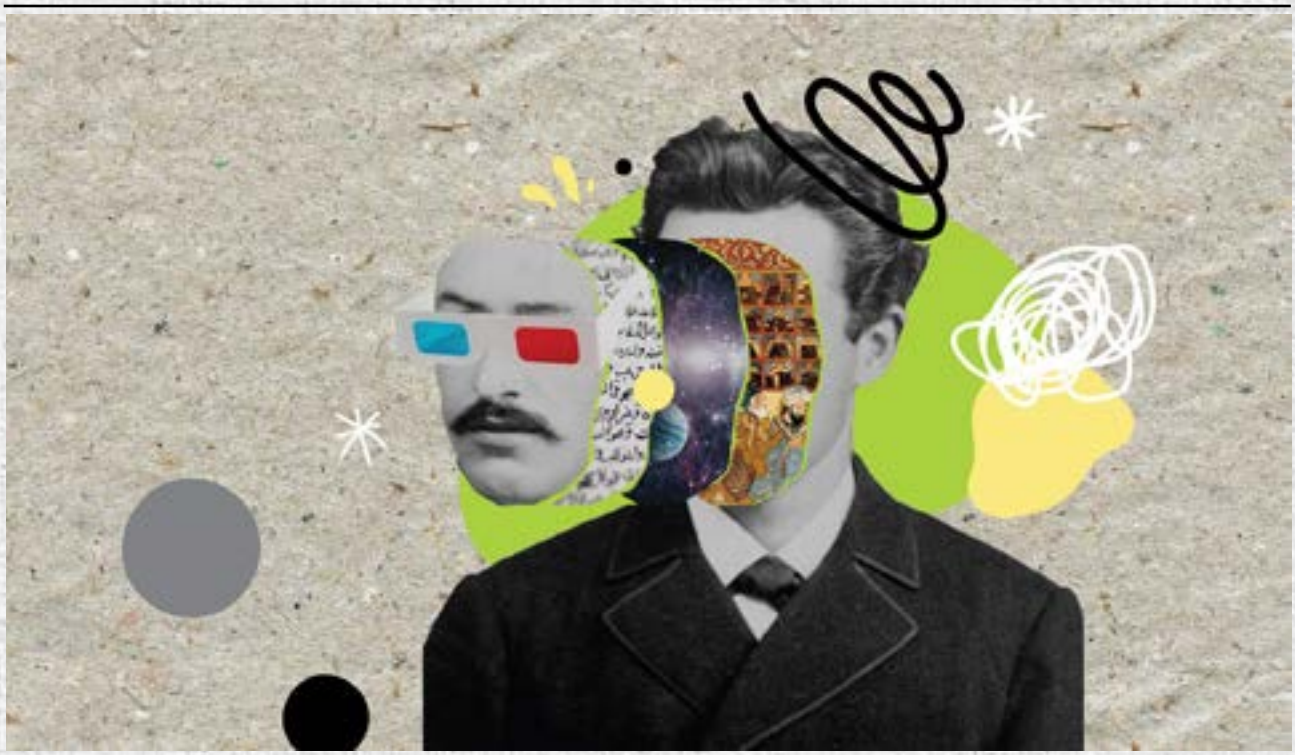

ليس لمفهوم «المثقّف العضويّ»، على أصالته المعرفيّة المُلهِمَة، أنْ يكتنزَ لُبَّ مُكوِّنات الدعوة الإنسانيّة المُلحّة إلى إنهاض حَراك تغييريٍّ، إنسانيٍّ جَمْعيٍّ، وفعّال، يَنْهَضُ، ضمنَ ما ينهضُ عليهِ من مبادئ إنسانيّة وقيم، على اعْتناق صدقيّة السّرديّة الفلسطينيّة القائمة على حقائق حضاريّة وتاريخيّة راسخة ومُؤصّلة، ولا تقبل الإنكار والتّشكيك والدّحض، ويتأسّس، من حيث دوافعه ومقاصده، على الانتصار للإنسانيّة بأسرها عبر الانتصار للقضيّة الفلسطينيّة العادلة، ولجوهر الإنسانيّة الخالد عبر الأزمنة، وذلك بمُضافرة الجهد الإنسانيّ على مدى العالم، لمواجهة التوحّش البشريّ مُجسّدًا في الصّهيونيّة العنصريّة والرّأسماليّة الاستعماريّة وما بَعد الاستعماريّة، وفي سرديّتهما الآيديولوجيّة العنصريّة الأسطوريّة التخييليّة الزّائفة بشأن فلسطين: أرضًا، وتاريخًا، وحضارة، وفي «إسرائيلهما» المُصطنَعة وشَعْبها المُلفّق، وفي «أذرعهما» و«أذنابهما» المتكاثرة على مدى العالم، ولا سيما في دول من دول أوروبا، وفي بريطانيا، وأمريكا، وفي كيانات سياسيّة من كيانات بلاد العرب التي جرى اصطناعها، وتسميتها دولًا، زَمَنَ اصطناع كيان «إسرائيل» نفسها في هيئة دولة، لتُشكّل مجالات حيويّة لحركتها، أو حَوامِلَ لمقاصدها، السّريّة أو المعلنة.

وإذْ لا يكتنزُ مُصطلحُ «المُثَقَّف العُضْويّ» لُبَّ مُكَوِّنات الدَّعوة لمواجهَة التَّوحش البشريِّ لاجتثاثه من جذوره، فإنَّهُ لَيَقْصُرُ عن أنْ يُجَلِّي دوافع هذه الدَّعوة ومقاصدها الرَّاهنة، فيَعْجَزُ عنْ تجليَة تَراتبِ أولويات المُنطويات المفهوميَّة الجَوهريَّة للمُثقَّف العُضْويِّ الإنسانيِّ الجَمْعيِّ المنشود تكاثره وتعاظمَ وُجُوده لينْهَض بدوره الفعّال في إنهاض وعْي إنسانيٍّ عالميٍّ يُنْهِضُ حَراكاً إنسانيّاً جمعيًّا يتكفّلُ بإعادة تكوين العالم وفْقَ مشيئة الإنسان الإنسان، وبمعزل عن أي بُعد آيديولوجيٍّ لَا يتساوق مع هذه المشيئة ولاَ يُعززهَا، ولا ينتظِمُ، جَوهريًّا، في قلادة الإنسانيَّة وتَجليّاتها الموضُوعيَّة المُتضافرة والجَامعة، على تعدُّدها وتنوُّعها الخلاقيْن.

ومَا منْ مدخلٍ مَنْهجيٍّ لبلورة مُصطلح جديد يكتنز المنظوَيات المفهُومية المُرادة، سوى هذا الذي يتَأسَّسُ على مُقاربَةٍ مُصطلح «المُثقَّف العُضْوي» مُقاربَةً معرفيَّةً، جديدةً وعميقةً، تَتأسَّس على منْهج الجدل الذي اعْتُمدَ في بلورته، وتستلهمهُ، آخذةً من منه بعضَ مُكوِّناته، ومُعيدةً تكييفَ بعضها، ومُضيفةً إليه مُكونات جديدة تتوخّى توسيعَه وتكييفَه إذْ تأخُذُ في اعتبارها زَمَنيَّتَهُ وتاريخيَّتَه والشُّروط والمقاصد التي أوجبت بلورته على النَّحو الذي أُنْجِزَ قبل نَحْوِ قرنٍ من الزّمان، وإذْ تُدركُ، بعُمق معرفيٍّ ووَعْيٍ وقّاد، الشُّروط والمعطيات التّاريخيَّة الجديدةَ التي بلورتها صَيرورةُ الزَّمن، وحركة التّاريخ، وتحولات العالم، في الواقع الموضوعيِّ العَالمَي الرَّاهن، وفي «الوجدان الإنْسَانيِّ الكُلِّيِّ».

وقد كانَ للشُّروط والمعطيات التاريخية التي أنتجت الصّراع

العودة إلى الفهرس

رسم لأنطوان غرامشي

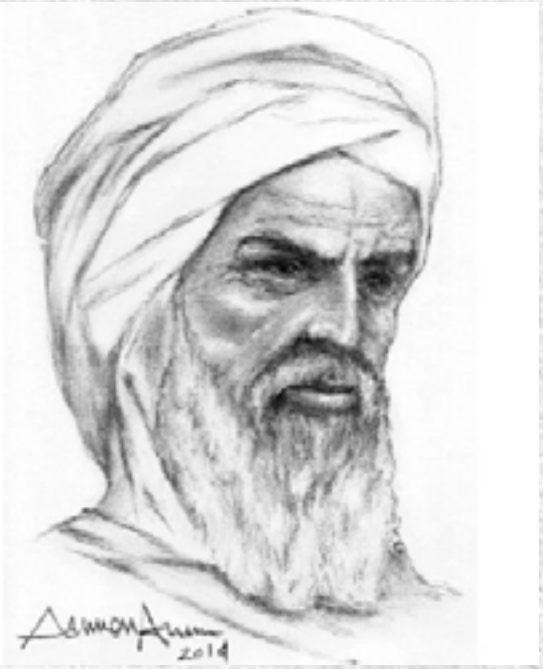
لوحة متخيلة لابن رشد

الواسمَ عصرنا الرَّاهن، وحَدَّدت طبيعته بوصفه صراعاً شاملاً ومفتوحاً بين الإنسانيَّة الجوهريَّة والتَّوحُّش البشريِّ، أنْ تُملِيَ حاجَةَ الإنسانيَّة إلى بلورة مُصطلح جديد يُواكبُ سعيها اللاهِب لتلبية الدَّعوة إلى مواجهة التَّوحُّش البَشريِّ في هذه اللَّحظَة التَّاريخيَّة من زمننا الراهن، لكونها اللَّحظة الأَحْلكُ سوداويَّةً في تاريخ الإنسانيَّة مُذْ فجرها الأَوَّل، والتي يَشْحذُ حُلكتَها، ويُفاقِمُ سِوداويَّتَها، تَفَاقُم التَّوحُّش البشريِّ، وتَوسُّع نطاقاته ليشملَ شَتَّى أحياز العالم وفضاءاته، وتنوُّعُ طرائقه وأَساليبه بما فيها تلك القائمة على التَّوظيف المحموم للتقانة الحديثة المهيمنَة على العالم الإلكترونيِّ الافتراضيِّ الذي صيَّرتْه الجائحَة الكوفيديَّة بديلاً للعالم الحقيقيِّ، وذلك على نحو يقترنُ بتصاعُد وتائر استهداف التَّوحُّش البشريِّ الرَّأسماليِّ الاستعماري العنصريِّ الإنسانَ والعالمَ بالهيمنة المُطلَقة عليهما، انطلاقاً من، وفي تواكب مَع، تكريس الهيمنة الصُّهيونيَّة العنصريَّة الاستعماريَّة الاستيطانيَّة المطلقة على الإنسان الفلسطينيِّ وأرض وطنه، ومصيره، وأخذ فلسطين المُشَقَّفَة وشعبها الإنسان بعيداً عن هُويَّتهمَا الإنسانيَّة الملتحمة بالأرض الَّتي لا اسم لهَا، والتي لن يَكون من اسم يسمِّيهَا، سِوى «فلَسطين»!

ولئن ذهَبنا إلَى قَول ما احتوته الفقرات السَّابقَة بشأن مصطلح «المثقف العضوي» وعدم كفايته للدلالة علَى مصطلح «المثقف العضوي الجمعي الإنسان» الذي نقترحه، والذي يملأنا التَّوْقُ المتعاظم لمتابعة إبصار تكشف، وتضافر، واتساع مَدَارَات، تجليات سلوك هذا المُثقَّف المنبثقة عن أصلاب ماهيته، والمُجلِيَة جوهر هويته، ومكونات وعيه الإنساني الأصيل المُبَلْورة رؤيته الكلية، الراهنة والمستقبلية، لذاته ولآخريه وعالمه، والمُمْلِيَة عليه، بخياره الحر وإرادته الحاسمَة، مسؤولياته ووظائفه وأدواره، إزاءَها جميعاً، فإنَنَا لا نملك من خيار معرفي حقيقي سوى الانطلاق من المصطلح الذي صاغه المفكر المرموق «أنطونيو غرامشي 1891 – 1937» قبل نحو قرن، مستلهماً في بلورة منطوياته المفهومية، وفي إحكام صوغه في نسقٍ معرفيٍّ يتجاوز حرفيَّة النَّظرية الفلسفية الماركسية، تجاربه الذاتية وخبرته، وتجارب وخبرات وكتابات آخريه ونظرائه من «المثقفين الإنسانيين» مُذ بدءَ الحياة الإنسانيه الفاعلة الخلاقة في مَدَارَات كوكبنا الأرضي، ولا سيما منها تجارب وخبرات وكتابات مثقفي «عصر الأنوار والنهضة الإنسانية» الذي نهض على المعرفة الناهضة على العلم الإنساني، والمنطق الرَّصين، وإعمال العقل، والذي استلهم مفكروه وفلاسفته، ضمن ما استلهموه من فكر فلسفي إنساني متنوع الثقافات، فكرَ فلاسفة ومفكرين نقديين عرب عقلانيين أفذاذ على رأسهم «ابن رشد».

ويبدو أنَّ «عصر التنوير» الذي استغرق القرن الثامن عشر بأكمله، لم يَشأ أن ينغلق قبل أنْ يتوج نفسه بصدور الوثائق التأسيسة الأولى لمنظومة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي توالى تجسدها النَّصيِّ في القرنين اللاحقين، عبر وثائق وإعلانات واتفاقيات ومدونات سُلوك وبروتوكولات وصكوك عالمية تفصيلية أخرى صدرت، واعتَمدت تباعاً، ولا سيما بعد أنْ تَمَّ تكثيف محتويات أغلبها في «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» الصادر عن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة» في العاشر من كانون الأول (ديسمبر) من العام 1948؛ أي بعد نحو سبعة أشهر من اقتراف جريمة اغتصاب فلسطين وإنشاء «إسرائيل» فيها»، والتي هي أفظع جريمة اقترفها التَّوحُّش البشري بحق الإنسانية الحقَّة! فيا لهذه المفارقة المأساوية المنطويَة على مدلول تُؤكِّد حقيقة الصِّراع العالمي الرَّاهن، وتكشفُ، بجلاء، طبيعتَه!

ولا يأتي اعتبارُ إقامة «إسرائيل» في فلسطين، جريمة بشرية قصوى، بل الجريمة الأقصى عُتواً وتوحشاً بشرياً بحق الإنسانية، من حقيقة زيف السَّردية العنصرية الصهيونية الرأسمالية الاستعمارية الأسطورية التي أُريدَ لها أنْ تُسوِّغ غزو فلسطينَ وإفراغ أوروبا من «يهُودها» إذْ جُعلت آيديولوجيا عنصرية سوداء حَمَلَتْ من جرى تَضليلهم وخداعهم وحوسلتهم عبر «اجتثاث عقولهم»، أو مَنْ دُفعوا بالإغراء أو بالإرغام والقَهر من يهود العَالم، إلى مغادرة أوطانهم الأصليَّة، والمجيء، طوعاً أو قَسْراً، إلى فلسطين لسلب أرضها من أهلها

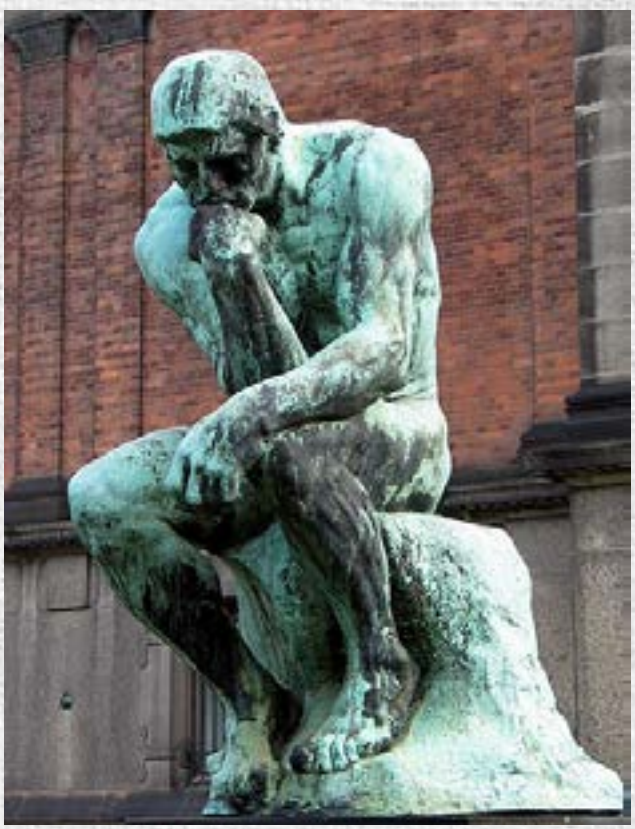

واقتلاعهم منها لإقامة «إسرائيل الاستعمارية الاستيطانية» عليها، فحسب، وإنما يأتي أيضاً من حقيقة أن فلسطين الحضارية التاريخية المُثقَّفَة، والإنسانيَّة الطِّيْبَة، على صورة الأعمِّ الأغلب من أهلها، وأصحابها الأصليين، هي أول من دلَّ البشرية على بذور الإنسانية الكامنة في وجدانات كل فرد من أفرادها، وأوَّل مَنْ أضاءَ، عبر الإبداع الإنساني وضمنه الديانات السماوية التي لم يَطَلْهَا تحريف وتزوير وتزييف، سُبُلَ خطوهم، الفردي والجمعي، الذَّاهب صوب التقاط هذه البذور وتعهدها بالرعاية والتنمية الكَفيلتان، عبر صيرورتهما التفاعلية المفتوحة على الأزمنة، بأخذ الإنسان صوب إدراك كماله الإنساني الممكن.

وإنْ كان لهذ الحقيقة أنْ تُرَسِّخَ حضور المُفَارقة المأساوية السَّاخرة التي أشرنا إليها، فإنَّها لا تفصح عن حقيقة «فساد العالم» وإيغاله في ديناميس التَّوحش الرَّأسمالي العنصريِّ البشري الذي صنع هذه المفارقة في ظل غيبة وعي إنسانيي العالم، أو لامبالاتهم، أو تقاعسهم عن الفعل، فحسب، وإنما تكشف، في الوقت نفسه، عن مجافاة صُنَّاعه، والمهيمنين عليه، وأتباعهم، وأتباع أتباعهم من مُتَوحِّشي البشر، كلَّ مبدأ إنساني وقيمة، وعن إيغالهم المحموم، كل بطريقته ووفق مصالحة، في بناء، وفي تحفيز بناء، هويات عنصرية، وطائفية، ومذهبية، وعرقية، مُتَحَارِبَة، وغير ذلك من هويات مُشظَّاة، مُنْغلقَة على نفسها وفاتكة بمعتنقيها بقدر فتْكها بمن تُحاربهم، لكونها تُجافي جوهر الإنسانية الجامع كلَّ الإنسانيين من بني البشر: أفراداً وجماعات، على تعددهم، وعلى تنوع أعراقهم، وألوانهم، وثقافاتهم، وأديانهم، ومعتقداتهم، وآرائهم، وتطلعاتهم المستقبلية ورؤاهم، الإنسانية الجَوهَر، والمكونات، والدَّافع، والمقصد، لذواتهم، ولآخريهم من النَّاس، ولعالمهم الكائن، والممكن.

ومَع ذلك، وتساوقاً مَع مكنوزات مَنظومة حقوق الإنسان وحرياتهَ الأساسيَّة، وفي صُلبها مُكَوِّنات «شرعَة حقوق الإنسان» و«القانون الإنساني العالمي»، لنْ يكونَ لإدراك طبيعة الصراع العالمي الآخذ في الاحتدام بوصفه صراعاً بين التوحش البشري والإنسانية أنْ يلغي، أو يُذَوِّب، الصراعات التفصيلية الأخرى النَّاجمة عن تناقض قيم التَّوحش البشري وغاياته، مع المبادئ والقيم الإنسانيَّة وغاياتها، ومع حقوق الإنسان وحرياته الأساسيَّة، ولا سيما منهاَ الصِّراع ضدَّ الاستعمار الأجنبي والاستغلال الطَّبقي المُحَفِّزَيْن دائماً وأبداً باحتدام هذه التَّناقضات الفادحَة، وإنَّما لَهُ أنْ يَصْفُرها جَميْعاً في إهابه، وأنْ يَجعلها مُكونات أساسيَّة من مُكوناته المُدْركَة، ومنْ غايات خَوضه الممهورة بالمبادىء والقيمَ الإنسانيَّة السَّاميَة التَي يتقاسَمها إنسانيُّو العالم.

وإنْ لم يَكن من مدخل ضروري لتأكيد المزاعم الخرقاء حول «نهاية التاريخ» المقرونَة بنجاح المساعي المحمومة لتأبيد وجود الرأسمالية العنصرية المتوحِّشة عبر ترسيخ هيمنتها المطلقة على موارد العالم الحيويَة، ومقاديره، ومصائر قاطنيه من البشر، إنسانيين وغير إنسانيين، إلا «تكفينَ جُثَّة» المقاومة الفلسطينية الباسلة للمشروع الاستعماري الاستيطاني الرأسمالي الصهيوني العنصري المتوحش الذي لم يكفَّ عن استهداف فلسطين على مدى يربو على قرن مضى، فَإنَّ لاستمرار هذه المقاومة العَنْقَائيَّة، وتصاعدها وشُمُولها، أنْ يضع الحجر الأساس في صرح اندلاع المقاومة الإنسانيَّة الجمعية الباسلة لهذا المشروع البشري التَّوحُّشي الذي يستهدف إنسانيَّةَ العالم بأسره؛ وهي المُقاومة التي لن يكون لأحد أنْ يُنْهض الوعيَ الإنسانيَّ الذي سيتكفَّلُ بإنهاضها على مدىً العالم، وأنْ يتولَّى قيادتها بصلابة وحكمة يُمكنها من إدراك أقصى غاياتها، إلَّا «المُثَقَّفُ العُضْوِيُّ الجَمْعِيُّ الإنْسَانْ»؛ هذا المنتمي لذاته ووطنه وإنسانيَّة في آنٍ مَعاً وطَوال الوقت، وذلك بوصفها مقاومة باسلة، مُثابرة ودؤوبة، ولا تتوخى شيئاً سوى «إصلاح العالم» عبر استبدال الحقّ بالباطل، والصِّدق بالزَّيف، والحريَّة بالاستعمار، والانعتاق بالاستعباد، والكرامة بالامتهان، والإنصاف بالاستغلال، والعدل بالظُّلم؛ أي، بإيجاز، إستبدال الإنسانيَّة الجوهريَّة الصَّافية بالتَّوحُّش البشريِّ الذيِّ ما منْ نقيض جذري لهذه الإنسانيَّة سواه.

وتأسيساً على ما تقدَّمَ قَوله، وفي سياق سعينا لتأصيل مفهوم «المُثَقَّفُ العُضْوِيُّ الجَمْعِيُّ الإنْسَان»، تأصيلا تاريخياً ومعرفيَّاً يُؤسِّسُ تساوقَهَ الواجبُ مَع طبيعة الصِّراع وشروطه الحاكمة زمننا الرَّاهن، واتِّبَاعاً من قبلنا للمعايير والمقتضيات المنهجيَّة التي بلورتها فقرات سابقة من هذا المقال، سيكون لنا، في أكثر من مقال لاحَق، أنْ نقاربَ، بعمق وبتفصيل إيجازيٍّ غير مُسهب وغيرً مُخل، كلا المُصْطَلحين المتَّضافرين، والهادفينَ إلى تمكين الوعي الجمعي الحقيقي منْ إحداث التَّغييرَ المجتمعيِّ الكلِّيِّ المنشود: «المثقف العُضْوي» و«الكتلة التاريخيَّة» اللذين بلورهما، بحذق معرفيٍّ يظلُّ مشروطاً بتاريخيَّته، وبطبيعة الصِّراع الذي اندلع في زمنه فأمَّلى تحليله لإدراكه بوعي يُؤسِّسُ لخوضه بالاستعداد اللازم ويقين الانتصارَ، المُفكر الجدلي المرموق «أنطونيو غرامشي»■

العودة إلى الفهرس

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تجدد عهد الوفاء مع رفيقها القائد

قاسم حسن الشامخ مطلق

"صــلاح أحمــد أبــو يــزن"

* مواليد المشارع بالأردن عام 1953 .
* التحق بصفوف الثورة الفلسطينية منذ نعومة أظافره .
* تلقى العديد من الدورات العسكرية العليا
* شغل مهمة قائد الكلية العسكرية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .
* أصيب إصابات متعددة في المعارك التي خاضها دفاعاً عن الثورة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية.
* تقلد مهام سياسية وتنظيمية خاصة .
* تابع مسيرته النضالية بكل بسالة وشموخ مبشراً بالنصر وتحقيق أهداف شعبنا وأمتنا كان منحازاً للطبقة العاملة .
* استشهد اليوم الثلاثاء الموافق 2021/11/30 إثر مرض عضال لم يمهله طويلا في العاصمة السورية دمشق .

إلى بدران جابر: الجبل الذي لا يرحل

قيلَ قديمًا: "الرجالُ تعرفُ الرجال" ومثلُ بدران جابر جديرٌ بأن يعرف، وهو من تلك الطينةِ النادرة، التي تفرض حضورها، حتى وإن كنت تسمع به لأوّل مرة. ولكنّ أبا غسان، لم يكن مجهولًا إلا في عُرف من ليس له علاقةٌ بالحكمة أعلاه، فيقال إنّه مجرّد "مسنّ" اعتقله الاحتلال، ومن يتجاهل أبا غسان فإنما يهرب من عار جهله ويحرم نفسه من استحقاق معرفة الكبار؛ فيبقى صغيرًا أبدًا، منسحبًا من دائرة الشرف التي يظلّها هذا "المسن" بظلّه، إلى حيث يليق بأمثاله من المارقين.. وفيما يلي بعضٌ مما يليق بالراحل الكبير:

"كان أبو غسّان مسيرةً وحدويّةً ممسكةً بالوحدة سلاحًا، والمقاومة مسلكًا للعودة والتحرير[..] نُعليكَ فينا منجلًا في مواجهة الإرهاب الاستيطانيّ الصهيونيّ فوقَ كلّ جبل، وفي قلبِ كلّ واد.. نُعليك بارودةَ ثائرٍ لم ولن تُضلّ طريقك يومًا".

من بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

"المسيرة الشجاعة، والزهد الثوري والسجايا الوطنيّة والنزاهة والصدق والشمائل العالية وقوة التحمّل وتحدّي الظلم، يجمع داخله كلّ مواصفات الرفاق الذين احتضنهم بكلّ الألفة، والأسماء التي صاحبته على مدى هذا الطريق".

مروان عبد العال - قيادي وروائي فلسطيني

"هذا الجسد حمل فلسطين على كتفيه منذ أصابه الوعيُ برقًا. عزاؤنا الوحيد في فقدانه أنّه قد ارتاح أخيرًا. يبقى أن نوزّع حمله على أكتافنا".

مهند أبو غوش- مدوّن وناشط فلسطين

"ابن الأرض والجبال. هنا على سفوح "الخليل" ركض طفولته وزرع الدوالي. حرث الأرض، وزحزح الصخور كي تعطي الأرض ما لديها من جمالٍ وخير. هنا تتجلّى "الخليل" داليةً تلتفّ على سفوح الروح وتُعرَش كرومًا في الأعالي. همس لها قال: يا الخليل أنا قادم إليكِ فعانقيني ولا تتركيني. خذيني إليك يا مدينة المدائن، وسامحيني إن أخطأت أو تأخّرت"

نصار إبراهيم- كاتب فلسطيني

"ترتحلُ ولا تموتُ لا بشخصك ولا بدورك ولا بأثرك، وأنت من قلّة هي الرعيلُ الأول ميدانيًا وقياديًا معًا. لا أقول فيك سوى أمرين: أوّلهما، أنّك لم تتوه قطعًا بينما تاه منا الكثير، بعضنا عاد وبعضنا أمعن إلى هناك وغادر هنا. وثانيهما، قول جدنا المتنبي: نُعدُّ المشرفية والعوالي... ونقتلنا المنون بلا قتالِ/ وترتبط السوابق مُسرجاتٍ... وما يُنجينَ من خبب الليالي."

عادل سمارة - باحث وكاتب فلسطيني

"الفدائيّ العتيق في جبال الخليل، حيث كمائن أبو منصور السواركة المُحكمة: بدران جابر "أبا غسان" الذي لم يقهره العدوّ أو السجن أو المطاردة أو ظلم الأقربين أو تقدّم العمر.. وهو ذاته الذي قيل عنه يومًا ما من العام المنصرم: أنّ قوّات الاحتلال اعتقلت طاعنًا بالسنّ من مدينة الخليل، وكأن مفردة مناضل قد مُسحت من قاموس القائلين.. لكن في قاموس بدران ينتزعها من يبقى على قيد حرية الوطن وشعبه.. فلك طيب الذكرى وعهد الوفاء في علياء المجد".

وسام الفقعاوي- أكاديمي – رئيس تحرير الهدف

"بدران لا يموت" - تململت أمي لتعترض هذا السيل من الذكريات المتدافعة في رأسي وواصلت تمتماتها: "هل يمكنك أن تنسى هذا الرجل؟! مثل هؤلاء البشر لا يمكن أن يموتوا...هم يغيرون عناوينهم فقط!".

طلال أبو شاويش- روائي وأسير محرر

"كان بسيطًا كدالية، لكنّه كان يمد عريشة قلبه ليستظل بها كلّ ثائر، وكان فلاحًا يزرع فيقتلع الشيطان زرعه، فيزرع مرةً أخرى وأخرى، وكان صوتًا هادرًا يتردّد في وهاد الخليل فتردّد صداه فلسطين كلها".

جبريل محمد- كاتب فلسطيني